مصر المعاصرة

السنة الرابعة والخمسون ـ العدد ٣١٢ ـ ابريل ١٩٦٣

الثمن ٤٠ قرشا

مطابع
شركة الاعلانات الشرقية
القاهرة ١٩٦٣

اعضـــاء الجمعيـــة

اعضاء الجمعية فئتان : أعضاء مشتركون يدفعون رسم اشتراك قدره مائه وخمسون قرشا صاغا سنويا ، واعضاء مؤيدون يؤدون اشـــتراكا قدره عشرة جنيهات على الاقل .

ويقدم طلب العضوية مصحوبا بتزكية واحدة على الاقل من أحد أعضـــاء الجمعية ، ومتى وافق عليه مجلس الادارة، يكسب الطالب صفة العضوية ومزاياها بما فى ذلك تلقى مجلة مصر المعاصرة دون مقابل .

وعدد أعضاء الجمعية فى الوقت الحاضر حوالى ٤٠٠ عضو .

الاشـــتراك فى المجلة

رسم الاشتراك السنوى فى المجلة مائة وخمسون قرشا صاغا فى الجمهورية العربية المتحدة ، وأربعون شلنا أو خمسة دولارات للبلاد الاخرى المنضـــمة الى اتحاد البريد العالمى .

ولا يحق للعضو أو المشترك الذى لا يتسلم عددا من المجلة ولا يطالب به قبل ظهور العدد اللاحق ، أن يتلقى العدد المتأخر الا مقابل أداء ثمنه .

ثمن العدد لغير الاعضاء المشتركين أربعون قرشا صاغا فى الجمهـــورية العربيةالمتحدة وعشرة شلنات فىالبلاد الاخرى المنضمة الىاتحاد البريدالعالمى.

لا تسأل الجمعية عن الآراء التى تنشرها مجلتها (مصر المعاصرة) .

ولا يباح نقل أو ترجمة شىء مما ينشر فى هذه المجلة بغير اذن ســـابق من الجمعية .

وكل ما يرسل الى المجلة للنشر يصبح ملكا للجمعية .

ترسل طلبات الانضمام والاشتراكات والاستعلامات الى سكرتيرية الجمعية صندوق بريد رقم ٧٣٢ .

مقر الجمعية ـ ١٦ شارع رمسيس بالقاهرة ـ ت ٥٢٧٩٧

الفهـــرس

المقـــالات

محمد زكى شافعى : دور الاستثمار الأجنبى فى التنمية الاقتصادية ... ٥

زكريا أحمد نصر : فى بعض أساليب تخطيط النقد والائتمان ٢١

محمود محمد الدرويش : الحالة الدولية قبيل وعقب الحرب العالمية الأخيرة ٤٣

أحمد رفعت خفاجى : تنازع القوانين فى الرابطة التعاقدية ذات العنصر الأجنبى ٥٥

جمال الدين محمد سعيد : الاتحادات الجمركية الكبيرة وأثرها على الدول الناهضة (بالانجليزية) ٥

كمال رضوان : تكلفة الانتاج وأحوال التغير الاقتصادى (بالانجليزية) .. ٢٥

أحمد صادق القشيرى : بحوث فى نظرية العقد الدولى (١) (بالفرنسية) ٥٣

نقـــد الـــكتب

شارل بتلهيم : الهند المستقلة ٧٢

رينيه ديمون : افريقيا السوداء تتعثر فى الطريق ٧٣

ف. بيرو : اقتصاديات الأمم الحديثة ٧٧

ك. كوريهارا : الدخل القومى والنمو الاقتصادى ٧٨

ج . تلفورد : أساليب ادارة الخزانة للدين العام ٨٢

ستون وستون : الانفاق والدخل القومى ٨٦

المكتبـــة

كتب حديثة ١٣٣

أفلام دقيقة ١٣٥

المجلات المحلية ١٣٦

المجلات الأجنبية ١٤١

دور الاستثمار الاجنبى فى التنمية الاقتصادية

للدكتور محمد زكى شافعى

- ١ -

لا يخفى كيف تعاظم الاهتمام منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بتأصيل أسباب التخلف الاقتصادى وتعرف السياسات والأساليب الكفيلة بالاندفاع بالبلاد المتخلفة اقتصاديا فى الطريق الى النمو الاقتصادى . ويذهب الفكر الاقتصادى الى أن مايرين على هذه البلاد من تخلف انما يرجع لافتقادها بدرجات متفاوتة جمعا من المقومات الأساسية اللازمة لتوفير أسباب التقدم الاقتصادى . وقد احتل توافر رؤوس الأموال المحل الأول من الاعتبار فى جملة هذه المقومات خلال السنوات الأولى من فترة ما بعد الحرب . ولا شك أن لهذا النظر ما يفسره من أسس التحليل الاقتصادى الكلاسيكى . فقد اتجه الفكر الكلاسيكى منذ أيام « آدم سميث » الى قياس مقومات نماء الاقتصاد القومى على مقومات نماء المشروع الواحد . (١) واذ ينمو المشروع بازدياد تراكم رأس المال ؛ فقد عمد الكلاسيكيون إلى توقيف نماء الاقتصاد القومى على اتساع نطاق تراكم رؤوس الأموال ، وبعبارة اخرى ، إلى النظر للنمو الاقتصادى بكل بساطة على انه دالة لتراكم رؤوس الأموال .

على أن هذه النظرة الضيقة للأمور ما لبث أن تبين قصورها . فما برأس المال وحدة تتهيأ للاقتصاد القومى مقومات النماء . وانما يقتضى الأمر بالاضافة الى تدبير رؤوس الأموال أن تتضح للتنمية الاقتصادية فلسفة قادرة على أن تثير من الولاء فى قلوب الناس ما يؤهلهم للارتفاع الى مستوى ما يفرضه عليهم هذا الجهد العظيم من تبعات ، وأن تتوفر من المعارف والخبرات المتنوعة الصفات مايفى بمستلزمات المضى قدما فى دفع عجلة النمو الاقتصادى إلى الأمام فى مختلف الميادين ، وأن تتبلور فى ضمير المجتمع من القيم والحوافز والاتجاهات ما يتفق مع مقتضيات النماء ، وأن تستجيب النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بدون ابطاء الى ماتفرض التنمية الاقتصادية ادخاله عليها من تطورات أساسية — وبعبارة أخرى ، أن تتوفر البيئة الاجتماعية أوالبنيان الاجتماعى الملائم للانطلاق بالاقتصاد القومى فى الطريق الى النمو الذاتى السريع .

---

* القيت هذه المحاضرة مساء الاربعاء ٦ فبراير سنة ١٩٦٣ بدعوة من الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، وراى معهد الدراسات المصرفية ادراجها فى عداد مجموعة محاضرات العام الدراسى التاسع (١٩٦٢) .

(١) ويرجع هذا بطبيعة الحال الى ما تحصلت فيه طريقة البحث الكلاسيكى من افراغ الاقتصاد القومى بأسره فى اطار مشتق من حسابات المشروع الواحد .

انظر : J.R. Hicks, *Essays in World Economics*, 1959, P. 175 .

ومع ذلك فليس فى القول بأن التنمية الاقتصادية لا تتهيأ أسبابها بمجرد توفير رؤوس الأموال مايستتبع التهوين من شأن هذا العامل الجـــوهرى من عوامل النمو الاقتصادى · حقا لقد كان للمبالغة فى أهميتـــه فى دفـع عجلات التنمية الاقتصادية رد فعل ترددت أصداؤه فى كتابات الكثيرين من الكتاب . وقد تمثل رد الفعل هـذا فى التقليل من اهمية راس المال بالقياس الى غير ذلك من المقـــومات الأساسية للتنمية الاقتصادية كالتذرع بالمعارف الفنية الحديثة ، وتوفيـر الأيدى العاملة المدربة ، ووضع الخطة الاقتصادية الرشيدة ، وتطوير البنيـــان لاجتماعى · على أن جمهـــرة الاقتصـاديين لا يشاركون فى هذا الاتجاه · فما يتأتى الارتفاع سريعـــا على نطاق يعتـد به بمستوى المعارف الفنية أو التدريب المهنى الحديث دون القيام باستثمارات واسعة النطاق فى مختلف مرافق الاقتصاد القـومى · (١) بل أن فى مجرد النظر الى رأس المـــال على أنه عامل جـوهرى أو ضرورى من عوامـل النمو الاقتصادى مايستتبع التسليم بأن فى قصور رؤوس الأموال مايشكل قيـــدا جوهريا على التنمية الاقتصادية · ومن هنـا لا مناص من أن يكون الارتفاع بمعدل تراكم رؤوس الأموال هدفا أساسيا من أهداف السياسة الاقتصـادية بالبلاد المتخلفة اقتصاديا ·

غاية الأمر أن المقومات الأساســية للتنمية الاقتصادية تتفاوت كثيرا فى الأهمية باختلاف مرحلة النمو الاقتصادى ، بحيث لا يستوى أثر قصـــور أحدها فى عرقلة مجرى النمو الاقتصادى بالنسبة لبلـــدان العالم المتخلف جميعا . ويرجع هذا بطبيعـة الحال لما نعلمـــه من تفـاوت هذه البـــلاد تفاوتا كبيرا فيما بينها فى ماهية المرحلة التى تجتازها من مراحل النمـــو الاقتصادى · وهكذا قد يقف تطوير البنيان الاجتماعى والارتفـــاع بمستوى الادارة العامة على رأس العقبات التى تعترض السلطات فى دفع عجلة النمـو الاقتصادى الى الأمام ، وذلك على النحو المألوف بالبلاد التى تجتاز المراحـل الأولى من النمو الاجتماعى والاقتصادى · ومن ناحية أخرى ، قد يشـــكل توفير رؤوس الأموال أهم مقومات التقدم الاقتصادى فى بعض البلدان كمـا هو الحال بالبلاد التى قطعت شوطا يعتد به فى معـــارج التقدم الاجتماعى والاقتصادى . ومن هنا لا يسوغ الاعتداد ــ على حد قول احـد الـكتاب ــ بتصوير أو « تشخيص » وحيد لأسـباب التخلف أو مقـــومات التقـــدم الاقتصادى فى مختلف أرجاء العالم المتخلف ، وانما يتعين أن نستخلص فى كل حالة من الحالات « التشخيص » أو التصوير الذى يتـــلاءم مـع ظروف هذه الحالة بالذات · وسيتضح عنـدئذ أنه لن يتفق الا فى عدد قليل من الحالات أن تتماثل تماما أسباب التخلف أو مقومات التقدم الاقتصادى · (٢)

(١) انظر : Hicks, *Op. Cit.*, P. 176

(٢) John Kenneth Galbraith, *Economic Development in Perspective*, 1962, P. 12 *ff.*

- ٢ -

جملة القول اذا ان توفير رؤوس الأموال عامل جوهرى من عوامل التنمية الاقتصادية وان اختلف فى الأهمية بالقياس الى العوامل الأخرى باختلاف مرحلة النمو الاقتصادى التى يجتازها الاقتصاد القومى . ولا شك لدى جمهرة الاقتصاديين فى أنه انما يتعين أن تتكفل المصادر الوطنية بتدبير الشطر الأكبر من الأموال اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية . يؤيد هذا ما تسفر عنه العبرة المستمدة من تجارب القرنين الماضيين من أن المدخرات الوطنية قد اسهمت بالقدر الأوفى من الموارد التى استخدمت فى تمويل التنمية الاقتصادية بالبلاد التى تؤلف قطاع العالم المتقدم اليوم . (١)

وليس فى هذا ما يدعو لليأس ، وان تميزت البلاد المتخلفة عموما بانخفاض مستوى الادخار القومى . فما زال المجال متسعا بهذه البلدان لتشجيع الادخار الاختيارى واحكام تعبئة المدخرات وتأمين انسيابها الى ميادين النشاط الاقتصادى التى تتمتع بمرتبة عالية فى أولويات الاستثمار . وما زال المجال متسعا كذلك لتعزيز المدخرات الاختيارية عن طريق الارتفاع بمستوى الادخار الاجبارى . وليس المقصود هنا بأى حال الاندفاع فى التمويل التضخمى للتنمية الاقتصادية بما لا بد أن يتمخض فى النهاية عن احاقة أفدح الأضرار بعملية التنمية الاقتصادية ذاتها . وانما المقصود الارتفاع بمستوى الادخار الحكومى فضلا عن التوسع فى نظم التأمين الاجتماعى الاجبارى وما الى ذلك .

ولا يخفى كيف تتوافر امكانيات الامعان فى هذا كله بالبلاد المتخلفة على وجه العموم . فما زال المجال متسعا بهذه البلاد لزيادة الادخار الحكومى عن طريق الارتفاع بمعدلات الضرائب القائمة ، واستحداث ضرائب جديدة ، والنهوض بمستوى الأجهزة القائمة على جباية الضرائب . وما زال المجال متسعا لتحقيق ذلك أيضا عن طريق احكام الرقابة على المصروفات الحكومية الجارية بما يستأصل معه الكثير من مظاهر الاسراف والتبذير الشائعة بهذه البلدان .

ومن ناحية أخرى ، لا يجوز أن ننسى أن السياسة الرشيدة للتنمية الاقتصادية لابد أن تهدف الى استثمار الادخار القومى بجانب كبير من الدخل المتولد عن التنمية ، وبعبارة أخرى ، لابد أن تعمل على الارتفاع كثيرا بالمعدل الحدى للادخار فوق المعدل المتوسط للادخار . وعلى هذا النحو يتمخض دوران عجلات التنمية الاقتصادية فى ذاته عن الارتفاع بالمعدل

(١) A.K. Cairncross, "The Contribution of Foreign and Domestic Capital to Economic Development," *Factors in Economic Development*, 1962, P. 41 ff.

المتوسط للادخار بما لا يضيق فى الوقت نفســـه عن الارتفاع ارتفاعا وثيدا بالاستهلاك القومى ·

وأخيـرا ـ وليس آخرا ـ يتأتى لكثير من البلاد المتخلفة تعزيز الموارد المتاحة للاستثمار عن طريق استخدام جانب من الأصول الدولية السائلة التى تحتفـظ بهـا السلطات النقدية مجمدة فى غطاء اصدار البنكنوت أو التى تستثمر فيها البنوك التجارية جانبـــا هاما من الودائع المحلية · بما ليس يتمخض فقط عن تعقيم لا مبرر له لجـانب من رأس المال القومى ، ولكن عن التضحية ايضا باستمرار بجزء هام من الادخار القومى الاختيارى · ذلك أن من أهم صور الادخار الاختيارى بالبـــلاد المتخلفة اقتصاديا زيادة الأرصدة التى يحتفظ بها الأفراد والمشروعات من النقود سواء أكان ذلك تبعا لاتساع دائرة الاقتصاد النقدى أم لزيادة الســكان أم لارتفاع مســـتوى الدخـــل الفردى (١) ·

- ٣ -

على أنه من الواضح أن الاشارة الى أنه انمـا يقع على عاتق الاقتصـــاد القومى توفير الشطر الأكبر من المدخرات اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية لا يستتبع القول بأنه ليـس للموارد الخارجية او المدخرات الأجنبيـة من دور تؤديه فى هذا المجـال · ذلك أن للاستعانة بالموارد الخارجية ما يبرره من عدة نواح · وحسبنا الاشارة الآن الى اعتبارين أساسيين :

أما الأول فيتمثـل فيما تسهم به الموارد الخارجية فى تعزيز المدخرات الوطنية بما يتأتى معه تحقيق معدل من تراكـم رأس المال يتجاوز مايتسنى بلوغه بالاعتماد على المدخرات الوطنية الجـــارية وحدها ، أو بما يتأتى معه تحقيق معدل تراكم رأس المال المطلوب دون تخفيض يؤود احتماله لمستوى الاستهلاك القومى أو تعريض عملية التنمية الاقتصادية ذاتها لمخاطر الامعان فى التمويل التضخمى · ولا شك أنه مما يشير الى أهمية هـــذا الاعتـبار ما تكشفت عنه التقديرات المختلفة من اسهام الأموال الأجنبية بنصيب يعتـد به فى جملة تكوين رأس المال بالبلاد المتخلفة فى السنوات الأخيـرة · فيقدر « نيركسه » مثلا أن جملة الأموال العامة والخاصة التى انسابت للبلاد المتخلفة خلال عام ١٩٥٦ قد بلغت ثلث تكوين رؤوس الأموال بهذه البلدان فى ذلك العام · (٢)

---

(١) انظر للمؤلف « النظام المصرفى الراهن ـ اتجاهات تطوره ومشكلات تنظيمه » ، مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الثانية والثلاثون ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٦٢ ، ص ٤١٨ـ٤١٩ ·

(٢) Ragnar Nurkse, *Patterns of Trade and Development*, 1961, P. 30
وانظر ايضـا: United Nations (U.N.). وقارن Cairncross, *Op. Cit.* P. 55-6:
International Flow of Long-Term Capital and Official Donations, 1951-1959, 1961, P. 30.

ومن ناحية أخرى ، تسهم الأموال الاجنبية فى تزويد البلاد المتخلفة بالصرف الأجنبى اللازم للوفاء باحتياجات عملية التنمية الاقتصادية . وفى هذا يشير تقرير للأمم المتحدة الى أنه : حتى لو تسنى للبلاد المتخلفة الارتفاع بمستوى الادخار الوطنى الى المعدل المرغوب لتراكم رؤوس الأموال ، فان من شأن اعتمادها على الخارج فى الحصول على الآلات وغيرها من سلع الاستثمار والمواد الأولية ، بل والأغذية فى بعض الحالات ، أن تتعرض باطراد لتحقيق عجز فى ميزان المدفوعات الجارية فى غمار عملية التنمية الاقتصادية . ما بالنا وتتميز البلاد المتخلفة بصفة عامة بازدياد مدفوعاتها عن الخدمات عن الايرادات التى تتحصل عنها نظرا لاستمرار اعتمادها اعتمادا كبيرا على البلاد المتقدمة فى ميادين النقل والتأمين وغيرها من الخدمات . ومن هنا أسفرت الحسابات الخارجية لمعظم البلاد المتخلفة اقتصاديا عن عجز فى السنوات ١٩٥١ ـ ١٩٥٩ (١) . ويكشف عن أهمية انسياب الأموال الأجنبية الطويلة الأجل فى تعزيز ايرادات البلاد المتخلفة من الصرف الأجنبى بلوغ هذا الانسياب نحو ١٧٪ من الايرادات المتحصلة عن الصادرات خلال الفترة ١٩٥٦ ـ ١٩٥٩ (٢) .

وقد يتساءل القارىء فى ضوء ما تقدم عن مدى ما أسهم به انسياب الأموال الأجنبية الطويلة الأجل فى تزويد البلاد المتخلفة بالموارد اللازمة لتعزيز المدخرات المحلية فى تمويل التنمية الاقتصادية . وتتطلب الاجابة على هذا السؤال بطبيعة الحال أن نقارن جملة انسياب الأموال الأجنبية على اختلاف صورها ببعض التقديرات المألوفة لاحتياجات البلاد المتخلفة للموارد المالية الأجنبية . أما انسياب الأموال الأجنبية للبلاد المتخلفة فيقدر طبقا لاحصاءات الأمم المتحدة أن جملة الأموال الأجنبية التى انسابت خلال الفترة ١٩٥١ ـ ١٩٥٩ قد بلغت نحو ٣٥ ـ ٣٦ بليون دولار ، أى نحو ٤ بليون دولار سنويا فى المتوسط (٣) . اما الاحتياجات فتتفاوت التقديرات التى وضعت لها تفاوتا كبيرا . وهكذا على حين يشير تقرير للأمم المتحدة صدر عام ١٩٥١ الى أن زيادة الدخل الفردى الحقيقى بالبلاد المتخلفة اقتصاديا بمعدل ٢٪ سنويا تقتضى أن تسهم المدخرات الأجنبية فى عرض الأموال المتاحة للاستثمار بتلك البلدان بما يتراوح بين ١٠ ـ ١٤ بليون دولار سنويا (٤) . ذهب البعض بعد ذلك بعدة سنوات الى تقدير المبلغ اللازم لتحقيق

(١) U.N., *International Flow of Long-Term Capital and Official Donations 1951-1959, op. cit., P. 12.*

(٢) عن البيانات الواردة بالمرجع السالف الذكر مباشرة ، ص ٢٦ .

(٣) *Ibid., p. 17*

(٤) U.N., *Measures for the Economic Development of Under-Developed Countries, 1951, pp. 78-80.*

ويلاحظ أنه لما كان من المتوقع ارتفاع مستوى الادخار القومى مع زيادة الدخل القومى فى غمار التنمية الاقتصادية ، فان التقرير يذهب الى ترجيح الرقم الأقل .

الزيادة فى الدخل الفردى بنفس المعدل المتقـــدم بسبعة بلايين من الدولارات سنويا فحسب (١) .

وليس محله هنا مناقشـــة الأسس التى ينبنى عليها التقديران المتقدمان أو ماإليهما من التقديرات . ذلك أنه طبقا لأقل التقديرات المعروفة لا يتناسب بحال جملة انسياب الأموال الأجنبية الى البلاد المتخلفة اقتصاديا مع احتياجات هذه البلدان لتلك الأمرال . بل لا يتناسب ذلك الانسياب مع امكانيات البلاد المتقدمة فى تزويد البلاد المتخلفة بالأموال . يوضح هـــذا أن جملة الأموال الأجنبية التى انســـابت سنويا للبلاد المتخلفة خلال الفترة ١٩٥٦ ــ ١٩٥٩ لم تتجاوز ٦ر٠ فى المائة من الناتج القومى الاجمالى للبلاد المتقـدمة المصدرة لرؤوس الأموال و ٣ فى المائة من مدخراتها القومية الاجمالية (٢) . ما بالنـــا ويضاعف من أثر عدم كفاية انسياب الأموال الأجنبية فى الوفاء باحتياجات البلاد المتخلفة اقتصاديا ما يتســـم به هذا الانسياب من درجة عالية فى سوء التوزيع وذلك لاعتبارات شتى تأتى الاشارة اليها فيما بعد .

ــ ٤ ــ

فاذا انتقلنا الآن الى الأشكال التى يتخذها انسياب الأموال الأجنبية الطويلة الأجل الفيناه يتخذ عدة صور . تتحصل بصفة أساسية فى المنح الحكومية . ورؤوس الأموال الطويلة الأجل أو الاستثمارات الاجنبية . وتتألف الطائفـة الأخيرة من رؤوس الأموال العامة (وتتضمن القروض التى تمنحها الحكومات وقروض المؤسسات الدولية) ورؤوس الأموال الخاصة (وتتضمن القروض الأجنبية الخاصة والاستثمارات الأجنبية المباشرة) .

وتسفر البيانات الاحصائية عن الفترة ١٩٥١ ــ ١٩٥٩ عن أنه قد تمثـل فى المنح الحكومية أهم عناصر الانسياب الكلى للأموال من البلاد المتقدمة المصدرة لرؤوس الأموال الى البلاد المتخلفة اقتصاديا ، تليها فى الأهميـة رؤوس الأموال الخاصة ثم رؤوس الأموال العامة (٣) . وهكذا على حـــين بلغ نصيب المنـح الحكومية ٤٧ ٪ من جملة هذا الانسياب خلال الفترة المتقدمة ، بلغ نصـــيب رؤوس الأموال الخاصة ورؤوس الأموال العامة ٢٨ ٪ و ٢٥ ٪ على التوالى (٤) . ومع ذلك فقد اتسمت فترة الخمسينات باطراد زيادة الأهمية النسبية لرؤوس الأموال بالقياس الى المنح نظرا لاطراد زيادة انسياب رؤوس الأموال الخاصـة

---

(١) التقدير لبول هوفمان . انظر: Cairncross, *op. cit.*, p. 54:

(٢) U.N., *International Flow of Long-term Capital and Official Donations, 1951-1959, op. cit.*, p. 11

(٣) U.N., *International Flow of Long-term Capital and Official Donations, 1951-1959, op. cit.*, p. 5.

(٤) تتفـــاوت مناطق العالم المختلفـة فى الاهمية النسبية لهذه العناصر . فعلى حين تتفق المرتبـة الاولى لرؤوس الاموال الخاصة بأمريكا اللاتينية مثلا ، تمثـل فى المنح الحكومية العنصر الغالب فى بلدان جنوب شرق آسيا . *Ibid.*, p. 17

بنسبة أكبر من الزيادة فى انسياب الأموال العامة (المنح والقروض العامة) (١) .

وقد جرى العرف الاقتصادى فى السنوات اللاحقة على الحرب على التفرقة بين المنح الحكومية ـ ولا تحمل التزاما مستقبلا بالدفع فى أى صورة من الصور ، ورؤوس الأموال الطويلة الأجل ـ وتضع على عاتق المدين التزاما بالدفع فى صورة أو اخرى من المستقبل . لا عجب فقد اتجهت السياسة الاقتصادية للبلاد المتقدمة والمؤسسات الدولية على السواء الى التفرقة بصفة عامة بين المنح تزود بها البلاد المتخلفة دون أن تتوقع لها عوضا ، ورؤوس الأموال ـ وهذه يتعين أن تتزود بها تلك البلاد على أسس تجارية سواء أكان ذلك فيما تعلق بسعر الفائدة أم بشروط الوفاء .

على أنه ما لبث أن اتضح للأذهان ـ على ما يشير « جيلبريث » ـ الى أنه انما يتأتى لعدد قليل من البلدان فقط أن يتحمل فى المراحل الأولى من النمو الاقتصادى عبء التزود بالقروض الأجنبية على اسس تجارية (٢) . وهكذا شهدت فترة الخمسينات شيوع ظاهرة القروض الحكومية السهلة (٣) ومثالها القروض التى يزود بها الاتحاد السوفيتى البلاد المتخلفة أوالتى تقدمها الولايات المتحدة عن طريق صندوق قروض التنمية (٤) أو طبقا لبرنامج تصريف فوائض الحاصلات الزراعية . بل لقد شهدت السنوات الأخيرة ظهور مؤسسات تتخصص فى تزويد البلاد المتخلفة بهذا النوع من القروض على الصعيدين العالمى والاقليمى . (٥)

وتتميز القروض السهلة بمرونة الشروط التى تقدم بمقتضاها . من قبيل ذلك طول الأجل الذى قد يمتد الى خمسين عاما ، وقبول الوفاء كليا أو جزئيا بالعملة الوطنية للبلد المدين أو بالسلع التى تسهم القروض فى تمويل التوسع فى انتاجها ، وانخفاض سعر الفائدة بدرجة محسوسة عن الأسعار السائدة بالأسواق المالية أو عدم اقتضاء فائدة على الاطلاق ، والاعفاء من الالتزام بسداد الأقساط فى السنوات الأولى للقرض ، وجواز تأجيل سداد الأقساط فى حالات الضرورة . ومن هنا ينظر البعض الى بعض صور القروض السهلة على أنها مجرد « منح مقنعة » . ومن هنا أيضا شاع وصف

---

(١) *Ibid.*, p. 21.

(٢) Galbraith, *op. cit.*, p. 22

(٣) Soft loans.

(٤) Development Loan Fund.

(٥) مؤسسة التنمية الدولية (International Development Association) التابعة للبنك الدولى للانشاء والتعمير ـ وتمارس نشاطها على أساس عالمى ، وصندوق العمليات الخاصة (Fund for Special Operations) التابع لبنك التنمية الامريكى (Inter-American Development Bank) ويعمل فى محيط بلدان امريكا اللاتينية .

انسياب الأموال الأجنبية طويلة الأجل باصطلاح المعونة الاقتصادية الخارجية أو الدولية (١) .

ولاشك أن شيوع مثل هذا الاصطلاح محل نظر . ذلك أنه لئن جاز ادخال القروض السهلة فى عداد المعونة الاقتصادية ، فان من السخرية ادخال القروض التى تعقد على أسس تجارية فى عداد المعونة ، ولو تكفلت بتقديمها مؤسسات حكومية أو دولية . من هذا القبيل القروض التى يمنحها البنك الدولى للانشاء والتعمير أو مؤسسة التمويل الدولية (٢) أو بنك التصدير والاستيراد الأمريكى (٣) . اذ تتولى هذه المؤسسات تزويد البلاد المتخلفة بالقروض لآجال لا تختلف عن الآجال السائدة تجاريا لمثل العمليات التى تزاولها ، وتتراوح أسعار الفائدة التى تتقاضاها على معظم قروضها بين ٤٫٥٪ و ٦ ٪ . ومن باب أولى ، لا تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبيل المعونة الاقتصادية ، ويتجاوز ما تدره من الربح أضعاف المعدلات المتقدمة كثيرا .

من أجل ماتقدم ندخل فى عداد الاستثمار الأجنبى كافة رؤوس الأموال الطويلة الأجل التى تنساب الى البلاد المتخلفة اقتصاديا ـ تستوى فى ذلك رؤوس الأموال العامة كقروض الحكومات والمؤسسات الدولية ، ورؤوس الأموال الخاصة كالقروض الأجنبية الخاصة (٤) والاستثمار الأجنبى المباشر (٥) .

ما سبق

ـ ٥ ـ

رأينا فيما تقدم كيف يتألف الاستثمار الأجنبى الطويل الأجل من شقين : الاستثمار الأجنبى العام والاستثمار الأجنبى الخاص . أما الاستثمار الأجنبى العام فيتألف من القروض التى تمنحها الحكومات أو المؤسسات الدولية . وأما الاستثمار الأجنبى الخاص فيتألف من القروض التى يكتتب فيها الأفراد أو تقدمها المؤسسات الخاصة ومن الاستثمار الأجنبى المباشر . وهكذا فان وصف القرض بأنه « عام » أو « خاص » فى هذا المقام انما يشير الى الجهة التى تمنح القرض لا الى الجهة التى تتلقاه . ويذهب المقصود بالاستثمار الأجنبى المباشر الى الاستثمارات التى لا تنطوى على تقديم المستثمر الأجنبى لرأس المال فحسب وانما على سيطرته على المشروع أو اشتراكه فى ادارته أيضا .

وقد تمثل فى الاستثمار الأجنبى بشقيه الشطر الأكبر من الأموال الطويلة الأجل التى انسابت خلال فترة الخمسينات من البلاد المتقدمة المصدرة

(١) External or International Economic Assistance
(٢) International Financial Corporation
(٣) Export-Import Bank of Washington
(٤) Private Portfolio Investment
(٥) Direct Investment

لرؤوس الأموال الى البلاد المتخلفة اقتصاديا (١) . ويرتفع نصيب الاستثمار الأجنبى من هذه الأموال بطبيعة الحال اذا أخذنا فى الاعتبار قروض الكتلة الشرقية (وخاصة الاتحاد السوفيتى) (٢) وقروض المؤسسات الدولية . بل لقد رأينا فيما تقدم كيف اتجه انسياب الاستثمار الأجنبى للازدياد بسرعة أكبر من المنح الحكومية خلال الفترة المتقدمة البيان . ومن هنا يقتضى الأمر تحليل خصائص الاستثمار الأجنبى وتعرف اتجاهاته ، والاحاطة بمدى فاعلية الصور المختلفة التى يتخذها فى تعزيز التنمية الاقتصادية الرشيدة بالبلاد المتخلفة اقتصاديا ، والالمام بالحدود المناسبة لامعان هذه البلاد فى التزود به .

وقد يتساءل القارىء عما يدعو الى الكلام عن الحدود التى يجمل الاستعانة بالاستثمار الأجنبى فيها مع مارأيناه من اسهام الموارد الأجنبية فى الارتفاع بمعدل الاستثمار بالبلاد المتخلفة فوق المستوى الذى يتسنى لها تحقيقه على عضد من الموارد الوطنية وحدها ، فضلا عن تزويدها بالصرف الأجنبى الذى تعظم الحاجة الى تعزيز ايراداتها منه . بل يأتى فى ركاب الاستثمار المباشر بعض العوامل الانتاجية النادرة التى يسهم توفيرها بدور هام فى دفع عجلات التنمية الاقتصادية الى الأمام كالمعارف الفنية والخبرات الادارية والمالية .

ولا تستبهم عناصر الاجابة على هذا السؤال اذا لاحظنا ان انسياب الاستثمار الاجنبى يحمل معه التزاما بخدمة القروض والاستثمارات المباشرة . ولهذا فانه كما يشير « كيرنكروس » : لا يقبل بلد على الاعتماد على رأس المال الأجنبى حيث يتسنى له تعبئة الأموال الوطنية لنفس الفرض . ذلك انه بصرف النظر عن الاعتبارات السياسية ، يتمخض تحمل الالتزامات الخارجية عن ارتهان الايرادات المستقبلة من الصرف الأجنبى ، على حين أن الأصول التى تتيح هذه الالتزامات انشاءها قد لا تسهم فى تعزيز هذه الايرادات سواء أكان ذلك بطريق مباشر أم بطريق غير مباشر . حقا ان البلاد المتقدمة بما يتهيأ لها من امكانيات واسعة فى تغيير بنيان صادراتها او وارداتها قد لاتتوجس كثيرا من هذه

---

(١) حيث تجاوز نصيبه النصف على ماتقدم البيان .

(٢) رأينا كيف بلغ الانسياب الكلى للمنح الحكومية ورؤوس الاموال الطويلة الاجل نحو ٣٥ ـ ٣٦ بليون دولار خلال الفترة ١٩٥١ ـ ١٩٥٩ . ويقدر نصيب البلاد الغربية المتقدمه بنحو ٣٢ بليون دولار ، والبنك الدولى للانشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية ١ر٦ بليون دولار ، وبلدان الكتلة الشرقية (وخاصة الاتحاد السوفيتى) ٢ر٢ بليون دولار . ويلاحظ أن الشطر الاعظم من الاموال التى تنساب من بلدان الكتلة الشرقية الى البلاد المتخلفة تتخذ صورة القروض السهلة .

انظر : U.N., *International Flow of Long-term Capital and Official Donations, 1951-1959, op. cit.*, p. 17 and p. 33

الناحية ما دامت الزيادة فى الالتزامات الخارجية تأتى مصحوبة بزيادة مماثلة فى الأصول الوطنية . أما البلاد المتخلفة التى تعتمد صادراتها بدرجة كبيرة على محصول واحد أو على عدد قليل من المحاصيل ، ويتميز طلبها على معظم الواردات بضآلة المرونة ، فانها لا تستطيع ان تمعن بحرية فى تحمل الالتزامات الخارجية . (١)

ولا يقال أن التوجس من ضيق مقدرة البلاد المتخلفة على تحمل الالتزامات الأجنبية ليس له ما يبرره أو انه ارهاص سابق لأوانه . ذلك انه حيث يرتفع سريعا مقدار الأموال اللازمة لخدمة القروض بالقياس الى ايرادات البلاد من الصرف الأجنبى فانه لامناص من ادخال تغيير على مستوى الواردات وبنيانها . ومن الجلى انه حيث يفرض ذلك التغيير تخفيض واردات البلاد من سلع الاستثمار الأساسية ، فانه من المتعين أن يتمخض هذا عن تخفيض معدل التنمية الاقتصادية . وتشير كافة البيانات الاحصائية الى ازدياد عبء خدمة الاستثمارات الأجنبية على عاتق البلاد المتخلفة اقتصاديا (٢) . بل ان من المتوقع أن يتزايد ذلك العبء خلال فترة الستينات ولو لم تشهد هذه الفترة انسيابا جديدا لرؤوس الأموال تبعا لاطراد الزيادة فى الاستثمارات الخاصة السابقة (وتتألف بصفة أساسية من الاستثمارات المباشرة) عن طريق اعادة استثمار جانب من الأرباح ، فضلا عن حلول أجل الوفاء بكثير من القروض المتوسطة الأجل التى حصلت عليها البلاد المتخلفة فى السنوات الأخيرة (٣). فما يخفى كيف امعنت هذه البلاد فى التزود بقروض التصدير المتوسطة الأجل بقصد تمويل استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لبرامج التنمية الاقتصادية (٤) .

ولا شك أنه مما يضاعف من خطورة هذا الوضع ما تعانيه كثير من البلاد المتخلفة من بطء الزيادة فى حجم الصادرات وقيمتها ، هذا فى الوقت الذى تتزايد فيه بسرعة احتياجاتها من الواردات فى غمار عملية التنمية الاقتصادية . يوضح هذا ما تكشف عن دراسة للبنك الدولى للانشاء والتعمير تناولت ٣٤ بلدا يؤلف سكانها ٧٠ ٪ من سكان البلاد المتخلفة من أنه على حين تزايدت جملة الديون العامة الأجنبية لهذه البلدان بمقدار الضعف خلال الفترة ١٩٥٥

---

(١) Cairncross, *op. cit.*, pp. 58-9

(٢) *U.N., International Flow of Long-term Capital and Official Donations, 1951-1959, op. cit., p. 32*

(٣) انظر : U.N., *World Economic Survey 1960*, 1961, p. 86; Paul Meek, "The Revival of International Capital Markets," *The American Economic Review (Supplement)*, May 1960, p. 291.

(٤) Address by Eugene R. Black, President of the International Bank, IFC, and IDA, *International Financial News Survey*, Vol. XIV, No. 37, September 21, 1962, p. 306.

ـ ١٩٦١ . لم تتجاوز الزيادة فى ايراداتها المتحصلة عن الصادرات ما يزيد قليلا عن ١٥٪ (١) . لا عجب والأمر كذلك أن كان من أهم صور العون الذى تستطيع البلاد المتقدمة أن تسديه للبلاد المتخلفة تعديل سياساتها التجارية بما يتيح لهذه البلاد زيادة حجم صادراتها ، وخاصة من المواد المصنوعة ، فضلا عن استقرار أسعار المنتجات الأولية .

ويفسر لنا عظم ما تفرضه خدمة الالتزامات على البلاد المتخلفة من أعباء ما تعمد اليه هذه البلاد عند الترخيص بالاستثمارات المباشرة من مقارنة العبء المتوقع لخدمة الاستثمار بما يتوقع أن يسهم به الاستثمار فى زيادة ايرادات البلاد من الصرف الأجنبى او فى تقليل احتياجاتها منه ، أو ما تتجه اليه البلاد المتخلفة من تفضيل القروض الأجنبية على الاستثمار المباشر حيث تقل بدرجة واضحة نفقات خدمة القروض بالقياس الى الاستثمار المباشر (١) . يفسر لنا هذا الاعتبار مايدعو اليه الكثير من الكتاب من وجوب تزايد الدور الذى تلعبه المنح والقروض السهلة فى تزويد البلاد المتخلفة بالأموال الأجنبية . ذلك أن المنح لا تستتبع التزاما بالدفع فى المستقبل . أما القروض السهلة فتتميز بطول أجلها وانخفاض أسعار الفائدة التى تقدم بمقتضاها أو عدم اقتضاء فائدة على الاطلاق فضلا عن منح مهلة ممتدة قبل بدء السداد . وغنى عن البيان أن المقدرة على تحمل أعباء خدمة الالتزامات الخارجية لا تتوقف على مقدارها فحسب ، وانما تتوقف أيضا على الفائدة التى تستحق عليها والأجل الذى يتعين على مداره سدادها . ما بالنا ومن القروض السهلة ما يمنح على أساس الوفاء بالعملة المحلية أو السلع الوطنية او ما يجيز تأجيل الوفاء بالأقساط المستحقة والفوائد فى حالة الضرورة على ما تقدم بيانه .

ـ ٦ ـ

بل ان ما تبديه البلاد المتخلفة من الاهتمام بتمحيص مقومات السياسة الرشيدة لاستيعاب الاستثمارات الأجنبية لا يرجع فقط لما تفرضه خدمتها من أعباء على ايرادات البلاد من الصرف الأجنبى . ذلك أنه بصرف النظر عن الاعتبارات السياسية ، قد تفسح هذه الاستثمارات السبيل للتأثير على اتجاهات النمو الاقتصادى بما لايتفق مع مقومات السياسة الرشيدة . ويتضح ذلك على الفور اذا لاحظنا أن الاستثمار الخاص (ويشكل الشق الأكبر من جملة الاستثمار الأجنبى على ماتقدم بيانه) انما يتألف بصفة أساسية من الاستثمارات المباشرة . فما يخفى كيف لا تتوفر اليوم للبلاد المتخلفة عموما فرص التزود بالأموال

(١) Felipe Pazos, "Private *versus* Public Foreign Investment in Under-Developed Areas," *Economic Development for Latin America*, (Edited by Howard S. Ellis and Henry C. Wallich), 1961, p. 208 and p. 224.

بطريق مباشر من أسواق المال العالمية منذ أوصدت هذه الأسواق أبوابها فى وجهها عقب الأزمة العالمية الكبرى (١٩٢٩ – ١٩٣٣) .(١) ومن المعلوم أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تقبل على الانسياب الى الميدان الصناعى بالبلاد المتخلفة اقتصاديا نظرا لما تتسم به الأسواق الداخلية لهذه البلدان من ضيق النطاق تبعا لانخفاض الدخول . وانما يتجه الشطر الأعظم من الاستثمارات المباشر التى تنساب للبلاد المتخلفة اقتصاديا الى ميادين الانتاج الأولى (البترول والمناجم والمزارع) وذلك بقصد الانتاج للتصدير (٢) . ويفسر هذا كيف أخفق الكثير من البلاد المتخلفة فى اجتذاب الاستثمارات المباشرة حيث لا تتوفر الموارد الطبيعية التى تقبل هذه الاستثمارات على استغلالها أو مستوى الدخل المرتفع الذى يغرى بانشاء الصناعات للانتاج للسوق المحلى ، وذلك على الرغم مما أدخلته على نظمها من تعديلات وماقدمته للمستثمرين الأجانب من ضمانات (٣) .

على أنه من ناحية أخرى ، لا يخفى مايترتب على هذا الاتجاه من التاثير على بنيان التنمية الاقتصادية وعلى اتجاهات النمو الاقتصادى بالبلاد التى يتوفر لها من الموارد الطبيعية مايغرى الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالانسياب . وهكذا تمخض فتح الباب على مصراعيه لهذه الاستثمارات فى القرن التاسع عشر عن انحراف الأبنية الانتاجية وأبنية التبادل التجارى للبلاد المتخلفة اقتصاديا . بل ان من الكتاب من يعتمد فى تفسير التخلف الاقتصادى الذى تكابده البلاد المتخلفة اليوم على ماجره هذا النمط الاستعمارى للاستثمار الأجنبى على مجرى النمو الاقتصادى بهذه البلاد من آثار سلبية واسعة المدى (٤) .

ومن ناحية أخرى ، يمارس الاستثمار الأجنبى العام هو الآخر تأثيرا ملحوظا ، لا على اتجاه النمو الاقتصادى بالبلد المقترض فحسب ، ولكن بالعالم المتخلف جميعا . يوضح هذا أن السياسة الاقراضية لمؤسسات الاقراض العامة ، حكومية أكانت أم دولية ، تتجه الى تخصيص القروض لتمويل مشروعات معينة بالذات . وهكذا يتأتى لهذه المؤسسات أن تزاول تأثيرا مذكورا على اتجاهات التنمية الاقتصادية بالبلاد المقترضة ، وذلك عن طريق

---

(١) وهكذا لا يتعدى دور هذه الاسواق اليوم تزويد هذه البلاد بطريق غير مباشر بالاموال سواء اكان ذلك عن طريق الاكتتاب فى سندات البنك الدولى للانشاء والتعمير أم الاشتراك فى تمويل الشركات العالمية التى تقوم بالاستثمار المباشر بالبلاد المتخلفة اقتصاديا . انظر : Meek, *op. cit.*, p. 291

(٢) انظر مثلا : Pazos, *op. cit.*, p. 208 ff.

(٣) انظر : U.N., *World Economic Survey 1960*, *op. cit.*, p. 86.

(٤) انظر للمؤلف ، « العلاقات الاقتصادية الدولية للبلاد المتخلفة اقتصاديا » ، مجلة المعاصرة ، أبريل سنة ١٩٦٢ ، ص ٢٥ – ٢٦ .

الاقبال على تعزيز الاستثمار فى قطاعات دون أخرى من الاقتصاد القومى (١) .

بل ان للاستثمار الأجنبى العام تأثيره أيضا على اتجاهات ايلنمو الاقتصادى فى محيط العالم المتخلف أجمع . فما يخفى بطبيعة الحال أن القروض التى تمنحها المؤسسات الحكومية انما تسيرها الاعتبارات السياسية وخاصة بعدما أصبحت القروض السهلة تشكل جانبا يعتد به منها . ويفسر غلبة هذه الاعتبارات ماتشترك فيه القروض الحكومية مع الاعانات من أن توزيعهما يجرى بين البلاد المتخلفة دون اعتداد يذكر باعتبارات العدالة أيا كان المعيار الذى يستدل به عليها (٢) . حقا ربما تسنى للمنظمات الدولية أن تتحرر ، وان كان ذلك فى نطاق محدود ، من الاعتبارات السياسية فى تزويد البلاد المتخلفة بالقروض ـ الأمر الذى يفسر مايتجه اليه الرأى فى محيط الفكر الاقتصادى من تفضيل انسياب الأموال العامة الأجنبية بصفة أساسية عن طريق المنظمات الدولية . على انه أيا كانت الحدود التى يتسنى للمنظمات الدولية أن تعتد فيها بالاعتبارات الموضوعية وحدها ، فما تستطيع بمواردها الراهنة المحدودة أن تعوض عن سوء توزيع الأموال العامة الحكومية حيث لم يتجاوز صافى قروض البنك الدولى ومؤسسة التمويل الدولية خلال الفترة ١٩٥١ ـ ١٩٥٩ نحو ١٥٪ من جملة القروض الحكومية و ٦٪ من جملة القروض الحكومية والاعانات (٣) .

- ٧ -

يخلص مما تقدم أن الاستثمار الأجنبى الخاص ، وان كان يؤلف الشطر الأكبر من الاستثمار الأجنبى ، لا يتأتى له أن ينهض باحتياجات البلاد المتخلفة الى الموارد الخارجية . فقد رأينا كيف أحجمت الأسواق المالية العالمية عن تزويد البلاد المتخلفة بالقروض منذ الأزمة العالمية الكبرى . ورأينا من ناحية أخرى كيف يلتزم انسياب الاستثمار الأجنبى المباشر نمطا محددا لم يتغير بصفة أساسية عن النمط الذى درج عليه خلال القرن التاسع عشر . ويتحصل هذا النمط فى الانسياب الى البلدان التى تتوفر بها الموارد الطبيعية التى يتزايد الطلب العالمى عليها (وخاصة البترول والمعادن اللافلزية) وذلك بقصد استغلالها للتصدير . أما انماء الصناعات فلا تتجه اليه الاستمارات المباشرة الا حيث يتوفر السوق المحلى الذى يتسع نطاقه لاستيعاب الانتاج

---

(١) انظر مثلا : Harlan Cleveland, "The Convalescence of Foreign Aid" *The American Economic Review (Supplement)*, May 1959, pp. 225-6

(٢) انظر : Harold Pilvin, "The Distribution of Long-term Foreign Funds to Underdeveloped Countries, 1952-58," *Economic Development and Cultural Change*, October 1962, p. 52.

(٣) تدخل فى الحساب قروض بلدان الكتلة الشرقية .

الصناعى الكبير ، الأمر الذى يخرج معظم البلاد المتخلفة عن دائرة انسياب الاستثمارات الصناعية الأجنبية نظرا لما يتولد عن انخفاض مستوى الدخول بهذه البلدان من ضيق نطاق السوق المحلى . وعلى اى حال لا يجوز أن ننسى أن استجلاب الأموال من الخارج لا يسهم الا بقدر محدود فى تزويد الاستثمارات الأجنبية المباشرة باحتياجاتها من الأموال . يشهد لذلك مايكشف عنه تحليل الاستثمارات الأمريكية المباشرة من اعتماد هذه الاستثمارات بالدرجة الأولى على الأرباح المحتجزة والاحتياطيات والاقتراض من السوق المحلى (١) .

من أجل ما تقدم كله لا مناص من أن يكون للاستثمار الأجنبى العام دور أساسى يتسنى بمقتضاه التعويض عن ضيق ميدان نشاط الاستثمار الأجنبى الخاص فضلا عن انحراف اتجاهاته . على أننا قد رأينا كيف يتألف الاستثمار الأجنبى العام بصفة أساسية من القروض الحكومية ، الأمر الذى يجعل للاعتبارات السياسية الكلمة العليا فى توجيه انسيابه . أما المؤسسات الدولية فلا يتجاوز نصيبها من الاستثمار الأجنبى العام قدرا محدودا . ومن هنا لا يتأتى لهذه المؤسسات أن تمارس تأثيرا يذكر فى التعويض عما يتميز به انسياب القروض الحكومية من سوء التوزيع ، وذلك بطبيعة الحال فى الحدود التى تستطيع المؤسسات الدولية نفسها أن تتحرر فيها من الاعتبارات السياسية .

وعلى أى حال فقد رأينا كيف شهدت السنوات الأخيرة تزايد مديونية البلاد المتخلفة للخارج بما لا يتناسب على الاطلاق مع معدل الزيادة فى حصيلة صادراتها من الصرف الأجنبى ، بما يترتب على هذا من ازدياد مايقع على عاتق هذه البلاد من أعباء خدمة القروض والاستثمارات الأجنبية (٢) . وقد رأينا كيف يتوقع لاعتبارات شتى أن يتزايد هذا العبء فى المستقبل بما يحد من مقدرة هذه البلاد على استيعاب الاستثمار الأجنبى . ومن هنا يحذر المدير السابق للبنك الدولى من أن جهاز التنمية الاقتصادية قد يحمل فوق ما يطيق من أعباء الديون الأجنبية حتى ينتهى به الأمر الى التوقف كلية فى محيط من المشروعات التى لم يستكمل بناؤها وأكوام من الخطط التى صرف النظر عن تنفيذها (٣) . بل انه ليشير الى أن المحافظة

---

(١) انظر مثلا : Pazos, *op. cit.*, p. 204 ff.; Jack N. Behrman, "Promoting: Free World Economic Development Through Direct Investment," *The American Economic Review (Supplement)*, May 1960, p. 272 f.

(٢) وذلك بزيادة نسبة ما يتعين تخصيصه من الصادرات للوفاء بخدمة الالتزامات الخارجية .

(٣) Address by Eugene R. Black, President of the International Bank, *International Financial New Survey*, vol. XIII, No. 38, September 28, 1961, p. 308.

على قوة اندفاع التنمية الاقتصادية بالبلاد المتخلفة اقتصـــاديا لا يتأتى الا عن طريق المنح او القروض التى تمنح بصفة أساسية لآجال طويلة جدا وبأسعار فائدة منخفضة جدا (١) .

ولا شـــك أن تحقيق مطلب كهذا لا ينبو عن مقدرة البلاد المتقـــدمة اذا ما ارتفعت هـــذه البـــلاد الى مستوى المسئولية الذى يفرضه عليها هذا العالم الذى نعيش فيه اليوم . فقد رأينـــا كيف يقدر جملة ما انساب خلال الفترة ١٩٥١ ـ ١٩٥٩ من المنح الحكومية ورؤوس الأموال الطويلة الأجل الى البلاد المتخلفة بأربعة بليون دولار سنويا فاذا تذكرنا أن ماتنفقه البلاد المتقدمة سنويا على التسليح يبلغ ١٢٠ بليون دولار سنويا ، وضح لنا على الفور أن زيـــادة انسياب الأموال الأجنبية للبلاد المتخلفة الى عدة أمثال انسيابها السنوى خلال الفترة ١٩٥١ ـ ١٩٥٩ لا يشكل عبئا كبيرا أو تضحية لا يستطاع احتمالها بالنسبة للبلاد المتقدمة . ومن هنا فان ما تناشد به الأمم المتحدة البلاد المتقدمة من العمل على زيادة الانسياب الســـنوى لهذه الأموال الى ١ ٪ من جمـــلة دخولها القومية لا يشكل على أى وجه تحديا اقتصاديا للبلاد المتقدمة ، وانمـــا يشكل ـ على حد تعبير الأمين العام للامم المتحدة ـ تحديا أخلاقيا لهذه البلدان .

---

(١) Address by Eugene R. Black, President of the International Bank, IFC and IDA, *op. cit.*, p. 306

فى بعض أساليب تخطيط النقد والائتمـــان

زكريا أحمد نصر

- ١ -

نظرية التخطيط الاقتصادى هى العمود الفقرى لكل سياسة تخطيطية واعية تسير فى سبيلها وهى على علم بما تسعى اليه من أهداف وبما هـو متاح لها من امكانيات لتحقيق هذه الأهداف . ففى ميدان التخطيط أيضـا ـ شأنه فى ذلك شأن مختلف ميادين الفكر الاقتصادى الأخرى ـ لا أمل فى عمل جدى متواصل بغير أساس نظرى واضح متين ، فالأبنية النظرية المنطقية عيون السياسة العملية التطبيقية .

هذه الحقيقة القديمة تسيطر فى الوقت الحاضر على كافة الأبحـاث التخطيطية فى مختلف بلدان العالم . ففى دول الغرب يجتهد علماء الاقتصاد فى صياغة الأساليب العملية الكفيلة بتعجيل النمو فى اقتصادياتها ، وفى دول «الشرق» تبذل المحاولات لتحسين مناهج التخطيط وحل مشكلات الحسـاب الاقتصادى ، كذلك الأمر فى الدول الناهضة حيث انتشر الاهتمام بفنـيـون السياسة الاقتصادية وزادت الحاجة الى ترشيد خطط التنمية الاقتصـادية والاجتماعية .

كل هذا يلقى على عاتق رجال العلوم الاقتصادية واجب العناية بهـذا الميدان الدقيق من البحوث العلمية لمحاولة السيطرة على ما حققه الفـكر الاقتصادى فى هذا الشأن من نتائج واستيعاب ما استطاع حله من مشكلات والتعرف على ما لا يزال يعترض سبيله من عقبات .

ولايطمع البحث الراهن الا فى تقديم مساهمة أولية فى هذا الصدد وذلك عن طريق عرض موجز لبعض الأساليب التى يمكن الاستعانة بها فى ميـدان تخطيط السياسة النقدية والائتمانية فى الدولة . والأمر فى حقيقته يحتـاج منا جميعا خوض مثل هذه الموضوعات تفصيلا حتى نتبين ما يتفق وظروفنا من مناهج وما يناسب أحوالنا من مذاهب فى شتى ميادين الفن الاقتصادى ، علما وعمـلا .

(*) بحث مقدم الى ندوة مكتب الرئيس للبحوث الاقتصادية عن « الاقتصاد الاشـتراكى ومشكلاته » .

- ٢ -

انواع التخطيط

يجدر بنا قبل الانتقال الى جوهر الموضوع ان نتذكر هنا بعض الحقائق التى قد تساعدنا على تبين القيمة الحقيقية لما نعرضه من أساليب والحكم على مدى امكان الافادة منها فى ظروف زمانية ومكانية معينة . فالتخطيط بطبيعته ان هو الا عنصر من عناصر الحياة القومية يؤثر فيها كما يتأثر بها فتنعكس عليه خصائصها وتشكله معالمها ، الأمر الذى يملى علينا الحرص على التوفيق بين ما تختاره من مناهج وما تتطلبه الأحوال السائدة او ما تتقبله بالفعل من تلك المناهج .

والتخطيط كما نعلم على أنواع يهمنا أن نذكر منها فى المجال الراهن ما يأتى :

١ - **فمن حيث خضوع الوحدات الاقتصادية للخطط الموضوعة** يمكننا أن نميز بين ضربين اساسيين من التخطيط :

أ) **التخطيط التوجيهى** : ويتلخص جوهره فى رسم صورة لما ينتظر أن تكون عليه الأحوال الاقتصادية فى فترة مستقبلة تمهيدا لاتخاذ التدابير الكفيلة بتوجيه هذه الأحوال نحو الأهداف المختارة لأهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية . فالتخطيط فى هذه الحالة يقوم قبل كل شىء على التنبؤ ، تنبؤ تتخذ فى ضوئه الاجراءات اللازمة لتحقيق ما تختاره السلطات الاقتصادية من أهداف قومية .

ب) **التخطيط الالزامى** : وهو فى جوهره برنامج للعمل فى فترة مستقبلة، فالصورة التى يرسمها المخطط للمستقبل فى هذه الحالة غرضها تحديد الأعباء الملقاة على مختلف الوحدات الاقتصادية تحديدا تحاسب على اساسه فى نهاية فترة الخطة للتعرف على مدى نجاحها فى تحمل هذه الأعباء . لذلك تتخذ الخطة فى هذه الحالة صورة التشريع الملزم الحاكم لما يدخل فى نطاقها من أوجه النشاط الاقتصادى .

٢ - **ومن حيث نطاق الخطة** يميز بين :

أ) **الخطط الاستثمارية** : وتقتصر على تحديد اهداف معينة من حيث الاستثمارات المزمع تنفيذها فتجرد مختلف المشروعات والانشاءات المراد اتمامها فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى .

ب) **الخطط الانتاجية** : وتتضمن تحديدا لا للإستثمارات المرغوبة فحسب بل وايضا لما تطالب به مختلف الوحدات او القطاعات الاقتصادية من مستويات فيما يتعلق بما تنتجه من سلع او خدمات . فالتخطيط الانتاجى

يتعدى مرحلة المشاريع ويتوغل فى أعمال الوحدات المنتجة نفسها فيحدد لمختلف قطاعاتها أهدافا كمية وكيفية معينة .

والتفرقة السابقة بطبيعة الأمر تفرقة منطقية لا تختلط الأولى منها بالثانية . فقد تكون الخطة ـ منطقا ـ استثمارية وتوجيهية أو استثمارية والزامية كما قد تكون انتاجية وتوجيهية أو انتاجية والزامية . أما فى الواقع فكل تخطيط يجمع بين مختلف هذه الصفات فى حدود تتفاوت من حالة الى اخرى . ومع ذلك فلا شك اننا نستطيع أن نقرر أن التخطيط فى الدول الغربية الرأسمالية يغلب عليه الطابع التوجيهى والاستثمارى ، بينما التخطيط فى الدول الشرقية يغلب عليه الطابع الالزامى والانتاجى (١) . ولهذا الاختلاف بطبيعة الأمر صداه المباشر على تخطيط النقد والائتمان ، فما تأخذ به دولة « شرقية » فى هذا الصدد يغاير تماما ماترضى به دولة « غربية » ، وما تعتمد عليه هذه الأجيرة من سياسات (مثلا سياسة سعر الفائدة أو السوق المفتوحة أو حتى القيود الكيفية التمييزية) يبعد كل البعد عما تأخذ به دولة اشتراكية تحكم الخطط الالزامية شتى جوانب حياتها الاقتصادية . وينعكس هذا بدوره على ما يستخدم أو ما يمكن أن يستخدم من أساليب فنية لترشيد شئون النقد والائتمان . فمن هذه الأساليب ما يتواضع حتى يقبل التطبيق فى أشد الدول تمسكا بسلطان الأسواق ، ومنها ما لا يسهل استخدامه فى دولة تقتصر على مجرد التخطيط التوجيهى أو الاستثمارى ومنها أخيرا مايمكن أن نعتبره « محايدا » ، فنا قد يلجأ اليه أى نظام فيملأ اطاره بما يتفق وظروفه .

ـ ٣ ـ

تحليل ميزانية النظام المصرفى

ان تحليل ميزانية النظام المصرفى (البنك المركزى والبنوك التجارية) للتعرف على التغيرات الطارئة على حجم النقد (القانونى والكتابى) واسناد هذه التغيرات الى ما تحقق من تغير فى مختلف عناصر الغطاء النقدى ، أسلوب معروف تنتهجه عدة دول (٢) . وليس غرضنا هنا أن نعرض كيفية القيام

---

(١) يفضل البعض لا سيما كتاب الماركسية قصر عبارة التخطيط على هذه الحالة الاخيرة فيصير الحديث عن « التخطيط الحقيقى » والتخطيط « غير الحقيقى » . والامر بالطبع يغدو حينئذ مجرد خلاف لفظى لا يستحق عناء كبيرا . ومع ذلك فلاشك أن التخطيط بهذا المعنى الضيق ـ خطة شاملة انتاجية الزامية ـ متعذر طالما كانت أسس المجتمع فردية .

(٢) انظر فى جرد لهذه الدول : E. Hicks, G.S. Dorrance, G.R. Aubanel : *Monetary Analyses* in *Recent Developments in Monetary Analysis*. International Monetary Fund-Staff Papers, February 1957.

وتنشر « المجلة الاقتصادية » للبنك المركزى المصرى بصفة منتظمة جدولا تبين فيه « التغيرات فى وسائل الدفع » و « العوامل المؤثرة فى وسائل الدفع » على النمط المأخوذ به عادة . وقد كان البنك الاهلى المصرى من قبل ينشر فى نشرته الاقتصادية جدولا يبين كمية وسائل الدفع وآخر عن الاصول المقابلة لوسائل الدفع .

بهذا التحليل فى ذاته (١) بل غرضنا أن نعرض كيفية الاستعانة بهذا التحليل فى تخطيط السياسة النقدية على أساس مثل افتراضى (٢) .

لنفرض أن ميزانية النظام المصرفى كانت فى آخر السنوات ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢ ومع اهمال ما سميناه فى مناسبة اخرى ((بالرواسب)) ، كما فى الجدول (١)

الجدول (١)

ميزانية النظام المصرفى

	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	
				توقع	تخطيط
النقود الورقية	٢٠٠	٢٤٠	٢٨٠	٣٢٠	٣٢٠
الودائع	٣٠٠	٣٦٠	٤٢٠	٤٨٠	٤٦٢
	٥٠٠	٦٠٠	٧٠٠	٨٠٠	٧٧٠
الصرف الاجنبى	١٠٠	٧٥	٢٥	—	٥٠
حقوق قبل الادارة	١٥٠	٢٠٠	٢٠٠	٣٥٠	٣٠٠
حقوق قبل المؤسسات العامة	١٥٠	١٥٠	٢٠٠	٢٥٠	٣٢٠
حقوق قبل القطاع الخاص ...	١٠٠	١٧٥	١٧٥	٢٠٠	١٠٠
	٥٠٠	٦٠٠	٧٠٠	٨٠٠	٧٧٠

ويمكننا أولا الاعتماد على هذا الجدول لابداء تشخيص عن الأحـــوال الاقتصادية ، فلو كانت هذه الأحوال ــ كما هو محتمل على أساس الزيادة السريعة فى حجم النقد المتداول ــ ذات طابع تضخمى ، فاننا نستطيع بصفة عامة ومع ماينبغى ذكره فى هذا الصدد من تحفظات (٣)، أن نرد هذا التضخم مابين السنة الأولى والثانية الى زيادة انفاق الادارة (+ ٥٠) وزيادة انفـــاق القطاع الخاص (+٧٥)مع تعويض انكماشى بسيط تحقق على حساب الارصدة النقدية الأجنبية (ــ٢٥) . أما فى السنة الثالثة ((فالمسئولية)) مردها الى

(١) راجع فى ذلك :
زكريا نصر : التحليل النقدى ــ اصوله واساليبه فى الراسمالية . القاهرة ١٩٥٩
زكريا نصر : أسلوب من اساليب التحليل النقدى : تحليل ميزانية النظام المصرفى معهد الدراسات المصرفية ــ مجموعة محاضرات ١٩٦٠ .

(٢) المراجع فى هذا الشان شحيحة وربما كان اكثر تفصيلا :
H.M. Knight, *A Monetary Budget*, International Monetary Fund Staff Papers, October 1959.

(٣) انظر زكريا نصر : أسلوب من أساليب التحليل النقدى ، سابق الذكر .

قطاع الادارة (+١٠٠) وكذلك قطاع المؤسسات العامة (+٥٠) مع أثر تعويضى أكثر أهمية فى العلاقات الخارجية (ـ٥٠) . وهذا التشخيص وحده على بساطته يساعدنا على تعيين مركز الحركة التضخمية تمهيدا لاتخاذ ما يلزم من تدابير لوقفها ، فقد تشير السلطات النقدية مثلا على الادارة بخفض انفاقها أو بتمويله عن طريق الاقتراض من القطاع الخاص .. أو ما الى ذلك من التدابير المناسبة .

وقد نتعدى هذه المرحلة فى استخدام الجدول فنحاول التنؤ أو تقدير ما ستكون عليه الأحوال فى سنة قادمة (الرابعة فى هذا المثال) لو استمر الاتجاه على ماهو عليه ثم نحاول بعد ذلك وضع خطة تحول من هذا الاتجاه وتحقق ما عسى أن نكون قد اخترناه من أهداف .

ويتطلب منا ذلك دراسات متشعبة أهمها :

١ ـ بحث ما ستكون عليه حساباتنا مع الخارج خلال السنة القادمة أو الفترة القادمة ، أى بعبارة أخرى تقدير ما سوف تكون عليه صادراتنا ووارداتنا على انواعها ، ما سيكون عليه انفاقنا وموارنا من الصرف الأجنبى، وذلك بطبيعة الأمر على ضوء كافة ما نستطيع الحصول عليه من بيانات ومعلومات عن تطور حالة الأسواق ، عن التزاماتنا ، عن حاجاتنا .. الخ .

٢ ـ بحث ما ستكون عليه حسابات الادارة (ميزانية الدولة) حتى نتعرف على مدى ما ينتظر أن تكون عليه هذه الحسابات من عجز ينتظر تمويله بالالتجاء الى النظام المصرفى .

٣ ـ دراسة ما تنوى المؤسسات العامة طلبه من البنوك تمويلا لانفاقها خلال الفترة ، هل تحتاج مشروعاتها أو مستوى انتاجها الى توسع فى الائتمان وما مدى هذا التوسع ؟

٤ ـ محاولة تقدير ما سوف يتطلبه القطاع الخاص من تسهيلات ائتمانية ، انتاجية كانت أم استهلاكية .

فاذا فرضنا زيادة على ذلك كله بقاء النسبة بين النقود والودائع على ماكانت عليه تقريبا خلال التطور السابق (٣:٢) وهو فرض مقبول ما لم تظهر عوامل تؤدى بنا الى غيره ، فانه من الممكن أن نحدد صورة لما ينتظر أن تكون عليه مختلف بنود الجدول فى السنة الرابعة . ولتكن هذه الصورة مثلا ما يظهره العمود الأول من السنة الرابعة (توقع)

والآن لنفرض أن السلطات الاقتصادية (ومنها بطبيعة الحال السلطات النقدية) تقدر أن الحالة لا تتحمل الاستمرار فى الحركة التضخمية وانه لا يمكن قبول ما تنبىء به أرقام التوقع والتنبؤ ولنفرض انه تقرر :

١ ــ أن الحد الأقصى الذى يمكن قبوله لازدياد كمية النقد حفظاللتوازن النقدى ــ أو على الأقل تحقيقا للتضخم ــ لا يزيد على عشرة فى المائة .

٢ ــ ان الحد الأدنى للارصدة من الصرف الأجنبى لا يمكن أن يقل عن ٥٠ ، اى بعبارة اخرى انه يجب العمل على زيادة الأرصدة الى ضعف ما هى عليه فى ١٩٦٢

٣ ــ ان قطاع المؤسسات العامة هو القطاع الذى يعتمد عليه الانماء الاقتصادى الأمر الذى يتطلب التوسع فى انفاقه الى اكثر من المتوقع حتى يزيد مثلا معدل انخفاض البطالة .

٤ ــ ان الانفاق الادارى جله فى خدمات اجتماعية يمكن الحد منها على الأقل بما لا يزيد عما كانت عليه خلال السنة الثالثة .

٥ ــ ان القطاع الخاص يستخدم ما يحصل عليه من تمويل فى غايات ضئيلة الانتاجية ، الأمر الذى يبيح التضييق عليه دون شل لحركة التنمية .

اذا قبلت جميع هذه الفروض ــ وهى لاتقبل بطبيعة الحال الا بعد دراسة وبحث دقيق ــ فانه يمكن أن نضع على ضوئها «ميزانية نقدية »(١) قد تكون صورتها ــ مثلا ــ كما فى العمود الثانى من السنة الرابعة (تخطيط) . وتصبح هذه الميزانية النقدية هدفا يسعى الى تحقيقه بشتى الوسائل المتاحة، زيادة الصادرات او الحد من الواردات أو الحصول على قروض ، وذلك حتى تبلغ الأرصدة من النقد الأجنبى حدها الأدنى المقبول ، تعديل ميزانية الادارة حتى لايزيد العجز عن الحد المقرر ، تضييق سبل الائتمان على القطاع الخاص ، تعديل برامج العمل فى المؤسسات العامة بما يوسع من نشاطها .. الخ .

نعم ، انه لا ينتظر أن نجد فى نهاية السنة الرابعة ارقاما تطابق فعلا مخططاتنا ، فقد تكون الفجوة بين المخطط أو المستهدف والمتحقق كبيرة أو صغيرة ولكن لا شك ان رسمنا لهذا الاطار واجتهادنا فى تحقيق ما تضمنه من أهداف يجنبنا أو يساعد على تجنيبنا ــ اخذا بالأقل ــ اطلاق العنان لتطورات قد توقعنا فى اخطار نحن فى غنى عنها .

---

(١) نقطة لفظية بهذه المناسبة : جرت العادة بيننا على وصف الخطة الموضوعة عن الموارد والانفاق من العملات الاجنبية بأنها « الميزانية النقدية » والمقصود بالطبع هو «ميزانية صرفية » على أساس ان الموضوع يتعلق بالصرف الاجنبى او « ميزانية النقد الاجنبى » اذا أردنا الاحتفاظ بالعبارة القديمة . أما صفة « نقدية » فحسب فتؤدى الى اللبس لا سيما مع اتساع دائرة التخطيط فى حياتنا .

ـ ٤ ـ

الحسابات المالية

كانت المحاسبة القومية منذ بدء انتشارها بعد الحرب العالمية الثانية تعنى بالتيارات ((العينية)) فى الاقتصاد القومى ، بمتغيرات مثل الدخل القومى والناتج القومى والاستهلاك والاستثمار .. الخ . فكانت بصفة خاصة حسابات للدخل القومى وللتيارات المتفرعة منه . أما التيارات المالية، التيارات المتعلقة بشئون النقد والائتمان ؛ تيارات الدائنية والمديونية فيما بين القطاعات ، فلم تكن الا على هامش الدراسات الخاصة بالحسابات الاقتصادية . وقد تغير هذا الوضع الآن كما نعلم فأصبحت المحاسبة المالية أو حسابات التمويل تحتل دورا هاما فى هذا الفرع الحديث من البحث الاقتصادى . وقد بذلت عدة دول جهودا كبيرة للتوفيق بين حسابات الدخل القومى العادية وحسابات التمويل هذه . ولم يفت أجهزة التخطيط فى الجمهورية العربية المتحدة الاهتمام بهذا التطور فقامت بدراسات احصائية(١) عن هيكل حياتنا المالية الى جانب بحوثها عن حسابات الدخل القومى .

وقد اخترنا أن نعرض هنا اطارا قمنا بصياغته اعتمادا على عناصر تأخذ بها النماذج التى تطبقها كل من ادارة التخطيط المركزى بهولندا (٢) وادارة الأبحاث الاقتصادية والمالية بفرنسا (٣) . والنماذج الموضوعة فى هذا الميدان عديدة ولكنا اخترنا وضع نموذج يتفق وحقيقة أحسن التعبير عنها أحد الكتاب اذ قال :

---

(١) يبدو أن جانبا كبيرا من هذه الدراسات لم ينشر ولا نعلم مدى استخدامها فى عملية التخطيط بالفعل أى مدى العمل على الانتقال من الجرد الاحصائى الى تخطيط المستقبل اعتمادا عليها .

(٢) من خير المراجع فى هذا الصدد :

J. Tinbergen, D.B.J. Schouten: *Die Anwendung des Nationalbudget zur Beurteilung der Waehrungslage*, in Wirtschaftsdienst (Hamburg) 1954.

وقد ترجم هذا المقال الى الانجليزية فى I.E.A. International Economic Papers No. 5

F.J. Jong: *Méthodes Statistiques d'Analyse de la Situation Monétaire* in Banque Nationale de Belgique, Bulletin d'Information et de Documentation 1956.

وتضع ادارة التخطيط الهولندية الجدول النقدى بالتعاون مع ادارة البحوث بالبنك المركزى .

(٣) راجع ما تنشره مجلة Statistiques et Etudes Financières بصفة منتظمة .

ومن المراجع الحديثة فى هذا الشأن :

Jean Marchal, *Nouveaux Eléments de Comptabilité Nationale Française*, Paris 1962.

« اننا نرجح البدء فى التنسيق بين كل من احصاءات الدخل القومى والاحصاءات المالية على نطاق متواضع نسبيا . فبدلا من البدء برسم مصفوفة ضخمة تحتوى على عدد من المربعات الخاوية لا يمكن ملؤها الا فى الاجل الطويل، فانه يبدو من المفيد البدء بوضع عدد قليل من البيانات الاساسية فى اطار له دلالته . فهذا المنهج انسب على الاقل فيما يتعلق بالبلدان الاقل تقدما من الناحية الاحصائية » (٢) .

ويتخذ النموذج الذى نقترحه الشكل الظاهر فى الجدول (٢) .

ولن نخوض شرح هذا الجدول تفصيلا اعتمادا على الملم القارىء بأسس المحاسبة الاقتصادية فنكتفى بالاشارة الى مايأتى :

١ ــ يقوم الجدول على منهج قريب من منهج ميزان المدفوعات الدولية: شق أعلى يسجل العمليات « الجارية » وشق أدنى يبين العمليات «الرسمالية» فيما بين القطاعات ثم فيما بين مجموع القطاعا تالقومية والخارج .

٢ ــ ينتهى الشق الأعلى ببند (البند ١١) يبين الفرق بين الدخل المتاح ومجموع الانفاق (٥ــ٩) أو بين الاستثمار والادخار (١٠ــ٨) ويساوى هذا الفرق بالنسبة للاقتصاد القومى كله الفائض او العجز فى ميزانالمدفوعات الجارية وذلك وفقا للمعادلة التعريفية المعروفة :

الناتج القومى بأسعار السوق = الاستهلاك + الاستثمار + الصادرات ـ الواردات

٣ ــ ينعكس كل فائض او عجز فى البند ١١ على الشق الادنى منالجدول اذ يبين هذا الشق كيف قام كل قطاع بتمويل عجزه أو فائضه .

وقد اقتصرنا فى الجدول السابق على اظهار ما يعكس العمليات « الجارية » فحسب ، فصرفنا النظر عن العمليات الرسمية البحتة (تبادل صكوك) ، هذا مع أن عملية التمويل هذه تتم فى الواقع فى نطاق متشعب من العمليات المالية المتبادلة رصيدها فقط هو الذى يبرز صافى الزيادة فى الأصول والنقصان فى الخصوم (فى حالة الفائض) او صافى الزيادة فىالخصوم والنقصان فى الأصول (فى حالة العجز) ففى الجدول يساوى صافى التمويل (بند ١٦) الفرق ١٣ــ١٥ ويطابق تماما ــ ما عدا السهو او الخطأ فى كل بيانات واقعية ــ رصيد الفائض أو العجز (بند ١١) .

---

(١) Poul Host-Madsen, *The Integration of Sector Finance & National Income Accounts* in International Monetary Fund, Staff Papers April 1960 (p. 343).

ويعرض الكاتب نموذجا مبسطا فى هذا الشان من المفيد مقارنته بالنموذج المقترح هنا . انظر كذلك نموذجا مبسطا فى :

G.S. Dorrance, *Financial Accounts in a System of Economic Accounts*. I.M.F. Staff Papers February 1955.

الجدول (٢)
نموذج للحسابات الاقتصادية

	القطاع العام	القطاع الخاص	البنوك	الاقتصاد القومى	الخارج
١ ـ الدخل القومى	٤٥	١٠٠		١٤٥	
٢ ـ ضرائب غير مباشرة ...	١٥			١٥	
٣ ـ ضرائب مباشرة	١٠	١٠		ـ	
٤ ـ الواردات					٢٥
٥ ـ الدخل المتاح	٧٠	٩٠		١٦٠	٢٥
٦ ـ الاستهلاك	٥٠	٨٠		١٣٠	
٧ ـ الصادرات					١٥
٨ ـ الاستثمار	٣٥	٥		٤٠	
٩ ـ مجموع الانفاق	٨٥	٨٥		١٧٠	١٥
١٠ـ الادخار	٢٠	١٠		٣٠	
١١ـ الفائض أو العجز	ـ١٥	+٥		ـ١٠	+١٠
١٢ ـ التغير فى الاصول :					
نقد	ـ٣	+٣			
ودائع					
قروض قصيرة الاجل ...			+٨		+٦
قروض طويلة الاجل ...			ـ٢		+٤
١٣ـ صافى التغير فى الاصول	ـ٣	+٣	+٦		+١٠
١٤ـ التغير فى الخصوم :					
نقد					
ودائع			+٦		
قروض قصيرة الاجل ...	+٨				
قروض طويلة الاجل ...	+٤	ـ٢			
١٥ـ صافى التغير فى الخصوم	+١٢	ـ٢	+٦		
١٦ـ صافى التمويل	ـ١٥	+٥	ـ	ـ١٠	+١٠

٤ ـ صرفنا النظر عن العمليات الجارية فيما يتعلق بالبنوك (الشق الأعلى) واقتصرنا على بيان ما يهمنا فى مجال مثل هذا البحث : التغير فى أصولها وخصومها .

٥ ـ والجدول قائم على مثل افتراضى يتلخص فى : عجز للقطاع العام قام بتمويله عن طريق نقصان ارصدته النقدية (ـ٣) والاقتراض من البنوك (+٨) ومن الخارج (+٤) .

أما القطاع الخاص فقد استخدم فائضه فى زيادة أرصدته النقدية (+٣) وفى سداد قروض كانت عليه للبنوك (-٢) . وأما الخارج فقد استخدم زيادة ايراداته (الواردات) على مدفوعاته (الصادرات) لاقراض القطاع العام ثم احتفظ بالباقى ودائع فى البنوك الوطنية .

واستخدام مثل هذا النموذج فى التخطيط لايختلف عن استخدام بقية نماذج الحسابات القومية الأخرى . فقد يوضع الجدول كبيان احصائى يسجل ما تحقق فى فترة سابقة كما قد يوضع فى صورة ميزانية قومية تقوم اساسا على التنبؤ ، تنبؤ يعتمد بدوره على افتراضات معينة من حيث التطور المستقبل ومن حيث السياسة الاقتصادية المزمع تنفيذها .

فقد تشير مثلا أرقام تلك الميزانية الى عجز فى حسابات القطاع العام فيصير البحث عن كيفية تمويل هذا العجز على ضوء حسابات القطاعات الأخرى ، ولا سيما على ضوء حساباتنا من الخارج . وقد يتبين ان الوسيلة الوحيدة لمواجهة العجز فى التجاء الى النظام المصرفى يهدد التوازن النقدى ويبشر بارتفاع الاسعار فيعود البحث عندئذ الى تعديل ارقام الميزانية بما يخفف من العجز المتوقع .

وفائدة مثل هذه الحسابات كما هو معروف فى تماسك وتناسق مختلف عناصرها سواء من الناحية المنطقية او المحاسبية ، فكل اختلال فى جانب من جوانبها ينعكس حتما على جوانب اخرى ، الأمر الذى يحكم على المخطط بنظرة شاملة تأخذ فى اعتبارها تداخل مختلف التيارات الاقتصادية وتفاعلها .

ويهمنا فى المجال الراهن ان نلفت النظر بصفة خاصة الى الشق الأدنى من الجدول ، ويبين كما هو ظاهر ما يطرأ من تغير على الذمة المالية لكل من القطاعات فيظهر على سبيل المثال مدى حاجة كل قطاع الى الالتجاء للبنوك فى فترة الخطة ومدى امكان اعتماد قطاع على موارد قطاع آخر لتمويل انفاقه ومدى ما تزيده النقود والودائع لدى كل قطاع ومدى تغير المديونية قبل الخارج .. الخ ، من المعلومات اللازمة فى رسم السياسة الاقتصادية . ويحتل قطاع المال والائتمان فى هذا الشأن دورا جوهريا اذ يعتبر فى الاقتصاد الحديث المركز الأساسى لتجميع المدخرات والموارد النقدية وتوزيعها ، كما يعتبر بالطبع مصدر كل نقد متداول فى الدولة .

ومن المتفق عليه الآن ان ترشيد سياسة الدولة الاقتصادية يحتاج الى وضع عدد من مثل هذه الميزانيات الاقتصادية يقوم كل منها على فروض معينة من حيث أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك حتى تستطيع جهة التخطيط العليا الا وهى السلطة السياسية أن تختار منها ما يكون أكثر اتفاقا مع الأهداف المرسومة .

وفضل الميزانيات القومية أنها تعمل على تبيان ما هو ممكن وما هو متعذر ، ما هو من المتغيرات التى قد نستخدمها أو نؤثر فيها وما هو من المعطيات أو الحدود التى ترسم لنا نطاق ما يمكننا الطمع فيه .

بل لقد ذهب أحد الكتاب الى تقرير :

« ان الوظيفة الاخص والاهم للحسابات القومية التوقعية ـ وذلك سواء فى النظام الغربى أو فى الاقتصاديات ذات النمط السوفييتى ـ هى الدور الذى تلعبه **خلال صياغتها واعدادها** . ففى خلال هذه الصياغة يتبين التمييز الاساسى بين المتغيرات السياسية الخاضعة مباشرة لارادة الحكومة ومجموع المتغيرات الاخرى التى لا تخضع مباشرة لتأثير السلطات العامة ، وذلك اما لانها متغيرات مستقلة تحددها عوامل لا تستطيع السلطات العامة أن تؤثر فيها (كالاحوال المناخية أو ثمن المنتجات المستوردة مثلا) واما لانها متغيرات تابعة تنجم عن مجموع معطيات النموذج (كالدخول أو الاسعار فى النظام الحر مثلا) (١)

كذلك تبين الميزانيات المعروضة على السلطات السياسية فى وضوح ما لديها من امكانيات الخيار ، فقد تفضل هذه السلطات التضحية بجانب من الاستقرار النقدى فى سبيل التعجيل بالمجهود الاستثمارى وقد تميل بالعكس الى تقييد معدل النمو حفظا للتوازن فى الأسواق ، بل وقد يتبين على ضوء الميزانيات الموضوعة أن الموارد المتاحة تهيىء تمويلا لمجهود استثمارى يزيد على المخطط .. الخ من الاحتمالات الكثيرة المتشعبة التى تظهرها ظروف الزمان والمكان .

ـ ٥ ـ

والآن لنضرب بعض امثلة عن أساليب تستخدمها الدول الاشتراكية فى شرق أوربا فى ميدان تخطيط شيئونها النقدية والائتمانية . والتخطيط المالى فى مثل هذه البلدان جزء لا يتجزأ من التخطيط الاقتصادى العام المميز لما هو مطبق فيها من نظم ولكنه يستهدف على وجه الخصوص (٢) :

١ ـ تحديد حجم الموارد النقدية اللازمة لتنفيذ الخطط الاقتصادية .

٢ ـ توزيع الموارد النقدية على مختلف فروع الاقتصاد القومى وعلى أوجه الانفاق الاجتماعى والثقافى بما يتفق والخطط المرسومة .

٣ ـ العمل على الاقتصاد والتوفير فى استخدام الموارد المادية والمالية.

---

1) J. Marczewski, *Le Rôle des Comptes Nationaux dans les Economies Planifiées de type soviétique*. Income and Wealth Series IV. London 1955 p. 171.

2) A. D. Kourski, *Ekonomitcheskié Osnovi Narodnokhoziastvenovo Planirovania SSSR*. Institout Ekonomiki, Moscow 1959.

(الاسس الاقتصادية لتخطيط الاقتصاد القومى)

ولن نخوض هنا مناقشة ما يعتبر من ميدان التخطيط المالى وما يعتبر من ميدان التخطيط النقدى او الائتمانى وما يدخل فقط فى باب التخطيط الاقتصادى العام ، فلاشك ان هناك احوالا حدية يختلط فيها الأمر الى حد كبير ولكنا نقتصر فى المجال الراهن على الأساليب ذات الطابع النقدى أو الائتمانى الواضح .

خطة التداول أو خطة خزينة البنك المركزى

وتضعها السلطات النقدية (وزارة المالية والبنك المركزى) فى الدول الاشتراكية باعتبارها حلقة من حلقات التخطيط الملزم تشريعيا . وتفرق هذه الدول كما هو معروف بين قطاعين للتداول النقدى : قطاع النقود الورقية الصادرة من بنك الدولة المركزى وقطاع النقود الكتابية او المصرفية . اما القطاع الأول فيتضمن فى اغلبه تسوية العمليات التى يكون الأفراد اطرافا فيها واما القطاع الثانى فيشمل تسوية العمليات المعقودة بين المشروعات والمؤسسات . وهذه التفرقة من الأهمية بحيث تستحق ان نقف عندها قليلا ، وليكن ذلك على ضوء الوضع فى المانيا الشرقية (والأمر فى غيرها مماثل بقدر ما وصل الى علمنا) حيث تستند التفرقة بين القطاعين الى قانون تنظيم المدفوعات (٢١ ابريل ١٩٥٠) ومن احكامه (١) :

١ ـ **الالتزام بفتح حساب مصرفى** : وتخضع له الهيئات الآتية :

ا) المشروعات والمنظمات والمؤسسات التابعة للقطاع العام .

ب) المشروعات الصناعية والمشروعات التجارية الكبيرة

جـ) المشروعات التى يزيد رقم اعمالها على ٢٠٠٫٠٠٠ مارك سنويا

د) المشروعات الحرفية التى تؤدى ضرائب تزيد على ١٢٠٠ مارك سنويا وجميع المشروعات المماثلة التى تعمل فى ميدان التغذية .

هـ) أصحاب العقارات والمستأجرون الذين يزيد دخلهم أو ايجارهم على ٢٥٠ مارك شهريا .

و) أصحاب المهن الحرة الذين يزيد عدد موظفيهم على ثلاثة .

٢ ـ **استخدام النقود الورقية** : يقتصر استخدام النقود الورقية على الأغراض الآتية :

---

1) Heinz Joswig, *Die Planung u. die Kontrolle der Geldzirkulation*, in Autorenkollektiv, *Das Finanzsystem der DDR* Berlin 1962.

(باب عن تخطيط ورقابة تداول النقد فى مؤلف جماعى عن النظام المالى فى المانيا الشرقية) .

ا) دفع الأجور والمرتبات وملحقاتها .
ب) دفع العلاوات والاعانات والايجارات وغيرها من المدفوعات الاجتماعية .
جـ) شراء المنتجات الزراعية
د) توزيع دخل الجمعيات التعاونية على أعضائها
هـ) السحب من الحسابات المصرفية الخاصة
و) مصروفات الهيئات المذكورة فى (ا) حتى ١٠٠ مارك
ز) الاحتفاظ بأرصدة نقدية فى تلك الهيئات فى حدود تعينهـــا التعليمات .

وتقتصر خطة التداول النقدى على قطاع الأوراق النقدية فلا تتضمن المدفوعات الخاصة بقطاع النقد الكتابى .

والنموذج المتخذ لوضع هذه الخطة يعتمد فى الدول الاشتراكيـــة على النمط الذى يأخذ به بنك الدولة السوفييتى وصورته كما فى الجدول التالى(١)

الجدول (٣)
خطة خزينة بنك الدولة

الايرادات	المدفوعات
١ ـ ايرادات مؤسسات تجارة التجزئة	١ ـ الاجور
٢ ـ ايرادات مؤسسات النقل (سكك حديدية ، بواخر ، طائرات)	٢ ـ مدفوعات عن منتجات زراعية
٣ ـ الضرائب والرسوم	٣ ـ مدفوعات من حسابات المزارع الجماعية
٤ ـ الايجارات والخدمات الجماعية	٤ ـ مدفوعات لتدعيم صناديق الادخار
٥ ـ ايرادات النقل المحلى	٥ ـ معاشات ، اعانات ، مبالغ تأمين
٦ ـ مدفوعات لحساب المزارع الجماعية	٦ ـ قروض لاقامة مساكن فردية ، للتأثيث، رهونات
٧ ـ ايرادات البريد	٧ ـ بدل سفر ومصروفات ادارية جارية
٨ ـ مدفوعات من صناديق الادخار	٨ ـ مدفوعات عن منتجات غير زراعية.
٩ ـ ايرادات مؤسسات الملاهى	٩ ـ ما عدا ذلك
١٠ ـ ما عدا ذلك	
مجموع الايرادات :	**مجموع المدفوعات :**
الارصدة النقدية فى أول الفترة	الارصدة النقدية فى آخر الفترة
مدفوعات من فروع بنك الدولة	زيادة أرصدة خزائن فروع بنك الدولة
تحويلات من الاحتياطى الى الخزينة	تحويلات من الخزينة الى الاحتياطى

A.I. Petrov (ed.) *Kours Ekonomitcheskoi Statistiki* (3e ed.) Moscow 1961. p. 381.
دروس فى الاحصاء الاقتصادى

وربما كان من المفيد لتفهم الميزان السابق أن نسجل مايأتى :

١ ــ كافة المشروعات الملزمة بفتح حسابات مصرفية تلتزم بايداع ما تحصله من ايرادات نقدية فى حساباتها هذه ولا يجوز لها كما قلنا الا الاحتفاظ برصيد نقدى يغطى حاجاتها الجارية فى حدود معينة .

٢ ــ يوضع هذا الميزان كل ثلاثة اشهر فى صورة خطة ملزمة ويضـــمه بنك الدولة زيادة على ذلك كل شهر لمراقبة التغيرات قصيرة الأجل .

٣ ــ يعتمد فى وضع هذه الخطة على خطط اخرى مثل ميزانية الدولة وخطط مختلف المشروعات والمنظمات الادارية كما يعتمد على ابحاث احصائية يجريها البنك المركزى .

٤ ــ اهم بنود الميزان هو البند الأول فى كل من الجانبين (الأجـور وايراد المؤسسات التجارية) ويزيد كل منها على ٧٠ فى المائة من المجموع .

٥ ــ اذا زادت الايرادات عن المدفوعات يحول الفائض الى الاحتياطى ، وفى الحالة العكسية يمول العجز من ذلك الاحتياطى ، اى بعبارة اخـــرى اقرب الى ما تعودنا عليه من مفاهيم يقل المصدر من النقد فى الحـالة الأولى ويزيد فى الحالة الثانية .

٦ ــ يوضع هذا الميزان فى صورة حساب ختامى او بيان احصائى عمـا تم فى فترة سابقة كما يوضع فى صورة خطة عن المستقبل . والغرض من ذلك ان يكتشف البنك اسباب التغاير بين المحقق والمستهدف حتى يتخذ التدابير اللازمة لعلاج ما يظهر من ثغرات موجبة كانت أم سالبة فى شتى البنود .

٧ ــ يعتبر هذا الميزان اساسا لعمل البنك المركزى من حيث التحصيل والدفع واصدار النقود ، فهذا البنك يشترك مع وزارة المالية فى وضـــع خطة التداول النقدى ولكنه المسئول عن تنفيذها والقائم على مباشرتها .

٨ ــ يستخدم هذا الميزان فى المقام الأول باعتباره اداة يباشر البنك على اساسها رقابته على تنفيذ ما تكلف به المشروعات والهيئات من خطط وبصفة خاصة رقابة حجم ما عليها ان تؤديه من اجور ومدى اتفاق ذلك مع خطتهـا الانتاجية (كما وكينا) اى بعبارة اخرى رقابة التوافق بين متوسط الأجور وانتاجية العمل . لذلك تعتبر رقابة حركة النقد عنصرا بين مختلف عنـاصر اشراف بنك الدولة على المشروعات .

٩ ــ يستوحى تخطيط النقد الورقى فى الدول الاشتراكية مبدأ اساسيا هو الحرص على خفض الاصدار النقدى الى الحد الأدنى اللازم لحـــاجة المعاملات ، ويستند هذا المبدأ فيما يبدو الى تحليل كمى يربط قيمة الوحدة النقدية بحجم المتداول منها ، لذلك لا يصدر البنك من النقد الا ما كان لازما

لنشاط اقتصادى حقيقى كما يحرص على سرعة رجوع ما أصدره بقدر الامكان . ويعبر الفكر الاقتصادى فى تلك الدول عن ذلك كله بما يسميه هدف زيادة سرعة تداول النقود .

ـ ٦ ـ

ميزان الايرادات والمصروفات النقدية للسكان (الميزان النقدى)

ويعتبره الكتاب عنصرا من اهم عناصر تخطيط الحياة الاقتصادية فى الدول الاشتراكية سواء فى الأجل القصير أو الأجل الطويل . ولا يخلو مرجع من ذكره تفصيلا وقد وضعت عنه بحوث كثيرة تختار منها صيغة موجزة ظهرت فى مقال حديث وهى الصيغة الظاهرة فى الجدول التالى (١)

الجدول (٤)

ميزان الايرادات والمصروفات النقدية للسكان

١٩٦٢

الايرادات	٪	المصروفات	٪
١ ـ الاجور والمرتبات	٥٣	١ ـ ضرائب	٥ر٧
٢ ـ دخول أعضاء الجمعيات التعاونية	١٢ر٧	٢ ـ تأمينات	٥ر٣
٣ ـ دخول أعضاء المهن الحرة ...	٠ر٨	٣ ـ رسوم واعانات	٠ر٤
٤ ـ دخول المنتجين والمشروعات فى القطاع الرأسمالى	٦ر٥	٤ ـ سداد قروض استهلاكية ...	١ر٢
٥ ـ معاشات ، اعانات اجتماعية ...	٨ر٥	٥ ـ مدخرات	٥ر٩
٦ ـ ايرادات من البنوك، يانصيب، تأمينات	٢ر٧	٦ ـ خدمات	٩ر٩
٧ ـ نقصان التداول النقدى ...	١٥ر٦	٧ ـ شراء منتجات :	
		أ) من المزارعين	١ر٠
		ب) من مؤسسات اجتماعية	٥ر٠
		جـ) من تجارة التجزئة	٦ر٧٢
		٨ ـ زيادة التداول النقدى	٢ر٠
	١٠٠		١٠٠

ويستخدم هذا الميزان فى أغراض متنوعة أهمها فيما يبدو :

١ ـ مقارنة القوة الشرائية المتاحة للسكان (ويقصد بذلك الانفاق الظاهر فى البند ٧ ـ جـ) بالمتوفر من المنتجات الاستهلاكية حتى تتدبر

(١) Alfred Keck, *Was muss ein Finanzokonom über die volks wirtschaftliche Bilanzierung wissen*? in Geld und Kredit Berlin 1962 (10).
(ماذا ينبغى أن يعرفه رجل الاقتصاد المالى عن الموازين الاقتصادية ؟ مسلسلة مقالات فى مجلة « النقود والائتمان » العدد العاشر فيما يتعلق بالميزان الذى نعرضه وهو عن المانيا الشرقية) .

السلطات الأمر ، فلو كانت القوة الشرائية تزيد على المتوفر من الانتاج فان هذا يؤدى الى ندرة السلع وتراكم الأرصدة النقدية وظهور اخطار المضاربة والسوق السوداء ... الخ اى بعبارة أخرى الى القضاء على التوازن النقدى. والهدف الذى يسعى اليه فى هذا الشأن هو ان تزيد المنتجات على الانفاق بحيث يتجمع لدى الاقتصاد القومى فائض احتياطى يعتمد عليه عند الحاجة فلا يكون العيش من اليد الى الفم (١) .

٢ ـ ولايكفى عقد المقارنة السابقة من الناحية الاجمالية بل ينبغى العمل على التوفيق بين هيكل توزيع القوة الشرائية وهيكل المتوفر من المنتجات وذلك حتى لا يفرط فى انتاج ويقصر فى آخر .

٣ ـ تستطيع الدولة اعتمادا على هذا الميزان أن تراقب تنفيذ سياستها الاجتماعية من حيث توزيع الدخل القومى على مختلف طبقات المجتمع ، فالميزان كما هو ظاهر يقسم الايرادات تقسيما اجتماعيا يظهر نصيب مختلف الفئات فيما يوزع من دخول . وهذا قد يبدو ثانويا من حيث التحليل البحت ولكنه بطبيعة الأمر جوهرى من حيث السياسة الاجتماعية للدولة .

وقد يتخذ هذا الميزان اسلوبا يساعد على حل مشكلة اسعار التجزئة تحقيقا للتوازن بين العرض والطلب وذلك بوضع ما يسمى ((الخطة السنوية الاجمالية)) . ولنسق مثلا يوضح منهج العمل المطبق فى هذا الشأن وذلك اعتمادا على الجدول التالى (٢)

الجدول (٥)

السلع	هيكل القوة الشرائية فى السنة السابقة		هيكل القوة الشرائية فى سنة الخطة		هيكل المنتجات فى سنة الخطة	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
مواد غذائية	٨٠٠٠	٤٠	٨٨٠٠	٣٩	١٠٧٥٠	٤٣
مواد استهلاكية أخرى× ...	٢٠٠٠	١٠	٢٠٠٠	٩	٢٠٠٠	٨
أحذية	١٠٠٠	٥	١١٥٠	٥	١٥٠٠	٦
ملابس	٥٠٠٠	٢٥	٥٧٥٠	٢٥ر٥	٥٧٥٠	٢٣
منتجات صناعية أخرى ...	٤٠٠٠	٢٠	٤٨٠٠	٢١ر٥	٥٠٠٠	٢٠
	٢٠٠٠ر٠	١٠٠	٢٢ر٥٠٠	١٠٠	٢٥ر٠٠٠	١٠٠

(×) سلع كمالية وشبه كمالية منها المشروبات والدخان .

(١) المرجع السابق

(٢) A. Keck, *Die Bilanz der Geldeinnahmen und - ausgaben der Bevoelkerung.* Die Wirtschaft, Berlin 1956 p. 41-42.

ويظهر من هذا الجدول أن هناك تناقضا بين هيكل القوة الشرائية فى سنة الخطة وهيكل المتوفر من المنتجات ، الأمر الذى يشير الى تعديل الأسعار وفقا لخطة اجمالية تكون كما فى الجدول (٦) .

الجدول (٦)

السلع	هيكل المنتجات فى سنة الخطة دون تعديل	هيكل المنتجات بعد التعديل	تعديل الاسعار	
			القيمة	٪
مواد غذائية	١٠٧٥٠	٨٨٠٠	١٩٥٠	١٨ر١
مواد استهلاكية أخرى	٢٠٠٠	٢٠٠٠	—	—
أحذية	١٥٠٠	١١٥٠	٣٥٠	٢٣ر٢
ملابس	٥٧٥٠	٥٧٥٠	—	—
منتجات صناعية	٥٠٠٠	٤٨٠٠	٢٠٠	٤ر٠
	٢٥٠٠٠	٢٢٥٠٠	٢٥٠٠	١٠

٤ ـ والميزان النقدى السابق وثيق الصلة بمختلف عناصر التخطيط الأخرى لا سيما ميزانية الدولة وخطط المشروعات وخطط النظام المصرفى ومنها بصفة خاصة ميزان التداول النقدى . ومن أهم مظاهر هذه الصلة أن رصيد الميزان النقدى يجب ـ عند انتظام واحترام الخطة ـ ألا يختلف كثيرا عن رصيد خطة خزينة بنك الدولة سابقة الذكر ، ذلك أنه :

« حيث أن الجزء الاهم من الموارد النقدية التى تحصلها المشروعات والمؤسسات الاشتراكية يمر بخزينة بنك الدولة ، فان رصيد خطة الخزينة ينبغى أن يكون الى حد بعيد مساويا لرصيد ميزان الايرادات والمصروفات النقدية للسكان . والفرق فى هذا الصدد مصدره التغير فيما لدى المشروعات والمؤسسات من أرصدة نقدية . وهذا نظرا للاخذ بنظام التسوية بالمقاصة لا يمكن أن يكون كبيرا » (١)

٥ ـ ويجدر بنا ان نسجل أخيرا أن الميزان النقدى يعتبر خطة بحث وعمل ولكنه ليس خطة الزامية فى قوة القانون على خلاف خطة التداول النقدى مثلا .

ـ ٧ ـ

تخطيط الائتمان

يعتبر تخطيط الائتمان فى الدول الاشتراكية عنصرا أساسيا من عناصر التخطيط المالى ، فى المقام التالى مباشرة لميزانية الدولة . ومن المعروف أنه فى منح التسهيلات الائتمانية فى تلك الدول يسود تخصص يكاد يكون تاما :

(١) Petrov, *op. cit.* p. 382.

فالائتمان طويل الأجل مصدره مؤسسات أو مؤسسة واحدة تمول ما تحتاج اليه من موارد للاستثمارات والانشاءات بينما ينحصر الى حد بعيد الائتمان قصير الأجل فى بنك الدولة المركزى . ونجد فى هذا الشان عدة خطط ائتمانية منها ما تضعه كل مؤسسة ائتمانية (ففى المانيا الشرقية مثلا نجد خطة لكل من بنك الاصدار وبنك الفلاحين وبنك الاستثمار وبنوك الادخار وبنك الحرف والمهن) ومنها ما يقتصر على قطاع الائتمان قصير الأجل او قطاع الائتمان طويل الأجل ، كما نجد خطة ائتمانية عامة (ميزان الائتمان) توضع سنويا وتقسم على اربع خطط كل منها عن ثلاثة اشهر . وتتخذ هذه الخطة السنوية صورة الميزان الظاهر فى الجدول التالى (١)

الجدول (٧)

ميزان الائتمان

مصادر الائتمان	استخدام الائتمان
أ) قصير الاجل :	**أ) قصير الاجل :**
١ ــ ودائع الاقتصاد القومى	١ ــ قروض لرأس المال المتداول
القطاع العام	القطاع العام
الجمعيات الاشتراكية	الجمعيات الاشتراكية
القطاع نصف العام	القطاع نصف العام
القطاع غير الاشتراكى	القطاع غير الاشتراكى
٢ ــ ودائع المؤسسات الاجتماعية	٢ ــ احتياجات ائتمانية للاعمال الجارية
٣ ــ ودائع المواطنين	٣ ــ رصيد العمليات مع الخارج (٢)
٤ ــ ودائع الميزانية العامة	٤ ــ أرصدة الخزينة
٥ ــ رصيد التداول النقدى	
٦ ــ موارد خاصة للبنك المركزى	
ب) طويل الاجل :	**ب) طويل الاجل :**
١ ــ ودائع الادخار (أفراد)	١ ــ قروض لتشييد المساكن
٢ ــ احتياطى الميزانية العامة	٢ ــ قروض لادخال فن انتاجى جديد أو لتحسين الرابحية فى القطاع العام
٣ ــ ودائع قطاع التأمين	٣ ــ قروض لتمويل رأس المال الثابت فى المؤسسات الاشتراكية .
٤ ــ موارد خاصة للبنوك المتخصصة	٤ ــ قروض لتمويل رأس المال الثابت فى القطاع غير الاشتراكى

(١) Walter Heinicke, *Der Kredit* in *Das Finanzsystem der DDR* p. 532.

(٢) قد يقيد هذا البند فى مصادر الائتمان اذا كانت الدولة تحصل بالعكس على قروض من الخارج .

وتتخذ خطة الائتمان صورة الميزان بمعنى وجوب تعادل مصادر الائتمان وأوجه استخدام الائتمان وفقا للتخطيط المرسوم وعلى ضوء الخطة الموضوعة فى شتى جوانب الاقتصاد القومى الأخرى ومنها بصفة خاصة ميزانية الدولة وخطط المشروعات . فمن هذه الأخيرة يستدل على نطاق ما سوف تحتاج اليه الوحدات الانتاجية من تسهيلات ائتمانية لذلك يفرض على المؤسسات العامة أن تبلغ الجهات المختصة بحاجاتها الى الائتمان بصفة منتظمة حتى يتدبر الأمر وتعد خطة توزيع الموارد الائتمانية على مختلف القطاعات .

ولا يعتبر ميزان الائتمان خطة للعمل تتقيد بها المؤسسات الائتمانية فحسب بل يعتبر أيضا أداة لبحث التطورات الاقتصادية ، فعلى ضوئه مثلا تعقد مقارنات لتبين التغيرات الطارئة على نشاط مختلف القطاعات ومثلها مقارنة معدل تزايد الانتاج والمخزون بمعدل تزايد القروض الخاصة بتمويل هذا الانتاج أو المخزون ، كذلك مقارنة معدل التزايد فى عدد الوحدات السكنية المشيدة بمعدل تزايد التمويل الذاتى والتمويل بالائتمان .

ويجدر بنا أن نلاحظ هنا أيضا أن ميزان الائتمان يقوم زيادة على وظيفته الفنية بوظيفة اجتماعية سياسية ، مثله فى ذلك مثل شتى أساليب التخطيط فى الدول الاشتراكية فهو يساعد بتمييزه بين مختلف أنواع الملكية على تنفيذ ما قد تختاره السلطات السياسية من أهداف اجتماعية مثل التوسع فى نطاق الملكية العامة أو التعاونية مثلا مع التضييق على الملكية الرسمالية فى هذا القطاع أو ذاك .

ونلاحظ أخيرا أن الميزان الظاهر فى الجدول (٧) يقوم على نمط الميزانية (الأرصدة) ولكن قد تتخذ الخطة الائتمانية فى بعض الأحوال صورة الحساب كما فى الجدول (٨) مثلا (١) .

الجدول (٨)

خطة الائتمان قصيرة الأجل لبنك الدولة

موارد الائتمان	استخدام الائتمان
١ ـ الارصدة النقدية فى اول الفترة	١ ـ قروض على أصول مادية ولاعباء موسمية
٢ ـ ودائع اضافية	٢ ـ قروض على استحقاقات تحت التسوية
٣ ـ سداد قروض	٣ ـ قروض لاحتياجات مؤقتة
٤ ـ زيادة احتياطى البنك	٤ ـ قروض لمخزون يزيد عن المخطط
٥ ـ اصدار نقود	٥ ـ أرصدة سائلة فى آخر الفترة
مجموع الموارد :	مجموع الاستخدام :

(١) G. Hedtkamp, *Instrumente u. Probleme westlicher u. sowjetischer Wirtschaftslenkung*, Giessen 1958 p. 78.
(أدوات ومشكلات التوجيه الاقتصادى فى الغرب والاتحاد السوفييتى) .

الميزان الاجمالى لعلاقات النظام المالى والائتمانى

ولنضرب مثلا اخيرا عن ميزان الفرض منه بيان العلاقات المتبادلة بين مختلف فروع الاقتصاد القومى والأفراد من جهة ومختلف قطاعات النظام المالى من جهة اخرى . ويتخذ هذا الميزان الصورة التى يظرها الجدول التالى (١)

الجدول (٩)

ميزان علاقات النظام المالى والائتمانى

القطاع	مدفوعات الى النظام المالى والائتمانى						مدفوعات النظام المالى والائتمانى						الرصيد
	الميزانية	البنوك	صناديق الادخار	التامين	التامين الاجتماعى	المجموع	الميزانية	البنوك	صناديق الادخار	التامين	التامين الاجتماعى	المجموع	
١ ـ مشروعات القطاع الانتاجى													
ا) القطاع العام ×													
ب) القطاع التعاونى والجماعى ×													
٢ ـ مشروعات ومؤسسات القطاع غير الانتاجى ×													
٣ ـ الافراد ××													
المجموع													

× مقسمة حسب الفرع الاقتصادى

×× مع تقسيم بحسب الفئات الاجتماعية

(١) Petrov, *op. cit* p. 387

ويتيح هـذا الميازن ـ كما هو ظاهر ـ تحديد ما يربط كل قطاع من القطاعات بكل جهاز من الأجهزة المالية والائتمانية ومجموع هذه الأجهزة معا . كذلك يبين رصيد العمليات التى يعقدها كل من القطاع الانتاجى وغير الانتاجى مع النظام المالى فيظهر بذلك مدى انتقال الدخل القومى من القطاع الأول ، وهو وفقا للنظرية الماركسية المصدر الوحيد للدخل القومي) الى القطاع الثانى وذلك عن طريق اجهزة المال والائتمان .

* * *

لنقف هنا فى ضرب أمثلة عن الموازين المستخدمة فى شرق أوربا ، فالواقع أننا لانكاد نخطو خطوة فى المراجع المخصصة للتخطيط فى هـذه الدول الا وصادفنا ميزان او آخر من آلاف الموازين المستخدمة فى هذا الصدد . وتفسير ذلك كما يقول أوسكار لانج :

« ان الموازين الاقتصادية على النطاق الاجتماعى تلعب فى الاقتصاد الاشتراكى دورا مماثلا للمحاسبة فى المشروع الرسمالى ، والفرق أن هذه الموازين أسلوب لرقابة ترشيد النشاط الاقتصادى الجماعى لا النشاط الاقتصادى الخاص كالحال فى محاسبة المشروعات » (١) .

ختـام

والآن يجدر بنا أن نطرح فى ختام هذا البحث عددا من الأسئلة ينبغى علينا جميعا الاجتهاد فى الرد عليها ردا شافيا مفيدا : هل من الأساليب السابق عرضها (أو ما يماثلها) ما نستطيع الافادة منه فى رسم سياستنا الاقتصادية فى نطاق النقد والائتمان ؟ هل منها ما يتنافى مع خصائص هيكلنا الاقتصادى ؟ ما مدى التحوير والتعديل اللازم ادخاله على هذا الأسلوب أو ذاك حتى يتفق وظروفنا ؟ أم أن هناك مناهج اخرى تعتبر افضل واقدر على خدمتنا ؟

ان دراسة الرد على هذا التساؤل ينبغى أن تتم قبل كل شىء على يد الأجهزة المتخصصة فى ميادين النقد والائتمان ، فهى وحدها ـ على ضوء تجاربها الجارية وحاجات العمل بها ـ القادرة على البت فيما ترى من المفيد الالتجاء اليه من أدوات ومناهج علمية .

ان لكل تخطيط اساليب ، ولقد آن الأوان فى نظرنا لكى نعمل على بلورة ما يناسبنا من تلك الأساليب فى شتى الميادين حتى تنطلق القافلة فى طريق ممهد مستقر نحو الآفاق الواسعة التى رسمها لنا ماضينا المجيد ويرسمها لنا حاضرنا الوثاب .

---

(١) O. Lange, *Economie Politique*. Tome I P.U.F. Paris 1962 p. 209-210.
وليس من السهل ان توفق بين هذا الرأى وبين ما أشار اليه نفس المؤلف فى ظروف اخرى عن التخطيط ومدى ترشيده فى بولندا على الاقل :

الحالة الدولية
قبيل وعقب الحرب العالمية الاخيـــرة *

بقلـم
محمود محمد الدرويش

كان العالم فى بداية القرن الحالى قد ارتاح لأجيال طويلة ــ قرنا كاملا تقريبا ــ من الحروب الواسعة الانتشار ·

حقيقة لم يسلم العالم طوال الفترة المتقـــدمة الذكر ، والتى تلت عصر نابليون وغزواته ، من شرور الحرب بالكلية ، فهناك حرب القرم وسلســـلة الحروب التى تلتها بين تركيا وبين دولة أو أخرى من دول أوربا ــ الروسيا ــ بلغاريا ــ ثم ايطاليا ، وهناك الحرب السبعينية وحرب الروسيا واليابان ، ولكن هذه الحروب قد اقتصر أذاها على رقع صغيرة نسبيا من خريطة العالم ، كما أن أغلبها كان قصير الأجل ، فلم يكن ضررها شاملا مثلما كانت أضرار الحربين العالميتين الأخيرتين ·

قابلوا هذه الظواهر البسيطة نسبيا للاضطراب السياسى ، بما تمتع به ذلك العهد الطويل ، مائة عام كاملة من استقرار لا بل من تقدم فى شـــئون الاجتماع عامة ، والاقتصاد خاصة ·

كان العهد عهد تقدم مطرد أنشئت وتقدمت فى أثنائه وحدات اقتصادية هامة : ايطاليا والمانيا والدولة اليابانية الحديثة ، والولايات المتحدة بعد الحرب الأهلية التى استعرت فيها فى النصف الثانى من القرن الماضى ·

كان عهد تقدم من كافة النواحى ، خطت فيه الاختراعات الحديثة بالانتاج خطوات واسعة وسريعة ، صاحبها ارتفاع فى مستوى المعيشة وسهولة فى تبادل السلع والمنافع بين دول العالم ، وبالتالى ازدياد فى الرخاء العام ·

هكذا كانت حال العالم عندما صادفته أول محنة كبرى فى العصـــــور الحديثة ، محنة رجت أركانه رجا ، ولم تترك ناحية من نواحى الحيـــــاة الا وهزتها هزة عنيفة ، تلك المحنة الكبرى ، هى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ــ ١٩١٨) ·

(*) محاضرة القيت بالجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع مســـاء الاربعـــاء ٦ مارس سنة ١٩٦٢ ·

فى أواخر سنة ١٩١٨ خرج العالم من تلك الحرب ولم تسلم من ويلاتهـا بقعة من بقاعه ، وكانت نغمة المحافظة على السلام والفكرة الدولية ، تتردد على ألسنة المسئولين عن سياسات الدول الكبرى كلما مر العالم فى أزمة طاحنة ، من مثل حروب نابليون أو الحربين العالميتين الأولى والثانية ٠

رددها وزير خارجية بريطانيا فى أعقاب حروب نابليون ، حيث ادعى أن سياسة بريطانيا فى ذلك الوقت ، كانت تتلخص فى العودة بالعالم الى العادات السلمية ، كلام جميل جدا ولكنه استعمل فى تحقيق أغراض خاصة ، عنـــدما أريد ترجمته الى لغة الأفعال ، فأصبح الغرض منه تكتيل قوات أوربا ضد الدولة التى ترمى سياستها أو أطماعها ، الى تهديد السكون الذى للجميع مصلحة فيه ، وكانت فرنسا فى ذلك الوقت هى الدولة المهددة لسكون أوربا ٠

ترددت نغمة المحافظة على السلام ، والفكرة الدولية مرة أخـــرى أبان الحرب العالمية الأولى ، وتقمصت شكل مبادىء الرئيس « ولسن » الأربعة عشر، بل لقد وفق ولسن الى ادماجها فى معاهدة الصلح سنة ١٩١٩ ، ولكنه استدرج فى الوقت ذاته الى قبول نصوص فى تلك المعاهدة تتنافى مع المبادىء الساميـة التى سبق أن أذاعها على العالم ٠

أسست فى ذلك الوقت « عصبة الأمم »، لكى تفادى الانســـانية شرور الخلافات الدولية وبالتالى الحروب ٠

ولكن ما حل العقد الرابع من القرن العشرين ، الا وبدا سافرا تحـــدى مبادىء عصبة الأمم ، فاجتاحت اليابان « منشوريا » فى سنة ١٩٣١ ، واستولت ايطاليا على الحبشة فى سنة ١٩٣٥ ، ثم احتلت ألمانيا منطقة الراين وحصنتها ، — متحدية ماتقرر فى معاهدة فرساى — وصاحب تلك الحوادث خروج الدول الكبيرة من العصبة واحدة تلو الأخرى فخرجت منها ايطاليا ثم المـــانيا ثم الروسيا ٠

من جهة أخرى كانت حالة العالم عقب الحرب العالمية الأولى تتطلب صفات خاصة فيمن يطلب اليهم معالجتها ، صفات استثنائية لم تتوفر فى المدينة منـذ القدم ، هى :نسيان الماضى وتجاهل الأحقاد ، والتضحية بالمصلحة الذاتية فى سبيل تحقيق المصلحة المشتركة ، والعدول طوعا واختيارا عما وضع فى أيدى المنتصرين ، هذا الى ماكان يطلب من الجانب الآخر من أفق واسع وروح عالية لم تعرف فى تاريخ البشر من قبل ٠٠ فتنسى ألمانيا والنمسا والمجر ماسلخ منها من بلاد كانت تعتقد أن سكانها هم أهلها ، تنسى أن هؤلاء السكان عندما استفتوا اختاروا العودة الى وطنهم الأصلى ٠٠ فتنسى ماجرى فى سيليزيا العليا وتنسى الثيرول الجنوبى ، وتنسى ترانسلفانيا ، لا بل كان مطلوبا من سـكان تلـــك الأقاليم أن ينسوا أوطانهم الأصلية ، والا يعودوا الى التفكير فيه ، وأن يأنسوا الى أوطانهم الجديدة ويعملوا على اسعادها ٠

واذ كان الانسان هو الانسان أيا كان جنسه ، والطبيعة البشرية هى بعينها ، ولم تغيرها أحقاب الدهر ولا تقدم المدنية ، فان المجهود الذى كان مطلوبا من العالم كان فوق طاقته ، ولم يكن ممكن الأداء ، ولذلك فشلت الجهود التى بذلت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية ٠

فشلت جهود عصبة الأمم فشلا ذريعا ، وقويت لدى حكام ألمانيا فكرة تحدى النظام الذى أقامته معاهدة السلام ، فى سنة ١٩١٩ ، فاجتاحت جيوش ألمانيا النمسا فى عام ١٩٣٨ ، ثم تشيكوسلوفاكيا فى ربيع سنة ١٩٣٩ ، كل ذلك والعالم فى الغرب مستسلم يتلقى الضربات الواحدة تلو الأخرى ، دون أن يحاول دفعها ٠

ولكن سلسلة الاعتداءات التى بدأت فى منشوريا سنة ١٩٣١ ، خلفت الكثير من المرارة فقد ظلت الصين فى حرب مع اليابان ، الى أن هزمت الأخيرة فى الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ ، ولم تخلف حرب الحبشة فى نفوس الأحباش سوى الشعور بالمرارة أيضا ، والرغبة القوية فى الانتقام وتخليص بلادهم من نير الطليان ، بل وفى ابعادهم عن محيط البلاد المجاورة لهم كالصومال وأريتريا ، ولم يقف الألمان عند الحدود التى وصلوا اليها فى ربيع سنة ١٩٣٩ ، فكان أن أعتدوا على بولونيا فى نهاية صيف ذلك العام ، فاضطر من سبق أن أغمضوا عيونهم على اعتداءاتهم المتكررة ، الى الانقلاب عليهم والصمود لهم ، ثم هزيمتهم ٠

ظل العالم يلعب بالنار ويتغاضى عن الأخطار التى كانت تهدده الى أن كان المصير المحتوم : الحرب العالمية مرة ثانية ، ولم يكن قد مضى بعد على ختام الحرب العالمية الأولى واحد وعشرون عاما ، وعاد التاريخ يكتب من جديد صفحته الخالدة ٠٠ انقسام العالم الى كتلتين متطاحنتين ، بعد محاولة وضع الأسس لتعاون مجد بين الدول ، وظهور العقبات التقليدية ، الأنانية والتنافس بين الأمم ، وما يصحبهما من سياسات ضيقة الأفق قصيرة النظر واخفاق الجهود التى بذلت لمعالجة صعوبات العالم على أساس دولى ٠

ولقد تكررت فى أثناء الحرب العالمية الثانية مرة أخرى نغمة الدولية ، يرددها داعية جديد الى السلام من وراء البحار : هو الرئيس روزفلت ، فى مكان الرئيس ولسن فى حرب ١٩١٤ ـ ١٩١٨ ٠

بدأ روزفلت بعقد ميثاق الاطلنطى مع مجموعة من الدول التى سايرته فى أفكاره ، وكان الميثاق بسيطا فى شكله ، عظيما فى معناه ، وكان أساسه أن كل أمة تحيا كما تريد ، وبأى نظام ترغب ، بدون أن تتدخل سلطة أجنبية لأرغامها على الخضوع لحكم أحد ، أو السير تحت نظام معين ٠

ثم أنشئت هيئة الأمم المتحدة مقابلة لعصبة الأمم القديمة ، وقد حاول واضعو ميثاقها (فى سان فرانسسكو سنة ١٩٤٥) معالجةالعيوب التى أبرزتها حوادث مابين الحربين العالميتين ، فى ميثاق العصبة القديمة : ـ

١ ـ فتركت فكرة الاجماع جانبا .

٢ ـ ووضع عبء المحافظة على السلم العالمى على عاتق مجلس الأمن ، الذى لم يصبح أداة منفذة لقرارات الجمعية العمومية ، كما كان مجلس العصـــبة القديمة .

٣ ـ وجاءت نصوص عهد العصبة الجديدة ، ناطقة بالمركز الخاص الذى أعطى للدول الكبيرة ، وكان أهم مظاهر هذا المركز الممتاز حق الفيتو ، الذى جعل قرارات مجلس الأمن خاضعة لاجماع الدول الكبرى ، فاذا ماعارضـــت واحدة منها فى أحد القرارات ، سقط ولم يتسن تنفيذه .

وكان من أهم مظاهر الموقف الدولى بعد الحرب العالمية الثانية ، خروج الولايات المتحدة من عزلتها ، حتى أصبحت من أهم العوامل فى السياســـات الدولية بأنواعها المتعددة .

قلت ان الحرب ماكادت تنتهى ، الا وبدأت تيارات السياسات المتنازعة تظهر ، بعد أن أخفتها ضرورات الحرب ، فانقسم العالم الى كتلتين : شرقيـــة عمادها الروسيا وغربية قوامها الولايات المتحدة ، وقد بدأ التباعد بين الكتلتين يظهر منذ مؤتمر سان فرانسسكو ولو أنه لم يكن عندئذ واضحا كل الوضوح ، ثم لمسه كل من اشترك فى أعمال اللجنة التحضيرية لهيئة الأمم المتحدة ، (فى لندن فى ديسمبر سنة ١٩٤٥) ، حيث ظهر أن الروسيا لاتود أن يكون التعيين فى سكرتارية الهيئة على سبيل الدوام ، لأنها لاتود أن تنقطع الصـــلة بين المواطن الروسى وبين بلده الروسيا ، مع أن فكرة دولية الهيئة تقوم على أساس الولاء للهيئة دون غيرها .

غير أن النفور بين الروسيا والولايات المتحدة لم يكن قد برز فى تلك المرحلة ، حتى أن الروسيا انضمت الى كتلة أمريكا الجنوبية فى اختيار احدى بلاد الولايات المتحدة « نيويورك » مقرا للهيئة .

ولكن العالم لم يحتج لوقت طويل ، لكى يتضح له التنافر الواضح بين الكتلتين الشرقية والغربية ، فقد سجلته بوضوح أعمال مؤتمر الصلح مـــع ايطاليا فى باريس فى صيف سنة ١٩٤٦ ، خاصة فى موضوع تريستا ، ثم فى القسم الثانى من الاجتماع الاول للجمعية العمومية للامم المتحدة ، فى نيويورك فى اكتوبر ـ ديسمبر من السنة نفسها .

ولست فى حاجة الى أن أنقل الحديث الى الوقت الحاضر ، لكى أبرز ذلك التنافر بين الكتلتين ، خاصة وأن موضوع المحاضرة قاصر على الفترة التى تلت

الحرب العالمية الثانية مباشرة ولكننى أجد فائدة كبيرة فى تلخيص الموقف الدولى آنئذ ، والآراء التى أبديت فى ذلك الحين بصدد بعض المسائل الهامة ، التى مازال عدد كبير منها ينتظر الحلول السلمية حتى الآن ٠

١ ـ موضوع فلسطين ٠

كانت فلسطين موضوعة تحت الانتداب البريطانى عقب الحرب العالمية الأولى ، شأنها فى ذلك شأن العراق والاردن ، كما كانت سوريا ولبنان موضوعة تحت الانتداب الفرنسى ٠

وقد تناولت لجان عديدة قبل الحرب العالمية الاخيرة موضوع فلسطين ، ثم شكلت لبحثه فى بداية سنة ١٩٤٦ ، لجنة مشتركة انجليزية أمريكية ، غير أن الموضوع عرض على بساط البحث فى اجتماع عصبة الأمم فى ابريل سنة ١٩٤٦ وهو الاجتماع الذى عقد لتصفية العصبة ٠٠ بحث الموضوع فى مناسبة بحث مصير الانتدابات القائمة بالفعل وقت الاجتماع ، وكان مندوب الصين قد تقدم باقتراح ـ أيدته فيه بريطانيا ـ يوصى فيه بأن تخضع الدول صاحبة الانتداب ، (هى بريطانيا فى حالة فلسطين) ـ تخضع لأشراف هيئة الأمم المتحدة ، حتى يتم انشاء مجلس الوصاية تطبيقا لميثاق تلك الهيئة ، فاعترض الوفد المصرى على الاقتراح ، ذاكرا أن الانتداب على فلسطين قد انتهى بانتهاء عصبة الأمم ، أن العصبة لاتملك أن تقرر اخضاع الدول صاحبة الانتداب الى اشراف هيئة الأمم المتحدة ، فكان أن عدل مندوب الصين اقتراحه وجعله ، « أن تعرب عصبة الأمم عن ارتياحها الى الطريقة التى جرت عليها الانتدابات ، وأنها قد أحيطت علما بعزم الدول المنتدبة ، على الاستمرار فى ادارة البلاد المعهود اليها بها ، حتى تضع الأمم المتحدة ترتيبات جديدة فى الموضوع » ٠

اعترض وفد مصر على الاقتراح المعدل أيضا لأن الحكومة المصرية لاترى أن ترتبط بأى قرار فى موضوع الانتدابات ، مادام مثل هذا القرار قد يتناول فلسطين ٠٠ ذلك بأن الحكومة المصرية تعتقد ان عرب فلسطين ، قد بلغوا من النضج مرحلة تخولهم حق تقرير مصيرهم ، ونيل الاستقلال ، على غرار أخوانهم فى العراق وشرق الأردن وسوريا ولبنان ، « وأضاف مندوب مصر فى اجتماع العصبة الأخير ، « اننا لانستطيع أن نقبل أية قرارات تتخذ هنا بشأن فلسطين » ـ « أن مصر وجميع البلاد العربية ، تعتقد أن عرب فلسطين أصبحوا الآن جديرين بالاستقلال ، وحكم أنفسهم بأنفسهم ، كأخوانهم الذين يعيشون فى العراق وشرق الأردن وسوريا ولبنان ، أن هذا الاستقلال هو حق طبيعى لفلسطين ، يجب أن يحترمه جميع محبى السلم والعدل ٠ »

حدث فى ذلك الاجتماع أيضا أن لوح السير « هربرت امرسون » المندوب السامى الذى عينته عصبة الأمم لمعالجة مشكلة اللاجئين ، لوح فى تقرير الى العصبة ، بأنه يبدو له أن الاقتراح الخاص بأيواء اليهود جملة لايمكن تنفيذه

الا فى فلسطين ، فاحتج وفد مصر فى اللجنة التى عهدت اليها العصبة بمعالجة مشكلة اللاجئين ، ـ احتج على تصريح السير امرسون باعتبار الهجرة الى فلسطين حلا لمشكلة اللاجئين اليهود ، وأضاف ، « أن فى جميع أنحاء العالم لمتسعا لليهود ، يغنيهم عن فلسطين ولا يجب أن يظن أن السير هربرت أمرسون قد أثار النزاع الخاص بفلسطين ، لكى يؤثر على اللجنة الانجليزية ـ الأمريكية التى شكلت لبحث مسألة الوضع الذى تكون عليه فلسطين فى المستقبل » ، وقد اضطر هذا الاحتجاج السير هربرت امرسون الى التراجع بعض الشىء ، منكرا أنه قصد التأثير فى أعمال اللجنة ، ذاكرا أنه لم يقصد أن فلسطين هى الحل الوحيد لمشكلة اللاجئين اليهود ·

وقد كرر وفد مصر فى اجتماع العصبة فى سنة ١٩٤٦ موقفه الكريم من موضوع فلسطين ، عندما طرح الاقتراح انصينى المعدل على الجمعية العمومية للاقتراع ، فعندئذ امتنع رئيس وفد مصر عن اعطاء صوته ، معلنا « أن من رأى حكومته ألا يكون هناك وصاية على فلسطين ، بعد انحلال العصبة » وأضاف « أن نظام الانتداب وضع لمصلحة الشعوب التى لاتستطيع أن تصمد بمفردها أمام الظروف العصيبة التى تسود عالمنا الحديث ، ولكن حكومتى ترى أن فلسطين قد بلغت من النواحى الفكرية والاقتصادية والسياسية ، درجة يجب معها ألا تفرض عليها وصاية أو انتداب أو ما الى ذلك من تدابير ، فهى ليست أقل شأنا من الدول الأخرى التى أعلن استقلالها ، وهى العراق وسوريا ولبنان وشرق الأردن » ·

وقد كان لهذا الموقف أثره ، اذ عقب مستر « همبرو » رئيس عصبة الأمم على تصريح رئيس وفد مصر ، « بأن الجمعية العمومية قد أحيطت علما باعلان مصر هذا ، وأنه لاشك فى أن السلطات المختصة فى هيئة الأمم المتحدة ، ستدرس هذه المسألة فى دورة شهر سبتمبر » ·

وقد كان لوفد مصر موقف شبيه بهذا من اللجنة الانجليزية ـ الأمريكية ، التى شكلت وقتئذ لبحث موضوع فلسطين ، فقد صرح بأن مصر لاتجد نفسها مقيدة بالنتائج التى قد تصل اليها تلك اللجنة المجتمعة فى لوزان لأنها ـ أى مصر ـ لاتعتبر هذه اللجنة ذات صفة تؤهلها تقرير مصير فلسطين » ·

هذا وقد انتهت اللجنة المذكورة الى اقتراح تقسيم فلسطين الى دولتين : عربية ويهودية ، وكان تقريرها الأساس الذى اتخذ للسياسة التى وضعت فيما بعد ··

دعت الحكومة البريطانية الدول العربية الى مؤتمر يعقد فى لندن لبحث موضوع فلسطين ، مع أن الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة كانت ستلتئم فى اكتوبر سنة ١٩٤٦ ، وكان فى ضمن ماستبحثه موضوع فلسطين ، ولذلك

كان من واجب الوفود العربية أن تصر على بحث الموضوع فى الجمعية ، متخذة أساسا لموقفها فيها الموقف القوى الذى وقفه وفد مصر فى اجتماع عصبة الأمم فى ابريل من السنة نفسها ، وهو اعتبار فلسطين مستقلة بالفعل ، كنتيجة لحل العصبة القديمة التى تلقت بريطانيا الانتداب عنها ، وعدم انطبـــاق شروط الوصاية على فلسطين ، مع كل ذلك لم تتمسك الوفود العربية ـ فيما أعلم ـ بضرورة اتخاذ ذلك القرارفى موضوع فلسطين ، فى اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى سبتمبر سنة ١٩٤٦ ـ بل لعلها قبلت اقتراح بريطانيا تأجيل مؤتمر لندن الى يناير سنة ١٩٤٧ ، وبالتالى رفع يد الجمعية العموميـــة للأمم المتحدة عن الموضوع فى اجتماعها فى خريف سنة ١٩٤٦ ٠

على أية حال أظهر اجتماع لندن ، التباين بين وجهات النظر ، فلم يتسن لممثلى العرب قبول الاقتراحات التى عرضتها عليهم الحكومةالبريطانية ، فالتجأت الأخيرة الى هيئة الأمم المتحدة التى قررت عقد دورة خاصة فى ابريل سنة ١٩٤٧ للنظر فى تشكيل لجنة تحقيق جديدة تعرض اقتراحاتها على الجمعية العمومية للهيئة فى سبتمبر سنة ١٩٤٧ ٠

أخشى أننى أطلت فى موضوع فلسطين الذى له فى الواقع أهمية خاصة ، ولكننى مضطر للوقوف عند هذا الحد وأنتم تعرفون سير الحوادث هناك بعـد ذلك ، وكيف انتهى الأمر الى حل ـ أستغفر الله ـ بل موقف لم يعرف التاريخ مواقف تبزه من ناحية الظلم والتحيز وهضم حقوق الشعوب ٠

٢ ـ هونج كونج ٠

كان من المفهوم أن الصين تود استعادتها ، ولم يكن هناك مايبرر بقـــاء القاعدة البريطانية بها ، خاصة بعد أن زال الخطر اليابانى ولـكن رغبـــات الصينيين بقيت ولم يستجب أحد لها حتى الآن ٠

لا بل جدت أكثر من مشكلة فى الشرق الأقصى ولازالت المشـاكل تتوالى هناك ، فمن انشاء حكومة للصين فى فرموزا ، تعارض الحكومة القائمة علىأرض الصين فى القارة ، الى تقسيم كوريا والهند الصينية ، ثم مشكلة جزر الهنـــد الشرقية ، وأخيرا ماليزيا وبروناى ، كلها مشاكل جدت أخيرا ولكنها ـ على أهميتها ـ خارجة عن موضوع محاضرتنا ٠

٣ ـ ايطاليا ومستعمراتها السابقة ٠

أرجو ألا تدهشوا لو علمتم ماكان عليه موقف الحلفاء الســـابقين من موضوع ليبيا فقد أيد الأمريكان والفرنسيون فى وقت ما فكرة عودة ايطاليا الى حكم ليبيا ، بينما طالب الروس بقاعدة هناك أما بريطانيا فقد أربكتها الوعود التى سبق أن أعطتها للسيد ادريس السنوسى بخصوص برقة ، وأنتم تعرفون

كيف انتهى الأمر فى النهاية الى استقلال الدولة العربية الليبية بشقيها · برقه وطرابلس ·

٤ ــ النهضات الوطنية ·

برزت تلك النهضات فى أعقاب الحرب العالمية الأخيرة بل كان لها أثرها الواضح فى اتجاهات السياسة الدولية ، وكان أهمها وأكبرها أثرا الحـركات الوطنية فى أندونيسيا ، وفى برما والهند ومصر وشمال غرب أفريقيا ، ومـع أننى لاأود التعرض لسير الحوادث فى تلك الأرجاء الشاسعة المتباعدة ، الاأننى أستسمحكم فى مجرد تسجيل نتائج الحركات الوطنية فى تلك البلاد ، وكيف أنه أصبح لها اليوم رأى له أهميته فى توجيه السياسات الدولية ·

٥ ــ وأخيرا أود أن أقف عند شرق ووسط أوربا بصفة عامة وألمانيـــا بوجه خاص ··

لن يجد الناظر الى الحالة فى تلك الرقعة من أوروبا صـــعوبة فى تبين التنازع بين الكتلتين الشرقية والغربية بصددها ، فهناك موضوع تركيـــا والمضايق ، ثم الشيوعية والملكية فى اليونان ، ثم تنازع الكتلتين فى المجر وفى النمسا ·

ولكن لعل الخلاف قد برز على أتمه بالنسبة لألمانيا وأرجو ألا تدهشوا اذا علمتم أن مواقف الدول الكبرى من موضوع ألمانيا ، تتغير بين وقت وآخر حسب الظروف فقد جاء وقت كانت الروسيا تدافع فيه عن فكرة المركزية التامة بينما كانت الولايات المتحدة وبريطانيا تريان انشاء اتحاد ألمانى قارنوا ذلك بموقف الطرفين الآن ترون كيف انعكست المواقف مع تغير الظروف ·

لقد برزت مسألة مصير ألمانيا بعد الحرب ، وصارت فى مقدمة المسائل التى شغلت الفكر فى ذلك الوقت ، فرأى فريق هام من قادة الرأى فى بـــلاد الحلفاء ضرورة تقطيع أوصال ألمانيا ، ونحن نحتاج فى تمحيص هذا الرأى ، الى الرجوع الى عوامل عدة بعضها تاريخى والبعض الآخر جغرافى ، واقتصادى ، ولقد رفض بادىء ذى بدء ذلك الرأى المتطرف الذى نادى به مستر «مورجينتاو» ــ وزير الخزانة الأمريكية وقتئذ ــ وكان يقوم على أساس تجريد ألمانيـــا من صناعاتها وتحويلها الى دولة زراعية بل تقسيمها الى دويلات صغيرة وعديدة ، أن هذا الرأى لم يجد تأييدا حتى من أقرب المتصلين بمورجنتـــار ــ أعنى الرئيس روزفلت نفسه ــ اذ أن محاولة اضعاف ألمانيا اقتصاديا قد تنشـأ عنها اذا دفعت الى حدود بعيدة أضرار كبيرة بالاقتصاد الأوربى ، بل يخشى ألاتقتصر الأضرار على ذلك الاقتصاد ، وربما تجاوزت الأضرار تلك المنطقـــة المحدودة نسبيا ·

ولكن فكرة سلخ بعض المناطق عن ألمانيا وضمها الى وحدات أخرى ، وجدت بعض التأييد فى اعتبارات جغرافية هامة وهى لو تحققت فى حدود معقولة ، لما ترتبت عليها أضرار اقتصادية تذكر بل ربما كان من ورائها بعض الخير من هذه الناحية ٠

وألمانيا ـ كما عرفت قبل الحرب العالمية الأخيرة ـ كانت تنقسم الى ثلاث مناطق أساسية : ـ

١ ـ المنطقة الجنوبية : وهى فى عاداتها والديانة الأكثر انتشارا فيها وميولها (التقليدية على الأقل وقبل أن تطمسها الدعاية العنيفة التى صحبت حكم النازى) أقرب الى النمسا منها الى المانيا الشمالية ٠

وهذه المنطقة تشمل الجانب الأكبر من مقاطعتى بافاريا وورتمبورج ، وبها من المدن الهامة ميونخ أو جسبرج وأولم وشتوتجارت ٠

٢ ـ المنطقة الغربية أو منطقة الراين ، وهى منطقة غنية جدا بمعادنها وصناعاتها ٠

٣ ـ باقى ألمانيا : ألمانيا الوسطى ، وأهم مقاطعاتها سكسونيا ، وألمانيا الشمالية وقد تعورف على تسمية هذه المنطقة الثالثة بدولة بروسيا ٠

فأما المنطقة الأولى فلم ير البعض ـ ولعل منهم بعض المسئولين وقتئذ ـ ضررا فى سلخها عن ألمانيا وضمها الى النمسا وتكوين وحدة محترمة متجانسة منهما ، بل لعل فى عناية مؤتمر طهران فى ذلك الوقت (سنة ١٩٤٣) ببحث مسألة النمسا والاشارة الى فكرة اتحاد نمساوى مايدل على اتجاه الرأى الى تأسيس دولة محترمة متجانسة من هذا القبيل ٠

وأما المنطقة الثانية أى منطقة الراين فقد قيل عقب الحرب الأخيرة أن تفكير البعض كان يرمى الى جعلها وحدة دولية قائمة بذاتها ، ولعل هذا الرأى كان مرتبطا بالفكرة الخاطئة التى قدمها وزير خزانة أمريكا ، وربما كان أساسه اعتبارات حربية بحتة ٠

وعلى أية حال ، فان هذا الرأى لم يتبلور الى اقتراحات عملية محدودة ٠

بقيت المنطقة الثالثة (وهى الجزء الأكبر من ألمانيا كما كانت قبل الحرب) فانه ـ بعد استثناء بروسيا الشرقية وجانب من سيليزيا وبوميرانيا (حتى نهر الأودر) ـ ، لم يكن هناك كبير خلاف فى بقائها وحدة واحدة متكاملة ، ومكونة ـ مع منطقة الراين ـ الدولة ألمانية الحديثة ٠

قلت مع استثناء بروسيا الشرقية وجزء من بوميرانيا وسيليزيا ٠٠ فأما بروسيا الشرقية ، فقد كان الروس يرون أن يضم الجزء الشمالى منها الى

لتوانيا ، التى عادت الى حظيرة الاتحاد السوفيتى ، وقد ضم ذلك الجزء بالفعل وأما الجزء الجنوبى والغربى ، فقد ضم فعلا الى بولونيا وقد ادعى البولونيون أن سكانه بولونيون ، ولو أنهم يتكلمون بلهجة ألمانية ، وليس هناك أى ضير من الناحية الاقتصادية فى ضم بروسيا الشرقية الى لتوانيا وبولونيا ، اذ أن بروسيا الشرقية مقاطعة فقيرة ، سكانها قليلون (كانوا أكثر من مليونين بقليل فى ذلك الوقت) ، وهم يحتاجون الى الأيدى العاملة الأجنبية (البولونيين) لزراعة أراضيهم ، كما أنهم محتاجون فى تصريف حاصلاتهم الى أسواق بولونيا ، وقد قدمت أن الذين من أصل بولونى منهم كانوا يكونون الأغلبية فى المنطقة الجنوبية المتاخمة لبولونيا ، كما أن اللتوانيين يصلون الى نصف عدد السكان فى المناطق الشمالية المجاورة للتوانيا (وبها مدينتا ميمل وتيلست) .

وأما بوميرانيا وسليزيا ، فلا شك أن الأراضى التى اقترح سلخها منها عن ألمانيا وضمها الى بولونيا كان يقطنها عدة ملايين من الألمان ولكن لعل أغلبهم قد نقل الى داخل ألمانيا ، وأرسل بدلهم من يقطن ألمانيا من البولونيين .

وقد كانت نتيجة هذه التنظيمات التى استقرت الآن مـــدة طويلة ، أن أصبح لبولونيا على ساحل البلطيق ، شاطىء طوله مائة وخمسون ميلا وبه بعض الموانىء الهامة ـ دانزج ، وجدينيا وشتيتين .

وهكذا كانت الحال وكانت الأفكار فى أعقاب الحرب ، ولكن الأمور لم تسر كما كان يشتهى ذوو الرأى وقتئذ ، فقسمت المانيا الى شرقية وغربية ، مع برلين ـ العاصمة ـ فى وسط ألمانيا الشرقية ، ولكنها ـ برلين ـ مقسمة أيضـــا الى قطاع شرقى وآخر غربى .

وقارنوا الصورة الحالية بالصورة التى كانت تكون عليها المانيـــا لو أخذ بالآراء التى روجت فى أعقاب الحرب ، وكونوا آراءكم بأنفسكم ، فليس من شأن محاضرتى التعرض للسياسات الحالية انما هى كلمة عن التاريخ الدولى فى حقبة معينة ويفيد كل من يود دراسة الحالة الدولية الآن أن يتعرف ماكانت عليه الأمور فى الحقبة السابقة ، لكى تكون استنتاجاته قائمة على أساس سليم من حوادث التاريخ .

لقد ازداد الجفاء بين الروسيا وحلفائها السابقين ، وزاد معه سوء ظن كل فريق بالآخر ، مما جعل الناس يتساءلون فى وجل ولهفة بين الفينة والفينة ، هل العالم مهدد بحرب ثالثة فى نصف قرن واحد ؟ لو أن تلك الحرب اندلعت لكان هناك من المقدمات مايفسر اندلاعها ، ولكن بقية من الأمل تدعونا الى الاعتماد على حسن تقدير الشعوب أن حربا عالمية ثالثا معناها فناء المدنية ، وانقـــراض تلك الشعوب ، ولذلك فان غاية رجائنا أن تقاوم شعوب العـــــالم التيارات الخطيرة المسيطرة على بعض قادتها ، بحيث توفق الى تجنيب العـــالم أخطارا جساما ، نخشى ألا تكون لديه بقية من القوة لتحملها .

والآن يحق لنا أن نتساءل فى ختام هذه الكلمة عما يجب أن تفيـــده جمهوريتنا الفتية من هذه الدروس ٠٠ ان من أول واجباتنا أن نحاول بقـــدر الامكان الاستفادة من التنظيمات الدولية ، وفى الوقت نفسه نعتمد على قـــوة حقوقنا ، فلا نتردد فى الدفاع عنها بكل مانملك من قوة ، ونقيم سياســـتنا الاقتصادية على أسس متينة ، نراعى فيها أولا وقبل كل شىء مصلحة جمهوريتنا مع عدم اغفال ارتباطاتها الدولية ، فلربما يتسنى لها الاستفادة من التنظيمات الدولية فى معالجة مسائلها الحيوية ٠

محمود الدرويش

بحث
في
تنازع القوانين في الرابطة التعاقدية ذات العنصر الأجنبي

بقلم
الدكتور أحمد رفعت خفاجي
رئيس النيابة العامة بالقاهرة

١ ـ تمهيد :

من المسلم به أنه لا يثور تنازع القوانين الا بالنسبة للعلاقات القانونية الأجنبية أو ذات العنصر الأجنبي أي أن الرابطة تتضمن عنصرا أجنبيا ان لم يكن جميع عناصرها اجنبيا وهي الأشخاص والمحل والسبب .

ويكون الأمر كذلك في الرابطة العقدية اذا كان أحد المتعاقدين اجنبيا أو متوطنا في دولة أجنبية أو أبرم العقد في دولة اجنبية أو كان المال محل العقد موجودا في دولة اجنبية أو اتفق على تنفيذ العقد في دولة اجنبية . فما هو القانون الواجب التطبيق على هذه العلاقة . يقتضينا البحث ان نعالج قاعدة الاسناد في هذا الشأن .

٢ ـ تطور تشريعي :

احتوى مشروع تنقيح القانون المدني على النصوص الآتية :

المادة ٤٢ :

يسري على الالتزامات التعاقدية القانون الذي يقرر المتعاقدان صراحة أو ضمنا الخضوع لأحكامه مع مراعاة ما نصت عليه المادتان ٤٤ و ٤٨ .

المادة ٤٣ :

اذا لم يتفق المتعاقدان وقت ابرام العقد على القانون الواجب التطبيق بالنسبة الى العقود التي تتم في البورصات والأسواق العامة فان القانون الذي يسري هو قانون البلد الذي توجد فيه هذه البورصات والأسواق .

المادة ٤٤ :

يسري قانون موقع العقار على العقود التي أبرمت بشأن هذا العقار ويسري على العقود الخاصة بالسفن وبالطائرات قانون الجهة التي تم بها تسجيل تلك

السفن والطائرات . ويسرى على العقود التى يبرمها اصحاب المصانع والمتاجر والمزارع مع عمالهم ومستخدميهم القانون المعمول به فى الجهة التى يوجد بها مركز ادارة هذه الأعمال فاذا كان المركز الرئيسى لهذه الأعمال فى الخارج وكانت فروعها فى مصر هى التى ابرمت هذه العقود فان القانون المصرى هو الواجب التطبيق وتسرى القوانين المتقدمة الذكر حتى لو اتفق المتعاقدان على قانون آخر .

المادة ٤٥ :

١ ــ يسرى قانون موطن البائع على بيع العروض من حيث شروط صحته وما يترتب عليه من آثار اذا لم يتفق المتعاقدان على غير ذلك .

٢ ــ ومع ذلك فان قانون موطن المشترى هو الواجب التطبيق فى الأحوال الآتية :

أ) اذا كان العقد قد ابرمه البائع او وكيله او نائبه فى أثناء مروره فى بلد المشترى .

ب) اذا كان لوكيل البائع او نائبه موطن تجارى فى البلد الذى يتوطن فيه المشترى او اذا كان الوكيل او النائب قد ابرم العقد باسمه خاصة او اذا وجدت العروض المبيعة وقت ابرام العقد فى موطن المشترى .

ج) اذا كانت الجهة التى عينها المتعاقدان لتنفيذ العقد هى الجهة التى يوجد فيها موطن المشترى .

مادة ٤٦ :

اذا كانت هناك عروض يجب تسليمها تنفيذا لعقد بيع فان قانون الجهة التى تجب معاينة هذه العروض بها هو الذى يسرى لتحديد المسائل الآتية :

أ) ما يجب توافره من شروط فى معاينة هذه العروض .

ب) ما يجب مراعاته من اوضاع فى الأخطار عما يستبين عند المعاينة من عجز وعيوب او عدم مطابقة العروض للأوصاف المطلوبة او فى الأخطار عن رفض تسلم هذه العروض او التحفظ عند تسليمها .

ج) المواعيد التى يجب ان تتم فيها المعاينة والأخطار .

د) ما يترتب لكل من المتعاقدين قبل الآخر من التزامات وحقوق فى شأن الاجراءات الواجبة الاتباع بالنسبة للعروض عند رفض تسلمها .

مادة ٤٧ :

١ ــ أما الالتزامات التى تنشأ عن عقود غير التى نص عليها فى المواد من ٤٣ الى ٤٦ فان القانون الذى يسرى عليها هو قانون الموطن المشترك للمتعاقدين

فاذا اختلف الموطن فقانون الجهة التى أبرم فيها العقد هذا ما لم يتبين غير ذلك من الرجوع الى الفرض المقصود من هذه الالتزامات .

٢ ـ فاذا كان للمتعاقدين أو لأحدهما اكثر من موطن فلا يعتبر فى تطبيق الفقرة السابقة الا الموطن الذى وجه اليه أو صدر منه كل من الايجاب والقبول .

مادة ٤٨ :

لا يحول اختيار المتعاقدين لقانون يسرى على تعاقدهما دون تطبيق الأحكام الناهية والآمرة التى تقررها المادة ٤٣ والمواد من ٤٥ الى ٤٧ .

وجاء فى مذكرة هذا المشروع التمهيدى ان المادة ٤٣ تواجه حكم العقود التى تتم فى البورصات والأسواق العامة ويتفق حكمها مع المادة ٨ فقرة ١ من القانون البولونى سنة ١٩٢٦ ومع قرارات كثير من الجمعيات والمعاهد العلمية مثل معهد القانون الدولى فى اجتماع فلورنسا سنة ١٩٠٨ ومشروع جمعية القانون الدولى ومؤتمر لاهاى السادس والمشروع التشيكوسلوفاكى فى المادة ٢٤ فقرة أولى . وقد استقر العمل على الاعتداد بقانون البائع فى عقود بيع العروض الا اذا وجدت قرائن معينة تقضى بتطبيق قانون المشترى وذلك ما لم يتفق الطرفان على قانون آخر .

وهذه قواعد أقرتها جمعية القانون الدولى فى اجتماع فينا سنة ١٩٢٦ وأقرها ايضا مؤتمر لاهاى السادس ـ وأضاف المشروع الى قانون الجنسية المشتركة أو بدلا منه قانون موطن من صدر منهم التصرف لأن بعض الدول كانجلترا تستبدل بولاية قانون الجنسية ولاية قانون الموطن ثم أن فى هذه الاضافة تيسيرا يتمشى مع اهمية الموطن فى تنفيذ العقود ولا سيما التجارى منها لأن الخضوع لأحكام قانون الموطن اغلب فى المسائل التجارية .

وجاء فى مقال للدكتور حسن بغدادى أن نصوص المواد من ٤٢ الى ٤٨ من المشروع وضعت على هدى المواد من ٧ الى ١٠ من القانون البولونى سنة ١٩٢٦ وقد تضمنت تعددا فى العلاقات التعاقدية ، وتمنى فى ختام بحثه أن يتجنب المشرع تنظيم التفصيلات مكتفيا بوضع قاعدة عامة فى هذا الشأن كما فعل المشرع المدنى الايطالى سنة ١٩٣٨ فى المادة ١٥ ومثل هذه الصياغة الفنية تترك للقضاء حرية تطوير قواعد الاسناد (١)

وعندما عرض هذا المشروع على لجنة المراجعة اقترح الدكتور السنهورى حذف هذه المواد لأن بعضها يتضمن أحكاما تفصيلية والبعض الآخر سبق ذكر أحكامها ، وقصد بذلك الى ترك تلك الحالات الواردة بهذه المواد لاجتهاد القضاء ، وقد وافقت اللجنة على ذلك .

(١) مقال منشور باللغة الفرنسية فى مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية السنة الاولى عام ١٩٤٣ بعنوان « تعليق على نصوص القانون المدنى » ص ٧٦ وما بعدها .

واستبدل بهذه المواد المادة ١٩ من القانون المدنى الحالى المعمول به وهى تنص على الآتى :

مادة ١٩(١)

يسرى على الالتزامات التعاقدية قانون الدولة التى يوجد فيهـا الموطن المشترك للمتعاقدين اذا اتحدا موطنا ، فان اختلفا موطنا سرى قانون الدولة التى تم فيها العقد .

هذا ما لم يتفق المتعاقدان أو يتبين من الظروف ان قانونا آخر هو الذى يراد تطبيقه .

على أن قانون موقع العقار هو الذى يسرى على العقود التى أبرمت فى شأن هذا العقار .

٣ ـ تفسير المادة ١٩ من القانون المدنى :

أخضع المشرع فيها الالتزامات التعاقدية للقانون الذى يتفق عليه المتعاقدان وهذه هى الارادة الصريحة أو للقانون الذى يتبين من الظروف أنهمـا أرادا تطبيقه وهذه هى الارادة الضمنية فان لم توجد ارادة صريحة او ضمنية خضع العقد اما لقانون الموطن المشترك للمتعاقدين اذا اتحدا موطنا فان اختلفا موطنا سرى قانون الدولة التى تم فيها العقد . ومعنى هذا انه يجوز للمتعاقدين الاتفاق على تطبيق حكم قانون اجنبى معين تخضع له الرابطة التعاقدية وهذا ما يسمى بقانون ارادة المتعاقدين The proper law of the contract او خضوع العقد لقانون الارادة Loi de l'autonomie de la volonté وهذا الاتفاق مشروع وجائز ومعترف بصحته من قديم الزمان تطبيقا لمبدأ سلطان الارادة وكفايتها والاتفاق قد يكون صريحا او ضمنيا بل اكثر من هـــذا ذهبت المحاكم الى حد افتراض القانون الذى كان الطرفان يرغبان فى تطبيقه لو فكرا فى تطبيق قانون اجنبى وكانت بعض الأحكام تفترض قانون محل العقد Lex Loci Contractus واخرى تفترض قانون بلد التنفيذ Lec Loci Solutionis

ويمكن القول دون تردد أن مبدأ خضوع العقد لقانون الارادة قد اصـبح عالميا فقد أيده القانون البولونى الصادر فى سنة ١٩٢٦ (المـادة ٦) والقانون المدنى اليونانى (المادة ٢٥) والقانون المدنى الايطالى (المادة ١٥) والقـــانون

---

(١) لم نعثر فى مجموعات أحكام النقض وفى سائر المجموعات القضائية على أحكام بشأن المادة ١٩ من القانون المدنى .

الانجليزى فقد استقرت السوابق القضائية هناك على وجوب اعماله (١) .

ولكن ما هو مدى حرية الافراد فى اختيار القانون الواجب التطبيق على العلاقة التعاقدية ؟ قيل اولا ان حرية المتعاقدين مطلقة من كل قيد فلهما أن يختارا قانون اية دولة ولو لم تتوفر بينها وبين العقد اية صلة ، وقيل ثانيا وهو الراجح أن حرية المتعاقدين مقيدة بوجود صلة بين العقد والدولة التى يختار قانونها فهذه الصلة هى التى تبرر اختيار القانون فيجوز اختيار قانون جنسية أو موطن احد المتعاقدين أو قانون بلد ابرام العقد أو قانون بلد تنفيذه أو قانون موقع الشيء محل العقد ، بل يكفى لتوفر الصلة بين العقد والقانون المختار أن يكون قد ابرم وفقا لعقد نموذجى خاضع لهذا القانون فقد يحدث فى التجارة الدولية ان يستقر عقد خاضع لقانون معين بحيث يصبح عقدا نموذجيا لتجارة معينة كالعقد المسمى La Plata Grain Contract الذى وضعه اتحاد لندن لتجارة الحبوب والذى يخضع للقانون الانجليزى فيجوز للمتعاقدين الذين لا يتصل عقدهم بانجلترا لا من حيث جنسيتهم أو موطنهم أو مكان ابرام العقد أو تنفيذه او مكان وجود محله ان يبرموا عقدا وفقا لشروط هذا العقد النموذجى الذى يخضع للقانون الانجليزى أما اذا لم تتوافر صلة بين العقد والقانون المختار على الوجه السابق فلا يعتد بارادة المتعاقدين ، وعندئذ يسرى القانون المختص على اعتبار عدم وجود ارادة والمنوه عنه فى المادة ١٩ سالفة الذكر وهو قانون الموطن المشترك للمتعاقدين أو قانون محل العقد (٢)

ويجدر بنا أن نبين مجال تطبيق قانون الارادة على العقد ذاته ، استقر الراى فى فقه القانون الدولى الخاص على ان هذا القانون يطبق فى مجال المعاملات المالية دون الأحوال الشخصية ودون العقود المتعلقة بالعقارات وأن نطاق تطبيق قانون الارادة ينسحب على تكوين العقد واركانه وآثاره وانقضائه ، ولا يطبق فى شأن الأهلية للتعاقد ذلك ان الأهلية تخضع للقانون الشخصى أى قانون الدولة التى ينتمى اليها الشخص بجنسيته . ولا يطبق ايضا على شكل العقد ذلك ان المادة ٢٠ من القانون المدنى تنص على ان العقود ما بين الأحياء

---

(١) (راجع دايسى ـ تنازع القوانين ؛ طبعة سنة ١٩٤٩ ص ٥٧٩ ، شيشير ، القانون الدولى الخاص ، طبعة سنة ١٩٥٢ ص ١٩٩)

In this Digest the term "proper law of a contract" means the law, or laws, by which the parties intended, or may fairly be presumed to have intended, the contract to be governed, or (in other words) the law of laws to which the parties intended or may fairly be presumed to have intended, to submit themselves. (Dicey's; Conflict of laws, 1949, p. 579, Contracts, rule 136).

The proper law of the contract is a convenient expression to describe the law that governs many of the matters affecting a contract. It has been defined as "That law which the English or other court is to apply in determining the obligations under the contract."

(Cheshire, private international law, 1952, p. 199, contracts).

(٢) الدكتور منصور مصطفى منصور ، تنازع القوانين، سنة ١٩٥٧، ص ٣٠٨ ومابعدها .

تخضع فى شكلها لقانون البلد الذى تمت فيه ويجوز أيضا أن تخضع للقانون الذى يسرى على احكامها الموضوعية كما يجوز ان تخضع لقانون موطن المتعاقدين او قانونهما الوطنى المشترك والمعروف ان المادة ٢٠ تقرر قاعدة خضوع شكل التصرف لقانون بلد ابرامه Locus Regit Actum المقررة فى فقه القـــانون الدولى الخاص استقرارا للمعاملات وحماية للمراكز القانونية (١)

ومؤدى ما تقدم انه يمكن خضوع العقد لجملة قوانين قانون يحكم تكييف العلاقة القانونية وهو قانون القاضى Lex Fori وقانون يحكم الأهلية وآخر يحكم الشكل ورابع يحكم الأركان والآثار وهذا هو المتبع فى فرنسا ومصر الا أن الاتجاه الحديث فى امريـكا يميل الى اخضـــاع العقد لقـــانون واحد تسـهيلا للأمور .

٤ ــ المجمع العلمى الدولى :

فحص المجمع فى اجتماعه المنعقد سنة ١٩٠٨ فى مدينة فلورنسا بايطاليا المشروعات المتعددة فى هذا الشأن والمقدمة اليه من علماء القانون الدولى واتجه الى وجوب تطبيق قانون الارادة الصريحة او الضمنية على الروابط العقـدية للمتعاقدين والا يحكم القاضى بمقتضى قانون محل توطنهما المشترك فاذا لم يكونا فى محل واحد اتبع قانون جنسيتهما المشتركة فاذا لم يشتركا لا من حيث الموطن ولا من حيث الجنسية فيتبع قانون الجهة التى حصل فيها العقـــد

٥ ــ تعاقد الفرد مع الدولة :

عالجنا فيما تقدم تنازع القوانين فى الرابطة التعـــاقدية ذات العنصر الأجنبى اذا كان طرفاها أفرادا عاديين ، والآن نبحث فى هذا التنازع اذا كانت الدولة احد أطراف العلاقة القانونية ، بمعنى انه اذا تعاقد فرد مع دولة اجنبية فما هو القانون الواجب التطبيق ليحكم هذه العلاقة القانونية بين الطرفين .

حكم فى فرنسا بأنه يفترض فيمن تعاقد مع الدولة انه قبل الخضـــوع لقانون تلك الدولة المتعاقدة ومن ثم تسرى عليه أحكام ذلك القانون (٣)

بل ان محكمة العدل الدولية الدائمة فى لاهاى ايدت هذا النظر فى حكمها الصادر فى ١٢ يوليـــــه سنة ١٩٢٩ فاعتبرت أن مجرد تعـاقد الفرد مع الدولة

---

(١) الدكتور عز الدين عبد الله ، القـانون الدولى الخاص المصرى ، الجزء الثانى طبعة سنة ١٩٥٨ ص ٣٩٨ .

(٢) الدكتور عبد الحميد ابو هيف ، القانون الدولى الخاص فى اوربا وفى مصر سنة ١٩٢٤ ص ٥٦٥ وما بعدها .

(٣) Il a été jugé plusieurs fois en France et à l'étranger que quiconque contracte avec un Etat est censé se soumettre aux lois de cet Etat.

(V. Batiffol (Henri), Traité élémentaire de droit international privé, 1955, No. 592, p. 641).

الأجنبية يعتبر قرينة من جانبه على قبوله الخضوع لأحكام قانون هذه الدولة الا اذا وجد الدليل على عكس ذلك (١) ٠

الا أن هذا الاتجاه المشار اليه لم يؤيده دايسى (٢)٠وأصدرته الدائرة المدنية لمحكمة النقض الفرنسية فى حكم حديث لها صـــدر فى ٣١ مايو سنة ١٩٣٢ فأعلنت أن القانون الواجب التطبيق على العقود سواء من حيث تكوينها أو من ناحية شروطها وآثارها هو قانون ارادة المتعاقدين أو قانون ابرام العقد اوتنفيذه على حسب الأحوال ، وهذا المبدأ يطبق ايضا على العقود التى تبرمها الدولة مع رعية دولة أجنبية طالما أن هذه العقود تدخل فى طائفة اتفاقات القانون الخاص ومن ثم تحكمها قواعد القانون الخاص المتعلقة بالعقود باعتبار أن الدولة حين تتعاقد مع رعية دولة أجنبية تعد فى حكم الفرد العادى الذى يخضع للقـانون الخاص (٣)٠ وعلى هذا الأساس نقضت هذه المحكمة الحكم الصادر من محكمة استئناف باريس والذى أخذ بالرأى العكسى الذى ينادى بتطبيق قانون الدولة المتعاقدة على أساس افتراض قبول الفرد اعمال هذا القانون لينظم العلاقةالقانونية بينه وبين الدولة (٤) ٠

---

(١) La cour permanente de justice internationale a admis au moins une présomption en ce sens, sauf la preuve contraire. (V. Batiffol (Henri), Ibid).

"Le rapport d'un des Etats avec les ressortissants de l'autre est régi par la loi de cet Etat, en tenant compte de la volonté exprimée ou présumée des parties."

(Arrêt de la Cour permanente de justice internationale de la Haye, 12 Juillet 1929, Dalloz, 1930, II, p. 45).

(٢) Dicey's, conflit of Laws, 1949, p. 591.

(٣) La loi applicable aux contrats, sont en ce qui concerne, leur formation, soit quant à leurs effets et conditions, est celle que les parties ont adoptée.

Entre personnes de nationalités différentes, la loi du lieu où le contrat est intervenu et doit être exécuté est, en principe, celle à laquelle il faut s'attacher, à moins d'une intention contraire résultant de la convention ou des circonstances de la cause.

Ces principes s'appliquent aux contrats conclus entre un Etat et un ressortissant étranger, lorsque ces contrats, tant par leur nature que par la forme en laquelle ils ont été passés, rentrent dans la catégorie des conventions de droit privé, assimilables, à celles intervenues entre particuliers.

Par suite, doit être cassé l'arrêt qui, pour attribuer compétence à la loi française, se fonde sur le principe érroné en sa forme absolue, que toute personne privée qui traite avec un Etat souverain se soumet par le seul fait qu'elle traite avec lui, aux lois de Etat.

(Cass. Civile, 31 mai 1932, Voir Dalloz 1933, I, p. 169, Note M. Louis Crémieu. Sirey, 1932, I, p. 17, Note M. Niboyet).

(٤) La Cour de Paris avait admis que toute personne privée qui traite avec un Etat Souverain se soumet, par le seul fait qu'elle traite avec lui, aux lois de cet Etat.

وجاء فى تعليق للمسيو لوى كريميه الأستاذ بكلية الحقوق جامعة مارسيليا (١) أن محكمة استئناف باريس اعطت حصانة مطلقة للدولة سواء من ناحية الاختصاص القضائى أم من ناحية الاختصاص التشريعى . فالزمت الفرد أن يلجأ الى محاكم الدولة الأجنبية المتعاقدة معه ويخضع فى نفس الوقت الى قانونها الوطنى ، الا أن محكمة النقض الفرنسية نقضت هذا الحكم الذى يتضمن خلطا بين الاختصاص القضائى والاختصاص التشريعى فلا شك أن الدولة تتمتع بالحصانة القضائية فلا يجوز أن تخضع لقضاء محاكم دولة أخرى ، وقد اتخذت هذه الحصانة أساسها من مبدأ استقلال الدول فى المحيط الدولى أو من فكرة سيادتها فى العائلة الدولية ، وان هذا الأساس يدعو الى اقتصار هذه الحصانة على ماتباشره الدولة بوصفها صاحب السلطان Jure Imperii بمعنى أن الحصانة القضائية التى تتمتع بها الدول الأجنبية تقصر على الأعمال التى تباشرها بما لها من سيادة ومتى تحددت الحصانة على هذا النحو خرجت من نطاقها التصرفات العادية التى تباشرها الدولة وفقا لأحكام القانون الخاص Jure Gestionis

---

Faut-il déroger au principe de l'autonomie de la volonté lorsque le contrat met en rapport non pas deux particuliers mais un particulier et un Etat Souverain?

Est-ce-que si l'immunité dont jouissent les Etats souverains lorsqu'il s'agit des conflits de compétence juridictionnelle doit exister aussi pour les conflits de compétence législative?

La Cour de Paris, par un arrêt du 5 Janvier 1928, décida que, dès lors qu'une des parties contractantes, est un Etat souverain, il faut écarter le principe de l'autonomie et attribuer compétence aux lois de l'Etat contractant. Il existerait au profit des Etats souverains, une immunité absolue, concernant à la fois, les conflits de compétence juridictionnelle et les conflits de compétence législative. Tous les contrats conclus par les Etats souverains seraient obligatoirement régis par leurs lois propres et les litiges les concernant jugés par leurs tribunaux.

C'est justement que la chambre civile de la Cour de Cassation a cassé cette décision, qui repose sur une confusion entre les conflits des lois et les conflits de juridiction, entre les actes de puissance publique et les actes de gestion privée.

Sans doute, en matière de conflits de juridictions, les Etats souverains jouissent d'une immunité absolue.

Les tribunaux d'un pays sont toujours incompétents à l'égard des Etats Etrangers, et cela sans distinction entre les actes de gouvernement et les autres actes de gestion patrimoniale ordinaire. Cette incompétence absolue découle de la notion de souveraineté et de l'indépendance des Etats.
Note de M. Louis Crémieu (Professeur à la Faculté de Droit de l'Université d'Aix-Marseille).

ثم استطرد الأستاذ يقول (١) انه مهما يكن من أمر فلا تمتد هذه الحصانة الى الاختصاص التشريعى ذلك ان الدولة قد تخضع لأحكام قانون اجنبى شأنها فى ذلك شأن آحاد الناس . وتحدد قواعد القانون الدولى الخاص متى يطبق هذا القانون الأجنبى فى مجال تنازع القوانين . وبصدد العقود التى تبرمها الدولة مع رعية دولة اجنبية يجب ان نفرق بين عقود القانون العام وعقود القانون الخاص ، وغنى عن البيان أن عقود القانون العام هى العقود التى تبرمها الدولة بوصفها صاحبة السلطان اى باعتبارها سلطة عامة مثل عقود التوريد وعقود الأشغال العامة فاذا تعاقدت الدولة بهذا الوصف فلا مناص من انها تتمتع بالحصانة القضائية ومن ثم لا تخضع الا لقضائها الوطنى وأمام هذا القضاء الوطنى يجب استبعاد تطبيق القانون الأجنبى على النزاع القائم بين الأفراد والدولة احتراما لقدسية الدولة ومراعاة للنظام العام فيها ومتى استبعد تطبيق

(١) Quelques décisions judiciaires ont, il est vrai, limité l'immunité de juridiction aux procès dans lesquels un Etat étranger agit à titre de souverain pour remplir sa haute mission de gouvernement et ont admis la compétence des tribunaux locaux lorsqu'il s'agit d'actes passés par un Etat Etranger à titre de personne privée, d'actes de gestion patrimoniale analogue à ceux que ferait un particulier.

Mais cette immunité absolue dont jouissent les Etats souverains ne saurait être étendue aux conflits de compétence législative.

On ne conçoit pas qu'un Etat, du fait qu'il traite avec un particulier de nationalité différente, ait en toutes circonstances le privilège d'imposer la compétence de ses lois contrairement aux principes généraux du droit international privé. L'idée de soumission tacite du contractant simple particulier, admise par la Cour de Paris, est juridiquement denuée de fondement.

En matière de conflits de compétence législative, les Etats souverains ne doivent être soumis à la compétence de leurs propres lois que lorsqu'il s'agit de conflits s'élevant devant leurs propres tribunaux, et lorsque ces conflits ont pour objet des actes d'autorité, de puissance souveraine, tels que, par exemple, la réquisition, le sequestre et toutes autres mesures consécutives à l'Etat de guerre. Les principes généraux du droit international privé sont alors mis en échec par la nation de l'ordre public international. Les deux effets de l'ordre public se produisent: la loi normalement compétente est écartée (effet négatif), elle est remplacée par la loi territoriale (l'effet positif).

Mais lorsque les Etats traitent en qualité de simples particuliers, lorsque les actes qu'ils accomplissent ne procèdent au rien de leur puissance souveraine, les principes de droit international privé doivent, en cas de conflits de lois rester applicables tout comme si le litige s'élevait entre particuliers.

L'ordre public n'est plus en jeu. Or, seul il peut faire échec à ces principes.

C'est ainsi qu'en matière de contrats, la loi librement choisie par les parties doit être déclarée compétente pour régir les rapports de droit relevant de sa domaine, au même titre que si les deux contractants étaient de personnes privées.

القانون الأجنبى فلا شك أن القانون الاقليمى للدولة هو الذى يحكم النزاع المطروح .

أما اذا تعاقدت الدولة باعتبارها فردا عاديا ولا علاقة لتعاقدها بالسلطة العامة فيجب أن تخضع هذه الدولة للقواعد المقررة للأفراد العاديين ومن بينها قواعد تنازع القانون الدولى الخاص حيث لا مجال لاعمال فكرة النظام العام فى هذا الصدد بحيث انه يجب تطبيق قانون ارادة المتعاقدين كقاعدة عامة اسوة بآحاد الناس .

وقد أيد ما تقدم الأستاذ نيبوييه فى تعليقه على هذا الحكم فدافع عن وجهة نظر محكمة النقض الفرنسية . (١) وقضى مجلس الدولة الفرنسى بما يؤيد هذا النظر فقرر بجلسة ١١ يناير سنة ١٩٥١ أن معاملات القانون العام للدولة لا يمكن أن تخضع لقانون أجنبى ومثال ذلك عقد التوريد الادارى الذى تبرمه الدولة ؛ فهذا العقد يخضع للقانون الفرنسى ولو ابرم او نفذ فى الخارج . (٢)

ويميل القضاء فى الوقت الحاضر الى تأييد هذه التفرقة المشار اليها فى تعليق الأستاذ لوى كريميه .

وبذلك نكون قد حددنا قواعد تنازع القوانين فى مجال الرابطة التعاقدية التى تكون الدولة احد اطرافها . ولا شك ان هذا البحث قد بلغ من الأهمية حدا كبيرا بالنظر الى ازدياد نشاط الدولة التجارى وغيره من أوجه النشاط

---

(١) L'arrêt de la Cour de Paris a été cassé, juste titre, croyons-nous, par l'arrêt rapporté ci-dessus.

Il convient de rechercher la loi applicable. Ici, en effet, la loi française ne saurait intervenir, comme en matière administrative, par cela seule que l'Etat est l'une des parties au contrat.

Nul ne soutient, en droit interne, que, pour les contrats, dits du droit civil, l'Etat, qui s'y soumet volontairement échappe pour cela aux règles du Code Civil.

La seule question qui se posait, était de savoir si dans le silence du contrat, il convenait de suivre les solutions, généralement admises (lex loci contractus) ou bien, en s'y dérogeant, dans son silence, comme ne pouvant être supposé vouloir contracter d'après une loi autre que la sienne. La Cour de Paris avait admis cette dernière solution.

C'est une règle présomptive de l'intention des parties ou comme règle impérative applicable chaque fois que l'Etat contracte.

Cette formule était érronée.

Note de M. J.P. NIBOYET

(٢) Un marché administratif de fournitures passé pour le compte de L'arrêt de la Cour de Paris a été cassé, à juste titre, croyons-conclu et exécuté à l'étranger où demeure le fournisseur et où le paiement a eu lieu. (Conseil d'Etat, 11 Janvier 1951, Sirey, 1952, III, p. 67).

الواقعة فى نطاق القانون الخاص اذ أن كثيرا من الدول لا تقتصر فى نشاطها اليوم على الوظائف العادية للدولة بل تملك وتسيطر على كل وسائل الانتاج والتوزيع داخل الدولة ولا تقتصر عند هذا الحد بل تعقد عقودا تجارية مع تجار فى بلاد اجنبية مما أثار البحث حول المركز القانونى للشخص الاعتبارى وهو الدولة فى مجال تدخله فى ميدان التجارة الخارجية ففى الدول الاشتراكية تحتكر الدولة التجارة الخارجية بينما تتدخل فيها الدول الرأسمالية أخذا بسياسة الاقتصاد المدار أو الموجه .

٦ ـ تعاقد الدول فيما بينها :

ولكن ما هى قاعدة الاسناد التى تحدد القانون الواجب التطبيق فى العلاقات التعاقدية التى تقع بين الدول فيما بينها كأطراف لهذه العلاقات ؟ ماهو القانون صاحب الاختصاص التشريعى الذى يحكم النزاع بين الدول فى شأن العقود التى تتم بينها ؟

تجمل الاشارة بادىء ذى بدء الى أن هذا البحث يخرج عن نطاق دراسة موضوع المعاهدات فى القانون الدولى العام ذلك أن المعاهدة هى اتفاق أو عقد مبرم بين دولتين أو أكثر بصفتهما من أشخاص القانون الدولى العام تنظمه قواعد هذا القانون وترتب آثارها . ويخرج بهذا التعريف العقود التى تبرم بين دولة وفرد أو بين دولة وشركة والعقود التى تبرم بين دولتين أو أكثر بصفتهما من أشخاص القانون الداخلى ، فجميع هذه العقود تخضع لقواعد القانون الداخلى لا لقواعد القانون الدولى العام (١) .

كما يجب التنبيه أيضا الى انه لا علاقة لهذا البحث باتفاقيات الدفع أو المقاصة التى تعقد بين الدول لتنظيم وسائل الدفع بينها ، ذلك أن الاتجاه الحديث فى ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية يضع قيودا على الصرف وعلى تحويل النقد من دولة الى دولة فلا بد أن تتم اتفاقيات بين الدول لوضع قواعد الوفاء بالالتزامات المالية فيما بينها .

لما كان ذلك يتعين علينا أن نوجه شطرنا نحو قواعد القانون الدولى الخاص فنجد انها تقضى بأنه يسرى على الدولة القانون الخاص بها اى قانونها الشخصى Lex Personalis وذلك اعمالا لمبدأ سيادة الدولة فى المعاملة الدولية وحصانتها التى تتمتع بها فى هذا المجال اذ انه لا يجوز أن تخضع دولة لقانون دولة أجنبية ، والا يعد هذا اهدارا لسيادتها وانتقاصا من قدرها فى المحيط الدولى اللهم الا اذا قبلت بمحض اختيارها تطبيق القانون الأجنبى عليها وهنا

---

(١) الدكتور محمود سامى جنينة ـ القانون الدولى العام ـ سنة ١٩٣٣ ـ ص ٤٦٢ .

تتنازل الدولة عن حصانتها المقررة لها وهذا التنازل جائز فى نطاق تجارتهـا الخارجية . هذا هو ما أكده هورست ويمان الأستاذ بجامعة همبولت ببرلين والمنشور فى تقارير اعمـال لجنـة القـانون الدولى الخاص للمؤتمر السادس للجمعية الدولية للقانونيين الديمقراطيين (١) .

ومن الامثلة التى يمكن ان نقدمها عن هذا التنازل ما قد لوحظ فى المـادة السادسة من الاتفاق التجارى بين فرنسا والاتحاد السوفيتى فى ١١ يناير سنة ١٩٣٤ انها اخضعت العقود التى ابرمتها فرنسا مع البعثة التجارية للاتحـاد السوفيتى الكائنة فى فرنسا ـ اخضعت هـذه العقـود الى احكام القـانون الفرنسى . (٢)

٧ ـ القانون المدنى السورى :

وقد اقتفى المشرع السورى أثر المشرع المصرى ، فنص فى المادة ٢٠ من القانون المدنى السورى على انه يسرى على الالتزامات التعاقدية قانون الدولة التى يوجد فيها الموطن المشترك للمتعاقدين اذا اتحدا موطنا فان اختلفا موطنـا سرى قانون الدولة التى تم فيها العقد ، هذا مالم يتفق المتعاقدان أو يتبين من الظروف أن قانونا آخر هو الذى يراد تطبيقه . على ان قانون موقع العقار هو الذى يسرى على العقود التى ابرمت بشأن هذا العقار .

وواضح بجلاء أن النص المشار اليه يماثل تماما المادة ١٩ من القانون المدنى المصرى السابق شرحها .

---

(١) Il résulte du principe de l'immunité que, dans les relations juridiques impliquant des Etats étrangers, il convient d'appliquer la législation de ces derniers dans la mesure où ceux-ci ne se soumettent pas de plein gré à la législation étrangère en renonçant à leur droit à l'immunité. Car l'assujettissement d'un Etat à une législation étrangère sans son accord constitue une violation du principe de la souveraineté et de l'égalité en droits des Etats. Il est vrai qu'en ce qui concerne les entreprises d'Etat de commerce extérieur, la renonciation à des droits déterminés à l'immunité est admise.

Cela se produit assez souvent dans des contrats commerciaux qui prévoient dans des cas déterminés, l'assujettissement d'entreprises de commerce extérieur à la législation du co-signataire.

(Travaux de la Commission du droit international privé du VI Congrès de l'association internationale des juristes démocrates, la situation de la personne morale d'Etat dans le commerce international, par Horst Wiemann, professeur agrégé à l'Université Humbolt, Berlin, pp. 61, 66, 67).

(٢) En ce sens on observe que l'article 6 de l'accord commercial franco-soviétique du 11 Janvier 1934, a soumis à la loi française, les contrats que la représentation commerciale de l'U.R.S.S. en France aura conclus en garantie.

(Battifol (Henri), op. cit, Ibid.)

تكلفة الانتاج وأحوال التغير الاقتصادى *

بقلم

كمال الدين رضوان

ادارة البحوث الاقتصادية بالمؤسسة المصرية العامة للتجارة

التغير الاقتصادى بمعناه الواسع هو الوضع الذى تتخذه الظواهر الاقتصادية على مدار الزمن ، سواء أحدث هذا كنتيجة للسياسة الاقتصادية أو بالتفاعلات الذاتية لهذه الظواهر ، وامتداد أثر هذا التغير الى تعديل مستوى الدخل القومى ودخل الفرد • ومن ثم فان التغير الاقتصادى بهذا المفهوم هو أساسا ما يتميز به الانتقال من مرحلة اقتصادية معينة ، ولتكن التخلف أو الركود الاقتصادى ، الى مرحلة النمو أو الاعتماد على الذات •

وقد تعرض الكاتب الى التعريفات المختلفة لمفهوم النمو الاقتصادى أو التنمية الاقتصادية ، ثم خلص منها الى ان عملية التنمية فى ذاتها ، كانتقال بالاقتصاد القومى من مرحلة الى أخرى ، تتحصل فى محاولة علاج السريان المبكر لمفعول قانون تناقص الغلة على مستوى قومى ، أى اختلال العلاقة بين الموارد المستغلة ومعدل نموها من ناحية ، وتعداد القوة العاملة ومعدل نموها من ناحية أخرى • وذلك عن طريق استخدام بعض العوامل التى يمكن التحكم فيها الى حد ما ، كمكونات الانفاق القومى والأوجه الجارية لتخصيصه بين الاستهلاك والاستثمار ، مكونات الانفاق الحكومى ومستواه كنسبة من الدخل القومى ، كمية وسائل الدفع ، معدلات الأجور •• الخ • هذا الى جانب البحث العلمى الذى يهدف الى تحسين التكنولوجيا وزيادة الانتاجية •

ثم يعرج على الحاجة الى تحليل التكاليف وأهميته فيشير الى أن التغيرات الاقتصادية سواء ماكان منها ناشئا عن التغيير الذاتى للظواهر أو ماجاء منها نتيجة للسياسة الاقتصادية ، لابد وأن تنعكس على ظروف الانتاج • بمعنى أنها تؤثر باستمرار على العلاقات الداخلية بين عوامل الانتاج المختلفة التى تحكم نموه فى كل نواحى الانشطة الاقتصادية بشكل ما • ان هيكل التكاليف فى كل صناعة يعبر بصفة عامة ويرتبط زمنيا بالصورة النهائية التى تتخذها العلاقات الداخلية المشار اليها • ومن ثم فان مستوى تكلفة الانتاج يمكن أن يعتبر دالة لكل العوامل السابقة ، تتحصل فيه آثار كافة التغيرات التى تلحق بها ، وتبرز بصفة عرضية الوجه الاخر لنفقات المشروع أو الصناعة كتكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع من موارده الكلية فى نفس الوقت •

---

* ملخص للمقال المنشور فى هذا العدد باللغة الانجليزية

ان الدخل المتولد عن العملية الانتاجية كقيمة مضافة الى السلع الوسيطة الداخلة فى الانتاج يتم توزيعه بشكل ماأثناء العمليه ذاتها ، وهو بذاته ظاهرة سوقية تحدده عوامل العرض والطلب ، سواءبالنسبة لعوامل الانتاج أوبالنسبة للسلع التامة الصنع نفسها · والتغير هنا ذو دلالة عظمى بمعنى أن التغير فى مستويات التكلفة من جانب والتغير فى الطلب الانتاجى من جانب آخر يمكن أن يلعب دورا مزدوجا سواء بصورة جزئية كسبب ، أو بصورة كليه كنتيجة للتغير الاقتصادى ، تبعا لوزن المنشأة أو الصناعة التى بدأ فيها التغير والـذى يعبر عنه حجم الانفاق على الانتاج ومستلزماته ؟

هذا الى جانب أن تحليل التكاليف يمثل ، بالاضافة الى الجهود المبذولة للتخطيط على مستوى قومى ، يمثل البعد الثالث للصورة التى ترسمها الخطة · حيث يمكن أن تبرز أية أخطاء تقديرية تخفى على المخطط فى المراحل الأولى، باعتباره وسيلة للمتابعة والتنبؤ بطريق العينة . فضلا عن أن مجال دراســة التكاليف هو فى ذاته نقطة التقاء بين سائر الفنيين العاملين بالصــناعة على اختلاف نواحى تخصصهم ، يبرز فيها دور كل منهم فى التأثير عـلى ظروف الانتاج واستنباط أفضل الطرُق له ·

ان الندرة النسبية كظاهرة اقتصادية تلعب دورا هاما فى حياتنا كتحد يفرض وجوده ، غالبا فى شكل اختناقات (أعناق زجاجة) بمعنى أنالمعروض من سلعة أو مجموعة ما من السلع اللازمة للانتاج قد لايتمشى مع المطــلوب منها فى وقت معين ، ومن ثم فان ارتفاعا فى تكلفتها يفرض نفسه بدرجـات متفاوته ، قد تعكر النمو المطرد للانتاج الى حد ما · وشيوع هذه الحركة فى جانب من الاقتصاد ينتشر معه هذا الاتجاه ويمتد من أسواق المنتجين الىاسواق السلع والخدمات النهائية ليرتد كمؤثر خارجى جديد · ومن ثم فان لنا أن نتوقع تغيرا أبعد فى العلاقات الداخلية بين عوامل الانتاج المختلفة فضــلا عن أثره المباشر على ميزان المدفوعات ·

مايحدث فى سوق المنتجين أذن لاينعزل أثره دائما ، بل تمتد موجتــه بشكل ما الى سوق مستهلكى السلع والخدمات النهائيين · والغرض الأساسى من هذه الدراسة هو محاولة بناء نموذج يعبر عن الظروف المحيطة بنمــــو النشاط الصناعى عموما والصناعة التحويلية بوجه خاص مع أعطاء أهمية خاصة للاعتبارات الاقتصادية للمشكلة · وحجر الزاوية فى هذه المناقشة هو أن التغير الاقتصادى كيفما كانت طبيعته يعكس نفسه على قوائم التكلفة ·ومن ثم فان من الممكن تتبع أثر هذا التغير داخليا وخارجيا من خلال جدول التكلفة المعدل المقترح ، وأهم خصائصه هو أنه محاولة لجمع كافة العناصر التى تتأثـر أو تؤثر فى التكلفة الحقيقيةللوحدة ، فضلا عن عناصر التكلفة ذاتها سواءمظهرها الطبيعى أو المـادى ككميات تدخل أوتفنى فى العملية الانتاجية ،أو فى مظهرها النقدى كعناصر أو قنوات للانفاق الانتاجى ·

ان علينا أن نميز بين التغيرات التى تحدث خارج المنشأة أو الصناعة أو الاقتصاد القومى والتغيرات المقابلة التى تحدث داخل المنشأة أو الصناعة أو الاقتصاد القومى باعتبارها محاولات للتكيف طبقا للتغير الخارجى من جانب ومحاولات لدفع التغير الاقتصادى فى مجرى جديد موات من جانب آخر للتغلب على مايعترض نمو الانتاج من عقبات ذات طبيعة وقتية كتغيرات السوق أو ذات طبيعة بنيانية تتصل بالصناعة أو الاقتصاد القومى ٠

وعلى هذا يقترح الكاتب نموذجا من سبعة عشر معادلة مستنبطة من جدول تنخرط فيه شتى القوى ذات الفاعلية سواء فى مظهرها الطبيعى أو مظهرها النقدى ٠ مما تحاول المقاييس المستنبطة من التنبؤ به وقياسه ، سواء فى صورة مادية أو نقدية ٠ ثم يختصر هذا النموذج أخيرا فى أربع معادلات تضم من جانب التغير النسبى فى كل من الانفاق الكلى أو القيمة النقدية للانتاج والقيمة المضافة ، وقيمة السلع الوسيطة المستخدمة فى الانتاج وتكلفة الوحدة ، وتضم من جانب آخر التغير النسبى فى كل من العوامل التى تؤثر عليها جميعا سواء من ناحية تكنولوجية أو نقدية ٠ وذلك كمحاولة لرصد التغير وقياسه ومعرفة اتجاهاته ومعناه ، فضلا عن تحديد منفذ التدخل لتعديل مجرى التغير ٠

نقد الكتب

شارل بتلهيم الهند المستقلة . مكتبة ارمان كولان . باريس ١٩٦٢ — ٥٢٥ صفحة (بالفرنسيه) *

يجرد هذا المؤلف الهام أحوال الهند جردا علميا وافيا يشمل شتى نواحى تطور الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى البلاد بعد الاستقلال . وواضعه أحد علماء الاقتصاد المعروفين وأحد أخصائى شئون التخطيط المبرزين(١) . وليس من الغريب أن يتعدى عالم اقتصادى كالأستاذ بتلهيم نطاق الاقتصاد البحت فى موضوعه اذ يدين كما هو معروف بفلسفة اشتراكية ماركسية تظهر واضحة فى شتى مؤلفاته . ولن نحاول فى هذا الصدد أن نقدم للقارىء ملخصا وافيا عن محتويات المؤلف الراهن وذلك نظرا لشموله الواسع وتعدد ما يتناوله من مشكلات تتراوح بين دراسة لذلك النظام العجيب ،نظام الطوائف الهندية ، ودراسة لدقائق العقبات الفنية التى تعترض زيادة الحاصلات الزراعية فى البلاد .

وينقسم المؤلف الى مقدمة ثم جزءين يليهما ختام . أما المقدمة فتستعرض الظروف السياسية التى نشأ فيها الاتحاد الهندى عقب الحرب العالمية الثانية كما تسجل سريعا بعض الحقائق عن مستويات الهند الاقتصادية حتى أوائل السنوات الخمسين . وأما الجزء الأول فيتناول فيه الكاتب مختلف مشكلات الزراعة (الانتاج ، العلاقات الاجتماعية ، الطبقات ، الطوائف) ثم سريعا بعض مشكلات القطاع الصناعى والقطاع المالى .

ويجد القارىء فى هذا الجزء أيضا دراسة وافية عن هيكل المجتمع الهندى كما يجد استعراضا لمعالم التنظيم السياسى السائد فى البلاد .

والجزء الثانى من المؤلف فى جوهره تحليل للخطط الخمسية الهندية ومقارنة بين نتائج السياسات الاقتصادية والاجتماعية المطبقة ونطاق ما تحتاجه البلاد فى شتى هذه الميادين .

وخلال كافة هذه الموضوعات — ويتناولها المؤلف بقلم مدرب فاحص — يستطيع القارىء أن يتتبع الأفكار الأساسية الحاكمة لنظرة الأستاذ بتلهيم الى مشكلات الهند ، وأهم هذه الأفكار فيما يبدو :

١ — ان ما يتمتع به الاقتصاد الهندى من الموارد الطبيعية والانسانية يهيىء له امكان تحقيق نمو سريع ومطرد .

(*) Charles Bettelheim, *L'Inde indépendante*, Librairie Armand Colin, Paris 1962.

(١) ألقى الأستاذ بتلهيم عددا من المحاضرات عن « الفائض الاقتصادى » بدعوة من معهد التخطيط القومى خلال شهر فبراير الماضى بقاعة محاضرات الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع .

٢ ــ ان أهم العقبات فى هذا الشأن عقبات اجتماعية تتلخص فى غلبـــة المصالح الفردية ، ولا سيما مصالح كبار رجال الصناعة والمال ، على تكييف السياسة الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد ٠

٣ ــ أنه لا محل لمقارنة ما حققه التخطيط الهندى من معدلات للنمو بمـا حققه الجار الصينى فى شتى النواحى ٠

٤ ــ ان النظام السائد فى الهند ليس نظاما اشتراكيا على خلاف مايدعيه البعض وأن تخطيطها ليس تخطيطا « حقيقيا» ٠ فالأمر يتلخص من ناحية فى رأسمالية حكومية (ويفهم الأستاذ بتلهيم هذه العبارة فى معناها الواسع ممـا يضعف بعض الشىء من قوة اقناعه) يتعاون معها القطاع الخاص طالمـا أن فى ذلك التعاون نفعا يعود عليه ٠ أما التخطيط الهندى فلا يزيد عن تخطيط توقعى يرسم المعالم العامة لما يجب أن تكون عليه سياسة الدولة ولما يؤمل أن يكون عليه نشاط القطاع الفردى فى فترة مقبلة ، فهو بعيد كل البعد عن التخطيـط « الآمر » الذى تعرفه دول العالم الاشتراكى ٠

وقد يبدو للقارىء أن كل هذا دارج معروف لولا أن الأستاذ بتلهيم يقدم لنا خلال أبواب كتابه بحوثا واقعية شيقة تدعمها البيانات والاحصاءات ويزيدها خصوبة تحليل نظرى اجتماعى ثاقب ٠

ويتناول الأستاذ مشكلات الهند بروح الصديق المعجب بحضارتها وشعبها ومع ذلك فهو ليس متفاءلا فيما يتعلق بمستقبل البلاد القريب اذ يلفت نظرنا فى ختام المؤلف الى الاخطار التى تهدد الهند من حيث تزايد الفروق الاجتماعية وجنوح الطبقات العليا الى بعثرة الموارد فى استهلاك كمالى ، وبطء النمو وتفاقم حالة المدفوعات الخارجية وأخيرا وليس آخرا تراجع أهميـــة حزب المؤتمر لصالح التطرف اليمينى واليسارى على السواء ٠

ز٠نصر

* * *

رينيه ديمون : افريقيا الســـوداء تتعثر فى الطريق ــ باريس ١٩٦٢ــ٢٨٧ صفحة (بالفرنسية)*

كتاب اشتهر سريعا لمؤلف معروف يعتبر من أهم المختصين بمشـــكلات الدول المتخلفة ولا سيما ما كان متعلقا بشئون الزراعة ٠

وليس من السهل أن نقدم للقارىء جردا شاملا لما يحتوى عليه هذا المؤلف الغزير الملىء بالبحوث والملاحظات الثمينة التى تكاد لا تترك جانبـــا من جوانب

(*) René Dumont, *L'Afrique Noire est mal partie*. Editions du Seuil. Paris 1962.

الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى عدد من دول افريقيا الاستوائية والا تعرضت لها فى صورة أو أخرى ٠

ويبدأ المؤلف بتعداد العقبات الطبيعية والتاريخية التى تعترض سبيل افريقيا السوداء فيذكر المناخ الردىء والتربة الفقيرة نسبيا وانتشار الأمراض الفتاكة من حمى وجزام ومرض النوم والملاريا والبلهارسيا ٠٠ الخ ٠ فضلا عن سوء التغذية كما وكيفا وقصور الطاقة البشرية نتيجة لاستنزافها عن طريق تجارة الرقيق (وتتراوح التقديرات فى هذا الصدد ما بين ٦٠ و١٥٠ مليون نسمة « صدرت » أغلبها الى القارة الجديدة) ٠

ولا يزال استنزاف ثروات افريقيا جاريا حتى الوقت الحاضر على قدم وساق ، وذلك نتيجة لشتى أنواع الاستغلال التجارى والاقتصادى ٠ ويضرب الكاتب أمثلة عديدة على ذلك أغلبها من الحياة اليومية دون خوض فى تحليل فنى متعمق ولكنها أمثلة تبرز فى صورة صارخة ما تعانيه افريقيا الاستوائية حتى الآن على يد التجار ـ بيضا وصفرا وسودا ـ وعلى يد المرابين المتسلطين على الفلاحين ٠ ويركز الأستاذ ديمون اهتمامه على عدد من الجوانب تعتبر فى رأيه أهم الأسباب التى تدعو الى التشاؤم فيما يتعلق بمستقبل افريقيا الاستوائية ، ومن هذه الجوانب :

١ ـ المغالاة فى توفير الخدمات الاجتماعية على حساب الجهود الانمائية الانتاجية المباشرة ٠ فهو يذهب الى أن الاعانات الأجنبية والموارد المحلية تبعثر فى مشروعات لا تسهم فى بناء الاقتصاد الافريقى مع أنه فى نظره :

« كل سياسة تفخر فى البلاد المتأخرة بانها « اجتماعية » تضحى امكانيات زيادة الانتاج لاشباع حاجات عاجلة ، فهى لذلك فى حقيقتها وفى الاجل الطويل منافية للاعتبارات الاجتماعية ٠٠ ان الفوائد الاجتماعية ينبغى أن تكون عائد من النمو فتحتفظ بذلك بصفة المكافأة » (ص ٣٣ ـ ٣٤)

ولسنا على المام كاف بأحوال افريقيا الاستوائية للحكم على هذا الاتجاه ولكن يبدو لنا أن المشكلة أكثر تعقيدا وأن الكاتب لم ينجح فى التوفيق بين رأيه وما يذهب اليه طوال مؤلفه بشأن وجوب النهوض بالمستويات الثقافية والصحية والأخلاقية ، اللهم الا اذا كان نقده موجها فقط الى المغالاة فى البذخ عند تأثيث المدارس والمستشفيات وما الى ذلك نتيجة لنقل أعمى عن الأنماط الاوربية ٠

٢ ـ المغالاة فى « ميكنة » (يا لها من عبارة ثقيلة !) الزراعة ، الأمر الذى يكلف الدولة الكثير من العملات الأجنبية ويزيد البطالة فى صفوف عمالها ، ويهمل قصور عدد الفنيين القادرين على خدمة الآلات الزراعية ٠ ان « سحر الجرار » فى رأيه يسيطر على الكثيرين فى افريقيا السوداء ومن بينهم أغلب الخبراء الأجانب سواء من الغرب أو الشرق ٠

ويذهب الاستاذ ديمون فى هذا المجال الى راى كان وبودنا أن يسنده بحجج لا تقل قوة عن العبارات التى يستخدمها ، الا وهو :

« ان كل زراعة تسلك سبيل التجديد تستطيع أن توفر من الاعمال الناقصة ما يكفى لتحقيق العمالة الكاملة فى الريف مباشرة وفى كل مكان » (ص ٢١٣)

٣ ــ تضخم الانفاق على الجهاز الادارى نتيجة لعوامل مختلفة منها «بلقنة» افريقيا الاستوائية وتفتيتها الى عدد من الدويلات لكل منهـــا حكومة ونواب وموظفين وتمثيل فى الخارج ٠٠ الخ ٠ ففى المستعمرات الفرنسية الســـابقة وحدها ١٥ حكومة يزيد عدد وزرائها على ١٥٠ الى جانبهم آلاف من النـــواب والموظفين ٠ ومنها أيضا جنوح بعض الحكام الى ترف لامحل لهومن الأمثلة على ذلك استيراد الرخام بالطائرة لبناء القصور (ص ٦٤) ٠ ويقف الكاتب طويلا عند الاسراف فى رفع مرتبات الموظفين وتعاليهم على عامة الشعب وجنوحهم الى هجر الارياف والتركز فى العاصمة واحتقار الاعمال اليدوية وتقليد «البيض» فى أسوء العادات ٠

ويشك الأستاذ ديمون فى فائدة نقل الديمقراطية البرلمـــانية الى دول افريقيا الاستوائية حيث تتخذ صورة كاريكاتورية تحكم بها الظروف السائدة٠ وفى عملية حسابية طريفة يذهب المؤلف الى أن النائب الواحد فى بعض هـذه الدول يحصل فى مقابل شهر ونصف من العمل البرلمانى على ما يحصل عليـــه الفلاح الافريقى خلال ٣٦ سنة من حياته ! (ص٦٦)

ويعتقد الكاتب ان المسئولية فى هذا الشأن تقع أولا على فرنسا لعدم مواجهة الشعوب الأفريقية المتصلة بها بحقيقة الأمور ٠

٤ ــ بقاء نظم اجتماعية عتيقة منها فى بعض المناطق نظام ارث يجعل من أبناء الأخت الغرباء ورثة الشخص فى أمواله ومنها تعدد الزوجـات بين بعض الفئات واستغلال الأسر للزوج (المهر ــ الاحتفـــاظ بحق تزويج ما ينجب من بنات) ٠ كذلك سطوة رؤساء القرى والقبائل من الشيوخ الطاعنين فى السن الحريصين على بقاء الأمور على حالها ٠ ويشير المؤلف فى هذا الصدد الى طائفـة « المريدين » وعاداتهم الغريبة (اعفاء أعضاء الطائفة من الواجبات الدينية مـع ضمان الجنة بشرط العمل مجانا فى خدمة « المرابـط » أو الشيخ حتى ســـن معينة قد تبلغ الأربعين ، تمتـــع « خليفة » الطائفة بأراضى شـــاسعة تزرع مجانا ٠٠٠ الخ ٠)

ومن هذه النظم أيضا نقل التشريعات القـــانونية الفرنسية المشتقة من القانون الرومانى الحريص على اطلاق العنان لحق الملكية ٠ ويتخـذ الكاتب فى هذا الشأن موقفا يزيد تطرفا على أكثر المتطرفين اذ يقرر :

« ان **النصيب الذى يقتطعه مالك الارض الزراعية ولا يستثمره** قد اصبح فى الوقت الحاضر نظرا للانفجار السكانى **جريمة ضد الامة** يستحق عليها العقاب » (ص ١١٧)

ان مثل هذه المغالاة فى العبارة بين الحين والآخر لا تخدم المؤلف وتناقض تماما اعتداله ومعرفته بشتى تجارب الاصلاح الزراعى وتمييزهـا بين مختلف أنواع الملكية الزراعية وتناولها المشكلات فى تدريج وحكمة تأخذ فى اعتبارهـا كافة الظروف السائدة زمانا ومكانا عند البت فى كيفية معاملة الملاك الزراعيين بما يخدم الأهداف القومية المرسومة .

* * *

والكتاب لا يقتصر بطبيعة الحال على النقـد وابراز النواقص ، فهو حافل بالتوصيات والمقترحات الايجابية لا سيما فيما يتعلق بزراعة الأراضى وتربيـة المواشى ويخوض المؤلف مشكلاتها فى تفصيل دقيق خلال صفحات طويلة يظهر فيها مايتمتع به الأستاذ ديمون من خبرة والمام واسع بشئون الفن الزراعى فى مختلف أنحاء العالم .

ويعتقد الكاتب أن التخطيط والاشتراكية والاعتماد على الادخار المحـلى والاهتمام بالتصنيع (الامر الذى يحتاج فى رأيه وبحق الاهتمام بتنمية الزراعة تنمية سريعة) وانتشار النظم التعاونيـة الرشيدة البعيدة عن الاسـتغلال والتلاعب ، كل هذا كفيل بالنهوض بدول افريقيا الاستوائية نهوضا سريعـا بشرط الحرص على الارتقاء بالمستويات الأخلاقية وبث روح التضحية فى سبيل الوطـن .

وربما كانت الفكرة الأساسية المسيطرة على المؤلف تلخصها عبارة يرددها الأستاذ ديمون مرارا ، ألا وهى :

« على الافريقيين ان يشمروا عن سواعدهم بدلا من تقـديم اياديهم »

ولا شك أن الكتاب قاسى فى بعض أحكامه يغالى أحيانا فى تقرير آرائه ، ولكنه فيما يبدو قد قوبل مقابلة حسنة بين الافريقيين لصدوره عن صـديق تدعوه حكوماتهم مستشارا لها ومعاهدهم أستاذا بها .

نعم ، انه ـ كما يعترف به صاحب الكتاب نفسه مرارا ـ من السهل على المرء أن ينتقد ويعاتب ويتهكم ثم يدعو الى التقشف وينادى بالزهد ـ وهو جالس فى مكتب مريح وسط جو لطيف بدولة ثرية يتمتع بأعلى مستويات المعيشـة السائدة بها . ان الاستاذ ديمون لم يتذكر دائما فى رأينا هذه الحقيقة عنـد تشخيصه وحكمه على أحوال بعض اخواننا الافريقيين .

آخر الأخبار أنه يزور دول شمال افريقيا مستشارا فنيا لبعض حكوماتها، اننا فى انتظار مؤلفه القادم : هل تنجح شمال افريقيا فى انطلاقها ؟ (١) .

ز. نصر

---

(1) *L'Afrique du Nord va-t-elle bien démarrer* (en préparation)

ف. بيرو : اقتصاديات الأمم الحديثـــة ـ التصنيع وتجميع الامم . دار النشر الجامعية فى فرنسا ـ باريس ١٩٦٢ـ ٢٥٢ ص (بالفرنسية) *

كتاب آخر بقلم مؤلف غزير وعالم ذائع الصيت وكتاب يترك هـذه المرة أيضا نفس الانطباعات التى تركها فى نفسنا عدد من مؤلفاته السابقة : بعض المزايا وكثير من العيوب .

أما المزايا فهى فى هذا المؤلف معلومات وبيانات مفيدة عن دول افريقيا الناطقة بالفرنسية (المستعمرات الفرنسية السابقة) لا فى ميدان الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية فحسب ، بل وفى ميدان السياسة أيضا . فمن هذا المؤلف يستطيع القارىء بشىء من الصبر أن يحصل على صورة واضـــحة مفصلة عن المشكلات العديدة التى تواجه هذه الدول وهى فى التحليـل الأخير مشكلات التخلف فى صورة قصوى : اقتصاديات بدائيـــة فقيرة ، عجز فى الموارد الانسانية والمالية ـ ضعف فى الأجهزة الادارية والسياسية ـ تقلب فى أسعار ما تعتمد عليه من حاصلات قليلة ـ استغلال أجنبى واسع النطاق متعدد الجوانب ـ رغبة فى التطـــور ... الخ . كذلك يجد القارىء عرضا مفيـــدا لمحاولات تلك الدول فى تنسيق سياستها الاقتصادية وبلورة هذا التنســـيق فى اتفاقيات تجارية أو اقتصادية .

وأما العيوب فهى كما قلنـــا عيوب الكاتب العادية : ســـيل من الآراء والاشارات والاستطرادات والمقارنات يختلط فيها الاقتصاد بالسياسة بالاجتماع بل وحينا بالفلسفة ، لغة مليئة بالتجديد وبتجديد قلما يشعر القارىء بضرورته أو بأناقته ، عناوين خلابة قلما تفى بوعودها ، ايحاء لا يكاد ينقطع بأن الكاتب يعرف كل شىء ويملك كافة الحلول لكافة المشاكل فى كافة الأحوال وعلى كافة المستويات ، وصف يعقبه تحليل وتحليل يعقبه وصف مع عدد من التوصيات هنا وهناك دون أن يعرف القارىء متى يريد الكاتب الانتقال من الواحـد الى الآخر ولماذا اختار هذا الانتقال عند هذه النقطة بالذات .

كل هذا ليعرض المؤلف فكرة أقل ما يقال عنها انها أصبحت اليوم حقيقة دارجة لا ينازع فيها أحد ، ألا وهى فائدة تكتل دول افريقيا السوداء فى مجموعة متعاونة تتعدى الحدود السياسية فتحاول التنسيق بين سياستها الانمائيـــة وتهيأ لمشروعاتها ومشاريعها مزايا الأسواق الكبيرة .

نعم ، ان التمتع بغزارة فى العبارة وبهيئة أبحاث طيعة قادرة وبرصـــيد علمى معروف سلاح ذو حدين ، يشعر القارىء فى هذا المؤلف بكلاهما معا .

ز. نصر

(*) François Perroux, *L'Economie des Jeunes Nations* — Industrialisation et Groupement des Nations. P.U.F. 1962.

ك. كوريهارا : الدخل القومى والنمو الاقتصادى : لندن ١٩٦٢ ـ ٢٧٦ صـفحة (بالانجليزية)*

ـ ١ ـ

يعد الأستاذ « كوريهارا » من اتباع المدرسة الكنزية الحديثة والقائمين على تطويرها حتى تكون أعم وأشمل . ولقد كان اهتمامه بهذه الناحية من الأدب الاقتصادى واضحا خلال الكتب التى نشرت له فى السنوات الأخيرة .

وهذا الكتاب هو بدوره حلقة جديدة فى تلك السلسلة ولعله أهمهـــا . فقد كان بحثه فيه أكثر شمولا وتقدما اذ عالج العناصر الأساسية للحسـابات القومية ، وعوامل النمو والتوظف ومحددات الدخل الأهلى كوحدة واحدة ، ولم يقتصر على التحليل الاقتصادى القصير الأجل بل تناول أيضا اقتصاديات الأجل الطويل كما عرض لمعادلات « هارود » و « دومير » على نحو جديد .

وهو فى هذا كله لا يكتفى بتلك النماذج الاقتصادية القائمة على الفروض المبسطة وانما نجده ، خلال مراحل البحث كله ، يتدرج الى نماذج اقتصـــادية أكثر تعقيدا وواقعية . فتحليلاته لنظريات التوازن العام والنمو توضح الآثار المترتبة على التغيرات فى معدلات التصدير والاستيراد والميل الحدى للانفـاق الحكومى وفرض الضرائب ..

والكتاب بأكمله ما هو الا حلقات مترابطة من الفكر الاقتصادى المبنى على تحليلات رياضية ، بدأه بتعاريف محددة عن الدخل الأهلى والانتـــاج الكلى ، والنقط التوازنية التى يتحدد عندها حجم كل منهما . وعلى ضوء تلك التعاريف حدد العوامل الواجب توافرها لامكان احداث حالة توازن وبالتالى أســـباب ظهور الفجوات التضخمية والانكماشية .

ـ ٢ ـ

وأهمية بحث حالة التوازن ليست غاية فى حد ذاتهـــا وانما هى خطوة ينتقل بها الكاتب الى موضوع آخر وهو التعرف على تلك العوامل المحـــدثة للتقلبات فى حجم الدخل الأهلى والانتاج ، اذ يرى أن مثل هـــذا البحث يمكن تماما من التعرف على السبيل الصحيح للوصـــول الى الأهداف المرجـــوة لأى اقتصاد نام .

وواضح أن الأستاذ « كوريهارا » حصر الاجابة على مشكلته فى كلمة واحدة وهى « المضاعف » فدراسة العوامل المكونة للمضاعف واتجاهـــاته تبين بجلاء أسباب التقلبات فى حجم الدخل الأهلى وبالتالى يمكننا أن نتخذ السياسة الكفيلة بالوصول به الى أقصى قدر ممكن .

(*) K. Kurihara, *National income and economic growth* — George Allen, London 1962.

وتحتل فكرة المضاعف غالبية صفحات هذا المؤلف ، وهو فى عرضـــه الخاصة بهذ الشأن يبدأ بفروض محددة ثم يستبعد الواحد تلو الآخر الى أن يصل الى المضاعف فى صورته النهائية ٠

ويميز «كوريهارا» بين نوعين من المضاعف :

الأول : المضاعف البسيط Simple Multiplier

الثانى : المضاعف المركب Super Multiplier

والأول لا يخرج فى عمومه عن المضاعف فى صورته الكنزية ، أى مقلوب الميل الحدى للادخار ٠ وبأخذ الاستثمار الأصلى فى الاعتبار يتكون المضـاعف المركب ٠ ويظهر بجلاء من معادلة « كورى هارا » أن النتيجة المترتبة على ذلك هو زيادة فاعلية المضاعف فى احداث التقلبات بالدخل الأهلى ٠

* * *

وعلى نحو متماثل من التحليـــل النظرى عرض الكاتب لأثر التغير فى الانفاق الحكومى على الدخل الأهلى ٠ وفى رأيه أن مدى الزيادة فى الدخل الأهلى الكلى المترتبة على الزيادة فى الانفـــاق الحكومى متوقفة على تكوين واتجـــاه مضاعف الانفاق الحكومى ، وهو بدوره اما مضاعف بسيط أو مضاعف مركب يأخذ فى اعتباره الميل الحدى للاستثمار الفردى ٠ وهو يعادل مقلوب الميـــل الحدى للادخار الفردى مضافا اليه الميـــل الحدى الحكومى لفرض الضريبـــة مخصوما منها الميل الحدى الفردى للاستثمار ، وذلك يعنى أنه كلما كان ذلك الميل كبيرا كلما كان الانفاق الحكومى أكثر فاعلية فى زيادة الدخل الأهلى ٠

* * *

وأخيرا باستبعاد الفرض الأخير ، وهو المجتمع المغلق ، وبأخذه فى الاعتبار مضاعف الانفاق الحكومى البسيط والمركب وصل الكاتب بعد سلســـلة من المعادلات الى مضاعف التجارة الخارجية المركب الذى يوضـــح أثر التغير فى الصادرات والواردات على الدخل الأهلى وقد أخذ الكاتب فى اعتباره : الميـــل الحدى للانفاق الفردى والميل الحدى للاستيراد ، والميل الحدى لفرض الضريبة على الدخول والميل الحدى الحكومى للنفقات التحويلية والميل الحدى للاستثمار الفردى ٠

— ٣ —

وتحليل العوامل التى تؤثر على التقلب فى الدخل الأهلى والتى تتمثل فى المضاعف على النحو سالف الذكر ، تسيطر عليها الاعتبارات قصيرة الأجـل ٠

الا ان مثل هذا التحليل لايكفى للانتقال الى الخطوة التالية التى لاتقل أهمية وهى التعرف على العوامل المسيطرة والمحددة لمعدلات النمو . فالمضاعف فى ظل التحليل القصير الأجل يهتم بمدى تأثر الطلب الفعال .

والتحليل هنا أيضا توازنى ، فالدخل الأهلى فى نقطة التوازن يستلزم التعادل بين الادخار والاستثمار والتعرف على تلك المراحل المتتابعة التى يهيىء فيها الاستثمار نفسه لكى يتعادل مع الادخار يوضح تماما مراحل نمو الدخل الأهلى ، الذى يحدد ويتحدد بمعدل نمو رأس المال وذلك فى ظل معلومات فنية معينة وحجما ثابتا للسكان .

ومعدل النمو يمثل العلاقة بين الزيادة فى الدخل الأهلى الحقيقى والدخل الأهلى الحقيقى الكلى . وهو يتحدد فى أبسط صوره نتيجة العلاقة بين متوسط الميل للادخار وبين نسبة الزيادة فى الاستثمار الى الزيادة فى الدخل الأهلى ، أو بمعنى آخر النسبة الحدية لرأس المال/الانتاج .

واذا استبعدنا فرض وحدة الكيان الاقتصادى ، وأنه نتيجة لهذا يوجد قطاع عام وقطاع خاص ، فان معدل النمو هنا يتحدد نتيجة العلاقة بين دالة الادخار الفردى مضافا اليها دالة فرض الضريبة مخصوما منها نسبة الانفاق الحكومى الى الدخل الأهلى وبين معامل رأس المال/الانتاج .

والمحددات المذكورة تظهر حقيقة واضحة وهى أثر الادخار الاجتماعى وفائض الميزانية(١) على معدل النمو ، وهى حقيقة لها أهميتها بالنسبة للبلاد النامية .

* * *

وأخيرا بادخال العوامل الخارجية فى الحسبان ، أى فى ظل مجتمع غير مغلق ، فان معدل نمو الدخل الأهلى يتحدد نتيجة العلاقة :

بين دالة الادخار مضافا اليها نسبة الاقتراض الأجنبى الى الدخل الأهلى ، مخصوما منها نسبة الاقراض الأجنبى الى الدخل الأهلى .

وبين رأس المال/الانتاج . الذى يفترض ثباته .

ـ ٤ ـ

وكانت الخطوة الأخيرة فى هذا البحث هى التعرف على معدل النمو الذى يتحقق فى ظل التوظف الكامل . والفكرة ليست جديدة فقد عرض لها من قبل

---

(١) الادخار الاجتماعى يعنى الادخار الحكومى ؛ والذى يتحقق نتيجة استحداث فائض لا يتمثل فى المعنى المتعارف عليه ، بل قد يكون هناك عجزا فى صورته المطلقة وفى نفس الوقت يتحقق فائض نتيجة زيادة معامل الايراد الحكومى عن معامل الانفاق .

كلا من « هارود » و « دومار » . الا ان كليهما ، قد بنى معـــادلاته عـــلى فروض مبسطة . ولهذا فحتى تكون تلك المعادلات أقرب للواقع يتعين أن يؤخذ فى الاعتبار أن المجتمع مقسم الى قطاعين خاص وعام وأنه غير مغلق وأن معدل النمو على هذا النحو مهتمين ، عرض وطلب .

وعلى هذا الأساس فان النمو المثالى للنمـو المتوازن فى ظل التـــوظف الكامل ، دون ركود أو تضخم ، يكون متوافرا عندما يتعادل : معـــدل نمو الطلب الفعال .

ومعدل نمو الطاقة الانتاجية .

ومعدل نمو الطاقة العاملة .

والتى تتحدد من ناحية أخرى نتيجة العلاقة :

بين : الزيادة فى الاستثمارات الصافية/الطلب الفعال +

الزيادة فى الانفاق الحكومى/الطلب الفعال +

الزيادة فى الصادرات/الطلب الفعال

وبين الميل الحدى للادخار +

الميل الحدى لفرض الضريبة +

الميل الحدى للاستيراد

— ٥ —

وحقيقة أن مثل هذا البحث ليس بحاجة الى تقريـظ ويكفى ذلك العرض المترابط لنظريات التوازن العام على نحو أكثر ديناميكية مما اعتاده رواد البحث الاقتصادى ، والذى يربط به المؤلف القارىء حتى يصل الى نهـــاية الكتاب ، وعلى الرغم من أن أسلوب البحث كان رياضيا فان المؤلف كان رفيقا بالقارىء اذ أنه يوضح دائما كيفية الوصول الى المعادلة النهائية .

وعلى الرغم من أن موضوع الكتاب يتصل بالنمو وليس بالتنمية الا أن المؤلف لا يفرق كثيرا بين المعنيين فالنتيجة التى يصل اليها كثيرا ما يطبقهـا على كل من اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية ، وبذا فان مثل هذا التحليـــل قد يفيد الباحث الاقتصادى العربى فى نواح كثيرة .

على صبرى يس

ج . تلفورد : أساليب ادارة الخزانة العامة للدين العام ١٩٦٢ ـ ٣١٧ ـ صفحة (بالانجليزية)*

(١)

تحتل الديون العامة مكانة لها أهميتها فى الأبحاث الاقتصادية ، وذلك بعد أن أصبحت نسبتها كبيرة من الدخل الأهلى . والأهمية هنا مردها ذلك الأثر الذى يحدثه التغيير فى سياسة الاقتراض سواء من ناحية الحجم او الاتجاهات ، على مدى فاعلية السياسات المالية والنقدية فى تحقيق الأهداف المرجوة .

وواضح أن فاعلية سياسية الدين العام كعامل ايجابى (١) مرتبطة بمدى امكانيات الخزانة العامة فى تغير تكوين الدين الأهلى واتجاهات الطلب عليـــه.

واذا كانت هناك ابحاث متناثرة عن الدين الأهلى فاننا نادرا ما نجـد بحثا مفصلا قد تناول الأسس الفنية لادارة الدين العام ، وهو ما يهـــدف اليه الكاتب اساسا . وهو لهذا قد اتجه لدى تناوله لموضوعه اتجاها عمليا ، ولم يعرض للنظريات الا لماما ، مركزا بحثه على الولايات المتحدة .

وقد بدا باستعراض مفصل للاتجاهات الفنية التى اخذت بها الخزانة العامة الأمريكية فى ادارة الدين الأهلى منـذ الحرب الأهليـة الامريكيـة الى السنوات الحديثة اى من سنة ١٨٦٥ الى سنة ١٩٦٠ .

وعلى الرغم من أن الدراسة قاصرة على الولايات المتحدة، الا أن القارىء العربى ، يتبين من خلال ذلك العرض المفصل اتجاهات جـديرة باهتمامه ، فالدين الأهلى الأمريكى على الرغم من انه نشأ نتيجة عجز فى الخزانة قبيـل الحرب الأهلية الأمريكية الا أن الحروب كانت العـــامل الأساسى فى زيادة حجمه ، ولا نجد اثر لتمويل راس انتاجى سوى ما يتصل بانشاء قناة بنما ، واسواق راس المال كانت موضعا لتطور تدريجى متوافـــق تماما مع نمـو الاقتصاد الأمريكى ، وقد ساعد هذا التطور على امكانيات الخزانة العـامة فى تصريف سنداتها ، كما يظهر بوضوح اثر التكاتف بين السياسات النقـدية وسياسة ادارة الدين العام .

(٢)

والعوامل الأساسية التى لها تاثيرها على سوق السندات الحكوميـة وبالتالى فى امكانيات الخزانة العامة فى ادارة دينها ، تتركز فى السياسة التى يمكن أن تأخذ بها الجهات الأربع الآتية :

(*) Tilford, Gaines: *Technique of treasury debt management* - Columbia University - New-York 1962.

(١) ايجابية سياسة الدين العام تكون محققة عندما لا يكون هدفها مجرد الحصول على ايراد للخزانة العامة وانما استحداث آثار اقتصادية بالقطاع الخاص .

١ ــ المؤسسات المالية : بنوك ، شركات تأمين ، بنوك ادخار .

٢ ــ مؤسسات غير مالية : الشركات المساهمة ، صناديق المعاشات .

٣ ــ الأفراد .

٤ ــ البنوك الاحتياطية والخزانة العامة .

وفيما يتعلق بالقسم الأول فان مدى الطلب على السندات الحكومية متوقف اولا على اتجاهات الطلب على الائتمان ، وذلك يعنى أن اتجاه الاستثمار فى الأوراق المالية الحكومية متوقف على مدى توافر الأرصدة النقدية ، ومن ناحية اخرى فان مدى سيولة الأوراق المالية الأخرى والعائد الذى تحققه له اثره على مدى طلب هذه الجهات على الأوراق المالية الحكومية .

وقد اصبحت الشركات فى الولايات المتحدة عاملا مؤثرا على سوق السندات الحكومية ويقوم هذا الطلب على وجود فائض مؤقت من الأرصدة النقدية نتيجة تحصيلات موسمية مثلا او رصيد نقدى مخصص لضرائب سيجرى سدادها فى خلال فترة وجيزة . وذلك يعنى أن لاعتبارات السيولة والمخاطر المحل الأول ، ولهذا فان طلب هذه الشركات يكون مركزا على أذون الخزانة والسندات الحكومية القصيرة الأجل عموما . الا أن صناديق المعاشات تجعل لاعتبارات العائد المحقق من الاستثمارات المحل الأول فى الأهمية ، وعلى هذا ففى سنة ١٩٦٠ اقتصرت استثماراتها فى الأوراق الحكومية على ٧٣ فى المائة من مجموع ارصدتها اما باقى الأرصدة فقد اتجه الى الأوراق المالية الأخرى .

وقد اهتمت الخزانة العامة بتشجيع الأفراد على شراء السندات الحكومية الادخارية وذلك اساسا للتقليل من الاتجاهات التضخمية التى سادت عقب الحرب العالمية الثانية ، وقد بلغت نسبة استثمارات الأفراد فى السندات الحكومية فى سنة ١٩٦٠ ٢٣ المائة من مجموع أصولهم السائلة . وقد ظهر اتجاه واضح فى السنوات الأخيرة نحو تفضيل الأفراد لاعتبارات السيولة عن الربحية وترتب على ذلك تحول الطلب الفردى عن السندات الادخارية غير السوقية الى السندات الحكومية السوقية .

اما فيما يتعلق بالبنك المركزى فان اتجاهات طلب وعرض الأوراق الحكومية مرتبط بالاتجاهات التنفيذية لسياسة السوق المفتوحة التى تتوقف بدورها على السياسة النقدية التى يرى البنك المركزى ضرورة الأخذ بها ، وقد بلغ مجموع استثمارات البنوك الاحتياطية فى الولايات المتحدة الأمريكية فى السندات الحكومية سنة ١٩٦٠ ٢٧ مليون دولار أغلبها أوراق مالية حكومية قصيرة الأجل .

واخيرا فان الخزانة العامة تقوم بالاشراف على نسبة لها اهميتها من الأرصدة النقدية المخصصة لأغراض محدودة ــ اعانات بطالة ، تأمين عجز وشيخوخة .. وهى بهذه الصلة يمكنها ان توجه فائض الأرصدة النقـــدية الى سوق السندات الحكومية وقد بلغت جملة استثماراتها فى هذه الطريقة خمسة ملايين من الدولارات .

(٣)

وزيادة امكانيات الخزانة العامة فى تصريف سنداتها لا يستلزم فقط وجود سوق متسع متعدد الأطراف ذى مرونة كافية ، وانمـا الأمر يقتضى ايضا ان يكون شكل الاصدارات والأسس التى تقوم عليها : الاســـتحقاق ــ سعر الفائدة ... الخ ، متوافقة تماما مع احتياجات الســـوق وظاهر ان الخزانة العامة الأمريكية تحرص دائما على التعرف على رغبات المستثمرين ، فهناك عدة لجان مشكلة لهذا الغرض اعضاؤها يمثلون الاتجاهات المختلفـة فى السوق ، من بنوك احتياطية وتجارية ومندوبون عن بعض المؤســـسات الصناعية والتجارية الكبرى . ويجرى العمل على ان يؤخذ راى هذه اللجان قبل القيام بأى اصدار جديد .

واشكال الاصدارات المختلفة التى تقوم بها الخزانة العامة يكاد يكون محصورا فى الأنواع الآتية :

١ ــ اصدار سداد : يكون الغرض منه سداد قيمة سندات حل ميعاد استحقاقها بسندات جديدة .

٢ ــ اصدارات تحويلية : يكون الغرض منها تغطية العجز الطارىء على الخزانة العامة .

٣ ــ اصدار سداد نقدى : وهو يتماثل مع النوع الأول من حيث ان الغرض منه سداد استحقاقات قديمة ويفترق عنه فى ان السداد يتم نقدا عن طريق متحصلات نقدية ناجمة من اصدارات جديدة .

وقد تبين للكاتب من دراسته التفصيلية لهذه الأنواع المختلفة أن لكل من هذه الاتجاهات آثارها المتميزة على الاتجاهات الاقتصادية الســـائدة بل وعلى مدى نجاح الخزانة فى تحقيق اهداف الاصدار فى حد ذاته . كما تبين له ايضا انه كلما طالت مدة الاصدار كلما زاد اثره على الاتجاهات السائدة فى سوق السندات .

فسوق راس المال فى الولايات المتحدة بالغ الحساسية ، وأى اصدار جديد للخزانة ينعكس اثره سريعا على اسعار وحجم الأوراق المالية الأخرى وبالتالى على أسعار الفائدة .

وذلك يعنى أن نجاح الخزانة العامة فى اصدار معين لا يقاس فقط بمدى استيعاب السوق للسندات المصدرة فقط وانما باتجاهات استجابة الســوق عموما على نحو يتوافق وصالح الاقتصاد القومى .

وقد زاد من فاعلية الخزانة العامة فى تأثيراتها على سوق راس المال توثيق صلاتها وبالشركات الصناعية والتجارية الكبرى التى أخذت أهميتهـــا تتزايد تدريجيا كعميل فى سوق الأوراق المالية الحكومية خصوصا بعـــد استحداث شهادات المديونية وشهادات الضرائب .

(٤)

وبعد ان عرض الكاتب بشىء من التفصيل للتنظيمات الفنية لســـوق السندات الحكومية والكيفية التى يتلاقى فيها العرض بالطلب والمنشئـات الأساسية التى تتكفل بتلك العمليات اتجه الى بحث ناحية لها اهميتها وهى العلاقة بين سياسة البنوك الاحتياطية وسياسة الخزانة العامة فى ادارةالدين العام .

والنتيجة الواضحة التى اظهرها ان هناك علاقة وثيقة بين كل منهما ، فسياسة البنوك الاحتياطية لها اثرها على مقدار الأرصدة النقـــدية المتاحة سواء للقطاع الخاص او العام ، وبالتالى امكانيات الخزانة العامة فى الحصول على ما يلزمها او مرونة ادارتها للدين العام على وجه العموم . ومن ناحيـــة اخرى فان الأسس الفنية التى تأخذ بها الخزانة العامة سواء من حيث حجم الديون المصدرة ، وتحديد مواعيد الاستحقاقات وتوزيع الدين الأهلى ... يؤثر بالتالى على سوق راس المال والائتمان وهو المجال المسئول عن تنظيمـه البنك الاحتياطى .

وبالاضافة الى ما تقدم فقد تبين للكاتب من بحثه ان المؤسسات المالية غير المصرفية ليس لها تأثير على الاتجاهات السائدة فى سوق راس المال ، هذا بينما زادت اهمية المؤسسات المالية على النحو سالف الذكر .

(٥)

واذا كان موضوع الكاتب يبدو محدود النطاق فهو لا يناقش قـواعد عامة يمكن الاستفادة بها أو تحويرها الى حد ما حتى يمكن أن تكون محـلا لنظر القارىء العربى ، الا اننا نجد مع هذا ناحيتين منفصلتين جـــديرتين باهتمامنا ، وان كنا لا نلمس تميزا واضحا بينهما خلال فصول الكتاب :

الأولى : ادارة الخزانة للدين العام .

الثانية : سوق السندات الحكومية .

فالتمويل من المشاكل الاساسية للتنمية وانتهاج الخزانة العامة للسياسة السليمة فى اختيار اشكال الاصدار وحجمه واسعار الفائدة ؛ او بمعنى آخر امكانيات اجتذاب الأرصدة النقدية العاطلة ، من العوامل الأساسية ذات الفاعلية فى زيادة معدلات النمو .

ويلاحظ فى هذا الشأن الاهتمام البالغ للتعرف على السوق وتحرى مختلف الآراء ، وهى فى رأى نواح أولى بأن تؤخذ فى الاعتبار بالنسبة للدوله النامية عنها فى المتقدمة .

وقد ظهر بوضوح اثر التعاون بين البنوك الاحتياطية والخزانة العامة فى زيادة امكانيات الاخيرة فى تغطية نفقات الحرب العالمية الاخيرة فى الولايات المتحدة ، وان كان ذلك على حساب فاعلية تلك البنوك فى تحقيق اهداف السياسات النقدية .

ونظرا لأن تمويل التنمية فى الدول غير المتقدمة يحتل المرتبة الأولى فى الأهمية لذا فان الحاجة الى تعاون البنك المركزى والخزانة العامة تكون اكثر الحاحا فى تلك الدول .

أما فيما يتعلق بسوق السندات فهو مشكلة بالنسبة للدول النامية نظرا لعدم تطور سوق رأس المال ، فبورصة الأوراق المالية مثلا انشأت فى بلادنا منذ زمن ليس بالقريب ومع فقد كانت اسعار الأوراق المالية لا تعبر تعبيرا حقيقيا عن العرض والطلب ، ولذا فان الأمر يقتضى حقا بحث موضوع تطوير بورصة الأوراق المالية فى بلادنا حتى تكون اكثر كفاية على نحو يمكنها من اجتذاب الأموال المهيئة للاستثمار . واعتقادى أن الاهتمام الجدى والبحث على اسس علمية فى هاتين الناحيتين سيؤدى الى التقليل من مشاكل التمويل والتأثير على نحو له فاعليته فى زيادة معدلات النمو .

على صبرى يس

د. ستون و ج . ستون : الانفاق والدخل القومى (١) — لندن ١٩٦٢ — ١١١ صفحة (بالانجليزية)*

قد يبدو من عنوان الكتاب لاول وهله أن الكاتب يعالج فيه تلك العلاقة التبادلية بين الانفاق الكلى والدخل الأهلى ، الا أن هذا الوهم يتبدد من مجرد الاطلاع على الصفحات الأولى ، فالموضوع الذى يعالجه الكاتب هو الخطوط الرئيسية للحسابات القومية .

(*) Richard Stone and Giovana Stone : *National Income and Expenditure* — London Bowes & Bowes. 1952.

ولم يخرج المؤلف كثيرا عن الطريقة التقليدية فى البحث ، أذ بـدأ بتحديد بعض المفهومات الكلية للدخل الاهلى ، والانتاج الكلى الصـــافى والاجمالى . معتمدا فى هذا من حيث الشكل على الكتاب الأزرق البريطانى وبعض الكتب الاحصائية التى تصدرها وزارة الخزانة للولايات المتحـــدة الامريكية .

وفى رأيه أن الحسابات القومية يتعين أن يتوافر فيها الشمـــول والايضاح للنشاط الاقتصادى فى عمومه ،والتى تتمثل فى حسابات ثلاث :

١ ــ الانتـــاج .

٢ ــ الاستهـــلاك

٣ ــ رأس المال .

وفيما يتعلق بالحساب الأول فان المؤلف لم يأخذ فى اعتباره ســوى تلك السلع ذات القيمة السوقية وبذلك فأنه استبعد كل منتج لايتصـف بهذه الصفة ، واذا كان مثل هذا الاتجاه يبدو مقبولا بالنسبة للبـلاد المتقدمة فانه قد يؤدى الى نتائج غير سليمة بالنسبة للبلاد غير المتقدمة التى ينتشر فيها مثل هذا النوع من الانتاج . والحساب فى حد ذاته عبارة عن مـــوارد واستخدامات على نحو يتعادل فيه مضمون كلا الجانبين كما هو معروف فى الحسابات القومية . والموادر هنالاتخ رج عن أن تكون الدخل الناجم مـن بيع السلع المنتجة وقيمة الزيادة فى المخزون أما فيما يتعلق بجانب التكاليف فأنه يتضمن الاستهلاكات والضريبة غير المباشرة على المبيعات ثم رصيـــد الحساب الذى يمثل فائض الايرادات عن التكاليف . وقد أشار المـــؤلف الى تلك الصعاب التى يصادفها الباحث الاقتصادى لدى مقارنته لاحصاءات الدول المختلفة فيما يتعلق بهذا الشأن ، فالاصول الثابته فى عرف الاحصاءات الصادرة عن المملكة المتحدة لها مدلولاتها التى تتميز تماما عن الجارى العمل فى الولايات المتحدة .

والحقيقة أن تلك الناحية لها أهميتها بالنسبة لأى باحث اقتصـادى أذ عليه أن يتفهم أولا الأسس التى وضعت بمقتضاها البيانات قبل أن يخرج من دراستها بنتائج محدده .

والنقطة الأخرى التى تسترعى النظر والملموسة عملا أن الاستهـلاك كعبء على الانتاج مشكلة بالنسبة للدول النامية فالنقص فى الكفاية الانتاجية لدى العمال تؤدى الى زيادة معدلات الا ستهلاك وبالتالى نقص فى معدلات النمو

وفيما يتعلق بحساب الانفاق والاستهلاك يرى الكاتب ان الدخل الأهلى المحقق من النشاط الانتاجى فى عمومه من جهة والانفاق الفردى من جهـــة

أخرى يمثلان أهم البنود فى جانبى هذا الحساب وواضح أن رصيد هذا الحساب عبارة عن المدخرات ٠

واخيرا فان حساب عمليات رأس المال عبارة عن الاستهلاك والمدخرات من جهة والاستثمارات الكلية والتحويلات الخارجية من جهة أخرى ولاشك ان التطبيق العملى لتلك المدلولات يصادفه الكثير من الصعاب وذلك فيما يتعلق :

- التعرف على ماهيه الأصول الثابتة
- معاملة السلع الدائمة التى لاتعتبر أصلا ثابتا ٠
- قياس الاستهلاكات ٠
- التميز بين الاستثمار فى المخزون وتقيمه ٠

والحقيقة أن الأمر لايقتصر على التعرف على كيفية وضع الحسابات القومية ، بل الأهم من ذلك هو أمكانيات استخدامها وذلك من الناحيتين لآتيتين : ـ

الأولى : المقارنة الزمنية ٠

الثانية : المقارنة المكانية ٠

اذ لايكفى أن يعرف الباحث مقدار المنتج خلال السنة مثلا بل اتجاه الانتاج من سنة لأخرى وذلك عن طريق استخدام الأرقام القياسية ٠

والصعوبة الاساسية فى الأرقام القياسية هو مدى امكانيات الحصول على معلومات كافية دقيقة عن حركة مستويات الاسعار والكميات ٠

هذا بالاضافة الى مشاكل كثيرة تتصل باصناف السلع المختارةونماذجها وتكاليفها ٠٠

وعلى ضوء ماتقدم عرض الكاتب للارقام القياسية للانتاج فى كل من بريطانيا والولايات المتحدة فى السنوات من ١٥٠ـ١٩٦٠

أما فيما يتعلق بالمقارنة المكانية فيرى انه فى الامكان تطبيق نفس المبادىء السابقة للخروج بنتائج مجددة فى هذا الشان ، هذا وان كانت الصعوبات التى يصادفها الباحث هنا أكثر تعقيدا نظرا لاختلاف القيم النسبية للسلع بين البلاد المختلفة ٠

والكتاب على النحو المبين بعاليه يعطى للقارىء فكرة مبسطة وواضحة عن جانب له أهميته من الأدبالاقتصادى ٠ وعلى الرغم منأن القارىء المتخصص لايلمس فيه جديدا الا أن المؤلف قد نجح تماما فى عرض موضوعه بتلك اللمسات السريعة لمختلف جوانبه فلا غرو ان صادف الكتاباقبالا كبيرا حتى أن طبعات خمس قد نفذت وما اقدمه هو الطبعة السادسة ٠

على صبرى يس